الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC ECONOMIC INDEPENDENT JOURNAL

العدد السابع - المجلد الثالث - نيسان / ابريل ١٩٩٦

Issue 7. Vol. 3.April 1996

السلام والإرهاب

● شهد الشرق الأوسط والعالم في الشهر الماضي مظاهرة دولية في قمة شرم الشيخ أشبه بالمظاهرة التي جرت في حرب الخليج، لكنها تختلف عنها في بواعثها. ذلك أن حرب الخليج كانت لها مبررات من السهل قبولها لدى العرب، وهو أمر ممكن دولة مثل سوريا أن تشارك فيها بينما امتنعت عن المشاركة في قمة شرم الشيخ.

لكن قمة شرم الشيخ، في الواقع، سلطت الأضواء على عضوية العلاقة بين دول أساسية عديدة في العالم وبين إسرائيل. بل إنها سلطت الضوء على الانفصام بين الواجهات السياسية في تلك الدول وبين القوى الخفية الحاكمة فعلياً، أي القوى الاقتصادية والمالية والإعلامية المتحدة بتلك الواجهات السياسية.

ذلك أن قمة شرم الشيخ قد أظهرت ذلك الانفصام على نحو يشبه الفضيحة. بمعنى انها أظهرت الواجهات السياسة المذكورة وكأنها عاطلة عن العمل في بلدانها حيث الشغل الحقيقي في أيد أخرى، وان عمل تلك الواجهات يقتصر على الطقوس التي ترضي تلك القوى.

وليس بنافع ترداد القول الدارج بأن اسرائيل قامت في الاصل كدولة إرهابية وانها تتذوق الآن البضاعة التي ردت إليها. إذ إن مسألة السلام في الشرق الاوسط تستحق معالجة أعمق في الاطار العربي الشامل. ومن هذا القبيل تبدو المسألة بعيدة كل البعد عن مفهوم السلام العادل الممكن في مقابل السلام المستحيل الذي يحاولون تركيبه الآن قسراً، والذي تعتبره الشعوب العربية سلاماً بالارهاب يستوجب المقاومة بالارهاب.

والمقصود بالسلام الارهابي، ان عملية السلام التي جرت قمة شرم الشيخ لانقاذها هي عملية مفروضة على الحكومات العربية من الخارج، والحكومات العربية تحاول فرضها على شعوبها بالقسر والقمع.

وما يستتبع ذلك من تساؤلات يلقي الشكوك والظلال الكثيفة ليس فقط على جدوى عملية السلام الراهنة، ولا حتى على امكانية اتمامها على النحو الفلسطيني والاردني، انما على شرعية هذا السلام كانعكاس لشرعية الاطراف المقبلة عليه. فالتحفظات التي يجري التعبير عنها في العديد من البلدان العربية بشتى الوسائل السرية وصولاً الى العمليات الارهابية، هي تحفظات على الاوضاع القائمة في تلك البلدان، وعلى شرعية تلك الاوضاع اكثر مما هي تحفظات على مبدأ التسوية السلمية.

فالصفة الارهابية لدولة اسرائيل في اذهان الشعوب العربية، بالتالي، ليست نابعة فقط من الصورة الاصلية لنشأتها الارهابية، ولا من ممارساتها في المناطق العربية المحتلة حالياً او سابقاً، بل ايضاً من إيثارها الدخول في عملية السلام مع اوضاع عربية تكتنفها التحفظات من شعوبها ومن المقاييس الدولية المتعارف عليها كما تعبر عنها منظمات عديدة لحقوق الانسان. وهذا بحد ذاته يلقي شبهة على اهداف عملية السلام من حيث انها نوع من التعاقد الفوقي المخالف لرغبات الاكثرية المغلوبة على امرها.

ويشرب القائمون على عملية السلام من جداول وهمهم اذا هم اعتقدوا ان عملية السلام الراهنة ليس لها معارضون سوى حفنة من الارهابيين هنا وهناك، او ان الذين يقومون بعمليات ارهابية هنا وهناك هم افراد معزولون ليس لهم حضانة واسعة. بل هم يتمادون في الخطأ اذا اعتقدوا ان الارهاب يقاوم بالارهاب، كما يفعل الاسرائيليون الآن بنسف منازل ذوي المشتبه بهم في الضفة الغربية، او بقصف القرى الآمنة في الجنوب اللبناني وفي البقاع الغربي بحجة ضرب مواقع حزب الله وتنظيمات المقاومة اللبنانية.

فالسلام الحقيقي بالنسبة الى اسرائيل لا يكون بالتصالح مع حكومات عربية ليس لها طاقة على التغيير المستحق، بل ان تكون مقبولة من الشعوب العربية. وهو بالنسبة الى الحكومات العربية ليس ان يكون مرضياً عنها لدى الولايات المتحدة الاميركية واليهود، على طريقة شيوخ قطر، بل ان يكون مرضياً عنها من شعوبها.

ويمكن القول بشيء من الثقة ان قمة شرم الشيخ قد اثبتت ان عملية السلام الراهنة ليست سلاماً، ولا حتى خطوة في اتجاه السلام، كما اثبتت العمليات الانتحارية التي بسببها انعقدت تلك القمة ان ما يسمى بالارهاب يقف الآن على مستوى واحد مع اعلى القيادات العربية والدولية.

ومن ناحية اخرى يمكن القول ان قمة شرم الشيخ هزمت غايتها التضامنية مع اسرائيل من حيث كشف نسيج العلاقة لزعماء تلك القمة مع قوة الفعل اليهودية في العالم، إذ ظهر جلياً ان اولئك الزعماء تقاطروا الى المنطقة لغايات انتهازية شخصية بحيث انعكس ذلك سلباً في مجتمعاتهم على القوى اليهودية التي هرعوا لاسترضائها. ويبدو ان اليهود الاميركيين الذين ادركوا هذا الانعكاس السلبي عليهم راحوا يراهنون من الآن على سقوط المرشحين من هؤلاء الزعماء في انتخابات قريبة!

«الميزان»

تعزية للمسيحيين بالآلام لا تهنئة بقيامة لبنان

شيراك اللبناني في الشرك الاسرائيلي!

● كانت زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك الرسمية الى لبنان اثناء اسبوع الآلام قبيل عيد الفصح للطوائف المسيحية الغربية، زيارة مثيرة للجدل حتى في الاوساط المسيحية التي ردد البعض ان غايتها رفع معنوياتهم وانتشالهم من حالة الاحباط التي يعانون منها منذ اتفاق الطائف.

وقد اجرى الرئيس الفرنسي قبل توجهه الى بيروت جملة اتصالات لبنانية وغير لبنانية، فتشاور مع ريمون اده عميد «حزب الكتلة الوطنية» الذي يعيش في باريس، ومع الرئيس اللبناني الاسبق شارل حلو الذي كان في العاصمة الفرنسية لحضور اجتماعات «منظمة الدول الناطقة بالفرنسية كليا او جزئياً» (الفرانكوفون)، لكنه تجنب لقاء الرئيس الكتائبي السابق امين الجميل الموجود في باريس أيضاً، وتجنب الاتصال مع العماد ميشال عون، الذي يعيش منفياً في فرنسا. ومن أهم الاتصالات التي اجراها شيراك قبل توجهه الى بيروت محادثة هاتفية مع رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيريز.

ومع ان المحاولات الديبلوماسية (والإعلامية) جرت في إطار إظهار الزيارة بأنها تهدف الى مخاطبة جميع اللبنانيين، إلا أن الدوائر السياسية في باريس ترى انها دعم للمسيحيين المحبطين، ولا سيما ان برنامج الزيارة تضمن حضور الرئيس الفرنسي «رتبة دفن المسيح» في صرح بكركي يوم الجمعة العظيمة ولقاء البطريرك الماروني الكاردينال نصر الله بطرس صفير. لكن جهات لبنانية عديدة ترى أن الرئيس رفيق الحريري هو المستفيد الأول من زيارة شيراك، وان اسرائيل، التي تحتل الشريط الحدودي في جنوب لبنان، تنظر الى تلك الزيارة نظرة إيجابية. وفي رأي الأوساط الديبلوماسية في لندن أن هناك دائماً ثغرة كبيرة بين ما تنادي به فرنسا علناً وبين ما تستطيع تحقيقه في الواقع العملي، (خصوصاً اذا كان لواشنطن توجه مختلف)، وبالتالي فانه من غير الممكن بناء سياسات أكيدة على المواقف الفرنسية المعلنة، لأن فرنسا لا تستطيع في حالات كثيرة الوقوف عند كلامها وتنفيذه.

وتقول تلك الأوساط أن السياسة الخارجية الفرنسية تعاني دائماً من «مشكلة الخطوة التالية»، لأنه قد لا تكون هناك خطوة تالية، وإذا كان هناك مثل هذه الخطوة فانها لا تكون متطابقة مع الموقف المعلن، او مع تصور الطرف الآخر لهذا الموقف.

وبما ان واشنطن تعترف لفرنسا بهامش ثقافي في لبنان ليس الا، وان هذا الهامش قد يتسع قليلاً بسبب التقارب الفرنسي-الاميركي في عهد شيراك، فان أبرز ما ستسفر عنه زيارة الرئيس الفرنسي الى لبنان سيكون في المجال الثقافي، حسب تلك الأوساط في لندن، ومنه مساعدات الى الجامعات اللبنانية، وانشاء كلية تمولها فرنسا لادارة الاعمال.

اما من الناحية السياسية، فان المحاولة الأساسية في الزيارة فهي إقناع المسيحيين اللبنانيين بعدم مقاطعة الإنتخابات النيابية المتوقع ان تجري في الصيف المقبل (هذا اذا جرت). وهذا، حسب تلك الأوساط، ترجمته العملية في الواقع السياسي الراهن تجيير المسيحيين اللبنانيين لرئيس الحكومة رفيق الحريري. ذلك ان علاقة شيراك مع الحريري قديمة العهد، وتقوم على المصالح المتبادلة، لأن جميع اعمال واستشارات الحريري في الخارج مقرها باريس منذ ان اصبح شيراك رئيساً لبلدية العاصمة الفرنسية في عام ١٩٧٩. وكان شيراك قد زار الحريري في منزله في بيروت قبل سنتين في زيارة خاصة استغرقت يوماً واحداً.

ونقل عن مصادر فرنسية قولها ان شيراك يطمح الى عقد صفقات تجارية كبرى مع المملكة العربية السعودية التي سيزورها في وقت قريب. فالمحك في رأي تلك الاوساط هو ما اذا كان شيراك يستطيع اقناع الحريري بالاستقالة لتشكيل حكومة وفاق وطني حقيقية تضم جميع الاتجاهات اللبنانية، او اذا كان الحريري قادراً على تلك الخطوة او راغباً فيها، لأنها حتى في حدها الأدنى لن تكون حكومة حريرية كالحكومة الحالية.

لكن الملاحظة الاخرى التي تبديها الاوساط الديبلوماسية في لندن، تتعلق بالمسألة الاسرائيلية. ومن هذه الناحية، تقول تلك الاوساط، يحاول الرئيس الفرنسي بعد تجيير المسيحيين للحريري، تجيير «حزب الله» لاسرائيل مستغلاً تمايز الموقف الفرنسي عن الولايات المتحدة في موقف المقاطعة تجاه إيران.

والسيناريو الذي تقول هذه الأوساط ان دوائر «الكي دورسيه» في باريس تتصوره، يقوم على حل إشكالية دخول لبنان في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل بسحب قواتها من الشريط الحدودي اللبناني المحتل من خلال الوساطة الفرنسية دونما حاجة الى المفاوضات المباشرة، لقاء انسحاب او تجميد «حزب الله» في جنوب لبنان عبر وساطة ايرانية في إطار تبادل إيراني-فرنسي.

وهذا السيناريو، كما تقول تلك الاوساط، يسهل على رفيق الحريري تشكيل حكومة وفاق موسعة تستطيع بدعم فرنسي ان تطلب من السوريين سحب قواتهم من لبنان. لكن الاوساط الديبلوماسية في لندن تقول ان ما هو أهم من المظاهرة الصاخبة للزيارة التي قام بها شيراك الى لبنان أخيراً، وما أحيطت به من تعليقات وإشارات رمزية، ومنها ذهابه الى صرح بكركي لحضور «رتبة دفن المسيح» وسفره من لبنان قبل يوم القيامة، انتظار الخطوة التالية. فالمطب الفرنسي يكون دائماً في الخطوة التالية، على قول تلك الاوساط. فهل وقع شيراك في الشرك الاسرائيلي؟ الجواب عن ذلك في الخطوة التالية...

الولايات المتحدة تكرر تحذير رعاياها في البحرين

● كررت السفارة الاميركية في المنامة، عاصمة دولة البحرين، تحذيرها إلى رعاياها المقيمين في البحرين بضرورة اجتناب الخروج الى الشوارع أو التنقل ليلاً في المدينة خشية تعرضهم لهجمات مرتقبة بسبب تزايد أعمال العنف في البلاد.

وقد صدر التحذير الاميركي الأول بعد وقوع حرائق وتفجيرات عديدة شملت الفنادق والمطاعم والمرافق السياحية والمالية، وصدر التحذير الثاني بعد إقدام السلطات البحرينية على تنفيذ حكم الاعدام رمياً بالرصاص بمتهم أدين بقتل شرطي أثناء اشتباكات سابقة بين المتظاهرين وقوات الأمن.

ويتخذ العسكريون الاميركيون التابعون لقيادة الاسطول الخامس الذي يتولى مراقبة أمن الملاحة في المنطقة، وبشكل عماد قوة التدخل الخاصة بحراسة المصالح الاميركية في الخليج، احتياطات خاصة نظراً لوجود مقر تلك القيادة في البحرين.

ويبدو ان أحداث البحرين قد بدأت تؤثر سلباً في الوضع الاقتصادي الذي يعتبر اصلاً من اسباب التوتر الرئيسية، نظراً لاعتماده على مركز البحرين المالي والمصرفي والتجاري، وخصوصاً كونها مركزاً نشطاً لقطاع «الأوفشور» المصرفي، بحيث بدأت فروع لمصارف وشركات أجنبية تغادر البحرين أو تنظر في مغادرتها وهي في حالة من الترقب (راجع «الميزان الخليجي»، الصفحة ٦).

ونظراً لهذا الوضع، وتزايد الضائقة الاقتصادية، مدّت المملكة العربية السعودية يد المساعدة لدولة البحرين بالتنازل لها عن حصتها في الحقول النفطية البحرية المشتركة بين البلدين ويقدر إنتاجها الاجمالي بنحو ١٠٠ ألف برميل في اليوم (ما يعادل ٥,١ مليون دولار يومياً تقريباً بالاسعار السائدة حالياً).

رفيق الحريري...
نقطة ضعف لا نقطة قوة
الصفحة ٣

التدخل الفرنسي يعرقل التسوية الجزائرية

● قالت مصادر ديبلوماسية في باريس لـ «الميزان» ان التدخل الفرنسي السري في الجزائر يعمل على عرقلة أيجاد حل سلمي للوضع المتفاقم في الجزائر. والتدخل الفرنسي في الجزائر لا يقتصر على الدعم المعروف للجهات العسكرية الحاكمة، بل يتعدى ذلك الى محاولات حثيثة لشق الحركة الاسلامية المعارضة واستدراج جناح منها للاتفاق مع حكومة الرئيس الامين زروال حسب تصورات باريس. وفي رأي تلك المصادر ان فرنسا تقوم بهذه المحاولات من غير تنسيق أكيد مع واشنطن مما يضيف تعقيدات جديدة الى الوضع القائم.

واشارت المصادر المذكورة الى ان السلطات الفرنسية تحاول ايجاد ملجأ امين لبعض قادة الحركة الاسلامية الذين القت عليهم القبض، اذ تردد ان محادثات جرت لابعاد احمد العزاوي الى السودان من اجل تعزيز الجناح الميال الى التسوية السياسية والتخلي عن العنف.

وتجري هذه المحاولات في الاطار الذي عكفت عليه حكومة زروال والمتفق عليه مع فرنسا، والذي يقوم جانب منه على تغذية الصراع الداخلي في الحركة الاسلامية بين الفئات التي تناصرها تركيا (وتحظى بموافقة فرنسا والحكومة الجزائرية) وبين الفئات الأخرى التي يدعي النظام الجزائري انها تتلقى الدعم من ايران. ومن هذا القبيل شجعت فرنسا والحكومة الجزائرية فصائل منشقة عن جبهة الانقاذ على حضور مؤتمر لبعض فصائل الحركة الاسلامية الجزائرية عقد في انقرة عاصمة تركيا بدعوة من حزب «رفاه» الاسلامي.

وهذه أول مرة يجري التلميح الى دور تركي فاعل في الأزمة الجزائرية وفي وقت يشتد فيه الصراع الايراني - التركي ويتصاعد الآن في شمال العراق. والمعروف ان حزب «رفاه» الاسلامي بقيادة نسم الدين أربكان قد جاء في طليعة الفائزين بين الاحزاب التركية الرئيسية في الانتخابات العامة الاخيرة.

اسعار الموزعين

Austria.....AS.26.	Greece.....DR.400.	Saudi Arabia...R.3.
Bahrain.....Fils.250.	Italy.....L.300	Spain.....Pts.3,50.
Belgium.....BF.50.	Jordan.....Fils.200.	Switzerland....SFr.3.
Canada.....C$.2.50.	Kuwait.....Fils.200.	Syria.....L.S.15.
Cyprus.....C£.1.	Lebanon..LL.1000.	Tunisia...M.600
Egypt.....E£.1.	Libya....L.Din.0.75	U.A.E.....Dirh.3.
France.....FF.8.	Morocco...Dh.7.	UK.....£1.
Germany.....DM.2,.5.	Oman.....Peiza.300.	USA.....$.2.

سندات دولية بقيمة ١٠٠ مليون دولار لاعمار القرى المهجورة

«بنك الإستثمار الأوروبي» يهتم بالصناعات الصغيرة

● للمرة الثالثة، منذ ان تولى رئاسة الحكومة في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٢ عمد رفيق الحريري الى اصدار دفعة جديدة من السندات الدولية في الاسواق العالمية قيمتها ١٠٠ مليون دولار بغية رفع القيمة الاجمالية للاموال التي يتم جمعها من الاسواق العالمية الى ٨٠٠ مليون دولار.

والاصدار الجديد هو تمديد لاصدار حجمه ٣٠٠ مليون دولار واجله خمس سنوات طرح في تموز/ يوليو ١٩٩٥ وادارته «مؤسسة باريبا كابيتال ماركتس».

وستستمر مؤسسة «باريبا كابيتال ماركتس» في ادارة هذا الاصدار الذي سيستمر مثل الاصدار السابق حتى تموز/ يوليو عام ٢٠٠٠ ليصبح اجله الفعلي اربع سنوات.

والاصدار يحمل الفائدة التي تبلغ ١/٨ ٩ في المائة مثل اصدار تموز/ يوليو السابق.

وطبعاً، تقول الحكومة ان الاموال ستستخدم في اعادة بناء البنية الاساسية في القرى التي دمرت خلال الاحتراب الداخلي حتى يتمكن السكان من العودة.

عن «السفير»

وعندما سئل الوزير فؤاد السنيورة عن السبب في ان الحكومة قررت تمديد اصدار تموز/ يوليو الماضي بدلاً من طرح اصدار جديد رد بالقول ان ذلك سيوفر الوقت والعمل التحضيري.

واضاف انه نظراً الى ان الطلب على الاصدار السابق الذي بلغت قيمته ٣٠٠ مليون دولار في تموز/ يوليو ١٩٩٥ زاد الى حد كبير في الاشهر الاخيرة، ولما كان هناك اهتمام دولي فقد تقرر تمديد الاصدار بما قيمته ١٠٠ مليون دولار. وهذه الوسيلة ستخفض التكاليف من حيث اجراءات التحضير.

من جهته قال نيكولاس كونستانتينسكو، المدير الاقليمي لمؤسسة «باريبا» انه يتوقع ان يطرح الاصدار الجديد في اقل من اربعة اسابيع، واعتبر انه من خلال تمديد اصدار تموز/ يوليو الماضي يتجنب لبنان اي لبس في السوق يمكن ان ينشأ عن اي اصدار جديد.

واضاف: وخلال ستة اشهر سيتحدث الجميع عن صفقة لبنانية قيمتها ٤٠٠ مليون دولار واجلها خمس سنوات لان الممارسات واللوائح واحدة. وانا اصف هذه الخطوة من جانب الحكومة اللبنانية بانها خطوة ذكية.

وكان انجح اصدار من جانب لبنان في الاسواق المالية العالمية من السندات الدولية اجله ثلاث سنوات وقيمته ٤٠٠ مليون دولار وطرح في ايلول/ سبتمبر عام ١٩٩٤ وشهد اقبالاً كبيراً على الاكتتاب.

وبلغ اجمالي طلبات الاكتتاب ٧٩٢ مليون دولار لكن بعض المصرفيين في بيروت قالوا ان كوبونات الفائدة التي تبلغ ١/٨ ١٠ في المائة كانت مرتفعة للغاية.

وقال مسؤولون ان الاقبال على اصدار تموز/ يوليو فاق المعروض لكنهم امتنعوا عن ذكر النسبة.

على صعيد آخر، اطلق بنك الاستثمار الاوروبي بالاشتراك مع «لبيانون انفست» وهو بيت تمويل لبناني مشروعاً رائداً يتمثل في صندوق بقيمة ثمانية ملايين دولار لتمويل مؤسسات صناعية صغيرة ومتوسطة الحجم.

والصندوق سوف يأخذ مشاركة اسهم اقلية تتراوح بين ١٠٠ الف دولار وملايني دولار في مشاريع مساهمة مشتركة ذات افاق جيدة للنمو والربح.

وسيسهم «بنك الاستثمار الاوروبي» بثلاثة ملايين وحدة نقد اوروبية في الصندوق الذي سيزود على الاقل باربعة ملايين دولار من «لبيانون انفست» ويمكن للمشروع ان يتوسع اذا حقق الاهداف المرجوة

وقال ايريك فان دير الست، وهو مسؤول كبير عن القروض في «بنك الاستثمار الاوروبي» ان البنك اتى متاخراً الى لبنان لكنه مهتم بان ينطلق بصفقات في الصناعة والخدمات للصناعة والسياحة التي افتقدت في الاونة الاخيرة لشريك يساعدها في الحصول على قروض تمويلية وبصفقات مع شركات تريد ان توسع اعمالها او تعيد تركيب نفسها.

واضاف: سنكون سعداء اكثر اذا كانت هناك صفقات مشتركة مع شركات اوروبية.

ورحبت جمعية الصناعيين اللبنانيين بالصندوق قائلة انه ومشاريع اخرى شبيهة انطلقت في الاونة الاخيرة في بيروت سوف تدفع بالقطاع الصناعي الى الامام.

وقال رئيس الجمعية جاك صراف ان الجمعية ترغب في ضم جهودها الى جهود «لبيانون انفست» لزيارة المؤسسات الصناعية في كل لبنان من اجل ان تشرح للمعنيين هذا الشكل من التمويل الذي تعده لهم.

واضاف جاك صراف ان ٤٣١ *مؤسسة صناعية تأسست في لبنان* السنة الماضية وان الصادرات الصناعية ارتفعت بنسبة ٤٤٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٩٤، ومع ذلك فان مشاركين في تقديم المشروع قالوا ان اثنين في المائة فقط من المؤسسات الصناعية اللبنانية هي شركات مساهمة مشتركة وبالتالي فانها مؤهلة للتمويل من الصندوق.

في غضون ذلك وقع تجمع من خمسة مصارف اتفاقاً لتقديم قرض يعادل ٦٠ مليون دولار بالليرة اللبنانية لتمويل انشاء محطتين للطاقة الكهربائية في شمال البلاد واخرى في الجنوب.

والتجمع يقوده «البنك اللبناني الفرنسي» ويضم بنك «عودة» و«البنك العربي» و«بنك لبنان والمهجر» و«بنك الجمعية العمومية اللبنانية الاوروبية».

وقالت مصادر مصرفية عليمة، ان القرض يحمل فائدة تزيد اثنين في المائة على فائدة سندات الخزينة التي مدتها سنتين والتي تبلغ حالياً ٢٢,٠٤ في المائة سنوياً.

وتدفع الفائدة كل ستة اشهر فيما يرد اصل الدين على ستة اقساط متساوية يفصل الواحد منها عن الاخر ستة اشهر ابتداء من الاول من تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٩٨.

وسيستخدم «مجلس الانماء والاعمار» القرض ليدفع التكاليف المحلية لشركتي «انسالدو» الايطالية و«سيمنز» الالمانية من اجل بناء محطتين للطاقة الكهربائية بقوة ٤٣٥ ميغاواط في منطقة البداوي (شمال لبنان) ومنطقة الزهراني في الجنوب.

وقالت المصادر ذاتها ان ٣٥ مليون دولار من القرض ستخصص لمشروع الزهراني و٢٥ مليون دولار لمشروع البداوي.

وكانت شركتا «انسالدو» و«سيمنز» وقعتا في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ اتفاقاً مع الحكومة اللبنانية بقيمة ٥٣٦ مليون دولار لبناء المحطتين.

ويأتي التمويل المتبقي لتمويل محطتي الطاقة من الحكومة الايطالية ومن «الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» ومن «مؤسسة اي سي جي دي» البريطانية لضمان القروض ومن «مجلس هيرمس للتصدير» ومن قروض تجارية خارجية.

٩.٨ مليارات ليرة النفقات و٤١٩ ملياراً الواردات

الدين العام ٧,٧ مليارات دولار والعجز ٥٣,٨ في المائة

● ارتفع حجم الدين العام في شهر شباط/ فبراير الماضي ٢٤٧ مليون دولار بحسب احصائيات احد تقارير وزارة المال، وبلغت نسبة الزيادة ٣,٢٧ في المائة. وتوزعت بنية الدين العام كالاتي:

■ الدين الداخلي: بلغت قيمته ٢٠٠٢٩ مليار ليرة لبنانية، وهو زاد ٤٠٧ مليارات نسبتها ٤,٢٣ في المائة.

ويتكون معظم هذا الدين من صادرات الخزينة وبرازي بالدولار ٦ مليارات و٣١٥ مليون دولار وزاد ٢٦٩ مليون دولار نسبتها ٤,٤٥ في المائة.

■ الدين الخارجي: زاد خمسة ملايين دولار نسبتها ٠,٣٩ في المائة، وبلغ ملياراً و٢٩٢ مليون دولار.

وهكذا ارتفع مجموع الدين العام من ٧,٢٣٣ مليار آخر كانون الثاني/ يناير الماضي الى ٧,٦٠٧ مليارات دولار آخر شباط/ فبراير الماضي.

النفقات العامة

في المقابل، سجل عجز الخزينة في الشهرين الاولين من السنة ٤٨٩ مليار ليرة لبنانية نسبتها ٥٣,٨٥ في المائة، وجاءت التغييرات بين كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير كالاتي:

١ ـ النفقات: بلغت النفقات ٩٠٨ مليارات ليرة، منها ٤٢٧ ملياراً في كانون الثاني/ يناير و٤٨١ ملياراً في شباط/ فبراير وهي زادت في شباط/ فبراير ٥٤ ملياراً نسبتها ١٢,٦٤ في المائة، منها خدمة الدين العام التي بلغت ٣٤٠ مليار ليرة، ٩٦ ملياراً في كانون الثاني/ يناير و١٤٤ ملياراً في شباط/ فبراير، وزادت خدمة الدين العام ٤٨ ملياراً نسبتها ٥٠٠٠ في المائة.

٢ ـ الواردات: بلغت واردات الموازنة ٤١٩ مليار ليرة، منها ٢٥٤ ملياراً في كانون الثاني/ يناير و١٦٥ ملياراً في شباط/ فبراير. وتراجع حجم الواردات في شباط/ فبراير ٨٩ ملياراً ليرة نسبتها ٢٥,٠٣ في المائة.

العجز

بلغ مجموع العجز ٤٨٩ مليار ليرة، منها ١٧٣ ملياراً في كانون الثاني/ يناير و٣١٥ ملياراً في شباط/ فبراير، اي بزيادة ١٤٢ مليار ليرة نسبتها ٨٢,٠٨ في المائة.

وتأتي هذه الزيادة نتيجة لتراجع حجم الواردات من جهة، وزيادة النفقات بما فيها نفقات خدمة الدين العام من جهة اخرى.

واذا استثنت خدمة الدين العام، يلاحظ ان حجم النفقات لم يرتفع سوى ستة مليارات ليرة، في حين ان العجز الاولي ـ العجز من دون خدمة الدين العام ـ بلغ ٢٤٩ ملياراً وهو في شباط/ فبراير ١٧٢ ملياراً اي بزيادة ٩٥ ملياراً نسبتها ١٢٣,٣ في المائة.

نفقات وواردات الموازنة حتى نهاية شباط ١٩٩٦ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ١٩٩٥

سنة ١٩٩٦ (مليار ليرة)					سنة ١٩٩٥ قيمة الفوائد			
الشهر	النفقات	الواردات	قيمة العجز	نسبة العجز	على الدين	النفقات	الواردات	قيمة العجز	نسبة العجز	فوائد الدين
كانون الثاني	٤٢٧	٢٥٤	١٧٣	٤٠,٥١	٩٦	٣٤٢	١٩٢	١٥٠	٤٣,٨٦	١٣٩
شباط	٤٨١	١٦٥	٣١٦	٦٥,٦٩	١٤٤	٤٩٣	١٧٨	٣١٥	٦٣,٨٩	١٤٤
المجموع	٩٠٨	٤١٩	٤٨٩	٥٣,٨٥	٢٤٠	٨٣٥	٣٧٠	٤٦٥	٥٣,٨٧	٢٨٣

تطور قيمة الدين العام الصافي بين كانون الاول ١٩٩٢ ونهاية شباط ١٩٩٦

	ك١ ١٩٩٣	ك١ ١٩٩٤	ك٢ ١٩٩٥	شباط ١٩٩٥	ت١ ١٩٩٥	ت٢ ١٩٩٥	ك١ ١٩٩٥	ك٢ ١٩٩٦	شباط ١٩٩٦
الدين العام الداخلي بالليرة اللبنانية (بمليارات الليرات)	٤٤٠٧	٦٧١٢	٦٨٩٢	٧١٦٦	٨٧٣١	٨٩٩٥	٩٢٨٦	٩٦٢٢	١٠٠٢٩
الدين العام بالدولار الداخلي (بمليارات الدولارات)	٢,٥٧٦	٤,٠٧٥	٤,١٩٧	٤,٣٧٢	٥,٤٤٢	٥,٦٢٥	٥,٨١٩	٦,٠٥٢	٦,٣١٥
الدين العام الخارجي بالدولار (بمليارات)	٠,٣٢٧	٠,٧٧٢	٠,٧٩٠	٠,٨١٧	١,٢٧٠	١,٢٧٦	١,٢٩١	١,٢٨٧	١,٢٩٢
اجمالي الدين العام بالدولار (بمليارات الدولارات)	٢,٩٠٣	٤,٨٤٧	٤,٩٨٧	٥,١٨٩	٦,٧١٢	٦,٩٠١	٧,١١٠	٧,٣٣٩	٧,٦٠٧

«مؤسسة التمويل الدولية» ترفض ادخال لبنان في مؤشر الاسواق الناشئة

إرتباط الإقتصاد بشخص الحريري... نقطة ضعف لا نقطة قوة

تحليل استثماري:

● كان بعض المستثمرين اللبنانيين والاجانب يعتقدون في السنة الماضية ان فرص الاستثمار المتاحة في لبنان لم يعد ينقصها سوى افتتاح بورصة بيروت حتى تجتذب الرساميل اللبنانية الهاربة الى الخارج منذ ايام الحرب الاهلية ومعها رساميل واستثمارات اجنبية ساعية الى الربح والفرص المربحة.

لكن افتتاح بورصة بيروت في مطلع هذه السنة لم يقدم ولم يؤخر، بل ان تلك البورصة بعد ثلاثة اشهر من افتتاحها بدت متضائلة حجماً وكماً. وقد يكون في ذلك حسب قول مصادر مالية في لندن جانب ملفت من حيث تسليط الضوء على المشكلة او المشكلات الحقيقية في الوضع الاقتصادي اللبناني. وهي مشكلات يمكن تلخيصها في ثلاث:

■ **المشكلة الاولى**، هي ضيق السوق اللبناني وانعدام فرص الاستثمار فيه. ذلك ان الرساميل الساعية الى الاستثمار في مجالات مربحة سواء على المدى القصير او على المدى الطويل الذي يجمع بين الربح ونمو رأس المال تنظر بالدرجة الاولى الى مجالات الاستثمار الأكيدة والطويلة المدى.

ويقول بعض المراقبين ان الحكومة اللبنانية الحالية برئاسة رفيق الحريري عرضت الاغراءات الاستثمارية عرضاً سطحياً، إن لم يكن مموهاً. ويمكن تلخيص مقومات الاغراء التي قدمتها حكومة الحريري الى العالم الخارجي بما يلي:

- اولاً، الاستقرار الامني.
- ثانياً، مشاريع اعادة الاعمار.
- ثالثاً، استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية.
- رابعاً، خفض الضرائب على الشركات إلى ١٠٪ فقط تزييناً للبنان على أنه جنة ضريبية.

لكن هذه الاغراءات على اهميتها بالنسبة الى الوضع الداخلي، فإنها لا تغني عن المقومات الاساسية التي تنظر اليها الرساميل الاستثمارية، وأهمها مجالات الاستثمار المنتجة.

■ **المشكلة الثانية**، والاهم هي ان ما تعرضه حكومة الحريري على انه «نقطة قوة» ينظر اليه المستثمرون على انه «نقطة ضعف». ذلك ان الاغراء الاساسي المتداول وغير المعلن هو ان الاستقرار الحالي ضمانته وجود رفيق الحريري رئيساً للحكومة، وهذا في الواقع نقطة ضعف كبرى من حيث ان اي قدر من الثقة بالوضع اللبناني يعود الى الحريري كشخص وليس الى لبنان كبلد وسوق.

والشخص، من نافل القول، معرّض الى المخاطر وربما الى الزوال في اي لحظة والاستثمارات الحقيقية لا ترغب في ربط مصيرها بمصير شخص واحد كائناً من كان هذا الشخص وأيا كان قدره.

فالاستثمارات الحقيقية بطبيعتها ليست استعراضية او في عجلة من امرها، ولذلك تأخذ الامور بكليتها لا بجانب واحد منها او حتى عدة جوانب وخصوصاً اذا ما كانت تلك الجوانب مفتعلة. ومن هذا القبيل ترى الدوائر الاستثمارية الكبرى في العواصم المالية العالمية ان لبنان مازال بلداً عالي المخاطر.

■ **المشكلة الثالثة**، هي غلاء الاسعار وهو من الاسباب التي ادت الى هبوط متوسط حجم التداول في بورصة بيروت من حوالي ٥٠٠ الف دولار في الشهر عند افتتاح البورصة الى ما متوسطه حالياً ١٥٠ الف دولار فقط، اي بهبوط يعادل ٦٠ في المائة من الحجم الاولي، بينما نجد بورصات اخرى في المنطقة مثل بورصة القاهرة حيث الحجم الشهري متوسطه ٥٠ مليون دولار تواصل توسعها ولو بصورة بطيئة أو بأقل مما هو متوقع. وهذا بحد ذاته متوسط ضئيل بمقاييس بقية الاسواق الناشئة في اسيا.

ويقول المحللون ان الشركات المدرجة في بورصة بيروت يجري تداولها من حيث نسبة سعر التداول الى الارباح الحالية بحوالي اربعة اضعاف نظائرها في بورصات عربية اخرى، ويعتقد مدير صندوق لفرص الاستثمار في الشرق الادنى يتخذ من مدينة «ادنبره» الاسكتلندية مقراً، ان اسعار الاسهم اللبنانية سوف تبقى غالية الثمن، وبالتالي غير قابلة لاجتذاب المستثمرين، فضلاً عن قلة عدد الشركات اللبنانية المدرجة في البورصة وصغر حجمها.

وبالتالي، فإن مؤسسة التمويل العالمية التابعة للبنك الدولي I.F.C لا تنوي ادخال لبنان في مؤشرها للاسواق الناشئة، بل هي، كما يقول المسؤولون فيها، لن تفتح للبنان مؤشراً كبلد بحد ذاته.

يضاف الى ذلك كله، مؤشرات اخرى مقلقة حول عملية السلام في المنطقة الامر الذي يعني ان الوضع اللبناني سوف يبقى عرضة للهزات الامنية، وسوف تبقى الحكومة اللبنانية بحاجة مستمرة الى الامن المستعار، وهو امر مرتبط بتطورات ليس للحكومة اللبنانية يد في تقريرها.

وقد جاءت المطالب العمالية والنقابية الاخيرة لتضيف عنصراً آخر يشير الى الاضطراب الكامن في تركيبة الوضع اللبناني الحالية، بحيث اضطرت حكومة الحريري الى الاستعانة بالجيش.

انها من المفارقات الملفتة ان ما يعتبره بعض المسؤولين اللبنانيين الحاليين نقطة قوة في الوضع اللبناني الراهن، يرى فيه العالم الخارجي... نقطة ضعف.

لأن غزة عطشى واسرائيل ليس عندها ما يكفيها

البنك الدولي يقترح على لبنان بيع مياهه لإنقاذ «الجيران»!

● التقرير الجديد الذي اشرف على اعداده جون هيوارد، مدير «وحدة الزراعة وادارة الموارد المائية لمنطقة الشرق الاوسط» في «البنك الدولي»، بعنوان: «من الندرة الى الامان: تجنب ازمة مياه في الشرق الاوسط وشمال افريقيا». تناول بشكل شامل الازمة المائية في المنطقة والخطة التي يراها خبراء «البنك الدولي» مجدية لتدارك تلك الازمة قبل استفحالها.

واستخلص جون هيوارد ومن معه من خبراء ان لبنان الغني بالمياه وخصوصاً مياه نهر الليطاني يمكن ان ينقذ جيرانه الفقراء مائياً وخصوصاً غزة، وان هذا يمكن ان يدر على لبنان سنوياً ٢٥٠ مليون دولار.

واشار التقرير الى ان لبنان يعرف هذه الحقيقة ولكن ثمة اسباب سياسية تمنعه من بيع اسرائيل مياهه الا انه ليس ما يمنع بيعها لغزة مثلاً او الاردن.

واستناداً الى ارقام فريق الهندسة الاميركي (US Corps of Engineers) يتدفق ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني الى البحر، فاذا باع لبنان غزة مثلاً نصف هذه المياه، فان ذلك سيدر عليه ٢٥٠ مليون دولار سنوياً اذا اعتبرنا ان كلفة الألف سنتيمتر مكعب من المياه المحلاة دولار واحد.

وشدد جون هيوارد، ومن اسعفه من خبراء ومستشارين، على أن لدى لبنان خططاً لنهر الليطاني ، لكن التقرير يتغافل عنها وعن تعدادها والحكم عليها.

واوضحوا ان ما يقوله «البنك الدولي» ليس اقتراحاً وانما هو لفتة الى أن هناك فرصة مهمة للبنان للافادة من مياهه.

وكان جون هيوارد، نفى بعيد صدور وتوزيع التقرير، تحويل اسرائيل مياه الليطاني. لكنه قال: نعم هناك بالتاكيد سيناريوات نظرية يمكن النظر اليها، وفي الواقع ان بعض هذه السيناريوات يقترح ان هذا يمكن ان يكون طريقة فعالة جداً للحصول على المياه ويمكن ان يمثل وصفاً ناجحاً لكل من اسرائيل ولبنان ومن وجهة نظرهما.

واضاف هيوارد: الان يذهب الكثير من مياه الليطاني مباشرة الى البحر ولو لم تكن هناك حدود فان أحد الاشياء التي يمكن القيام بها هو وصلات قصيرة لتحويل مياه الليطاني جنوباً، ليس الى اسرائيل فحسب وانما الى منطقة حوض الاردن برمتها ويمكن استخدامها للاردن والاراضي الفلسطينية واسرائيل.

واكد انه: وضعت سيناريوات ونماذج طبعاً اسرائيل وضعت هذه النماذج بعناية فائقة كما فعلنا نحن، لكن هذه السيناريوات لا يمكن النظر فيها في الوقت الحاضر بسبب الوضع السياسي.

وذكر جون هيوارد ان ٤٠ في المائة من مياه اسرائيل تأتي من الضفة الغربية والبقية من الاحواض الجوفية في الساحل ومن ثم من طبريا التي تأتي مياهها من الجولان ومن الينابيع شمال طبريا.

وحذر البنك الدولي من ان منطقة الشرق الاوسط مقبلة على ازمة مائية بسبب انخفاض موارد المياه، الامر الذي يهدد حياة الناس ومعيشتهم لكنه قال ان هذه الازمة ليست حتمية ويمكن تجنبها، الا ان الحاجة الى مواجهة المشكلة ملحة والعمل على ذلك يتطلب جهداً مستمراً وان تتبع خطة العمل التي يقترحها، ودعا الى عقد مؤتمر للمياه في المنطقة اوائل السنة المقبلة لمواجهة الأزمة.

وقد انخفضت المياه المتوافرة سنوياً للفرد الواحد في المنطقة، التي كانت ٣٣٠٠ متر مكعب عام ١٩٦٠، بنسبة ٦٠ في المائة الى نحو ١٢٥٠ متراً مكعباً الان، اي انها ادنى نسبة في العالم ويتوقع ان تنخفض ٥٠ في المائة اخرى الى نحو ٦٥٠ متراً مكعباً بحلول سنة ٢٠٢٥.

ففي اليمن مثلاً وغزة، تبلغ المياه المتوافرة للفرد اقل من ١٨٠ متراً مكعباً، اي اقل من النسبة المتوقعة للمنطقة بعد ٣٠ سنة. والواقع ان البنك الدولي يعتبر غزة الاكثر حاجة الى المياه في الشرق الاوسط اذ يتوافر اقل من ١٥ غالون مياه يومياً لكل فلسطيني مقارنة بـ ٨٠٠ غالون لكل اميركي. واذا لم يعالج الامر، فان كل فلسطيني سيحصل على اقل من ثمانية غالونات مياه يومياً في غضون ٣٠ سنة. لذلك، يرغب البنك الدولي في تدبر امرها واغراء لبنان بالمال ليبيعها ماء من مائه.

النائب بيضون ينتقد السلفة لـ «أليسار» ويعاود طرح الثقة بالحكومة

فؤاد السنيورة إنتحل صفة ليست له دستورياً

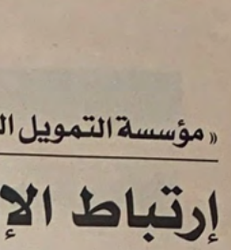

● شن النائب محمد عبد الحميد بيضون، حملة جديدة على حكومة الحريري متهماً تصرفاتها الاخيرة بأنها مخالفة للقوانين وقرار مجلس الشورى الدستوري.

فقد اعتبر النائب بيضون ان صدور المرسوم رقم ٨٠٠٧ القاضي باعطاء سلفة خزينة لشركة «اليسار»، على الرغم من الملاحظات والاعتراضات، هو مخالفة واضحة للقانون، كما لا تقل عنها خطورة انتهاك فؤاد السنيورة، صفة الوزير الاصيل، وتوقيع اتفاقات مع مصر، الامر الذي يشكل خرقاً للقوانين ومخالفة لقرار مجلس الشورى.

وفي حملة انتقاداته لتصرفات الحكومة «الحريرية»، حول شركة «اليسار» قال النائب بيضون: كنا اعترضنا منذ فترة وجيزة على مرسوم يعطي «اليسار» سلفة خمسة مليارات ليرة لبنانية. وكنا اعلنا ان هذه السلفة هي اول الغيث من سلسلة سلفات ستبلغ فوق المائة مليار ليرة لمؤسسة «اليسار» وقد قدمنا وقتها ثلاث ملاحظات اساسية على مرسوم السلفة وهي:

■ اولا - ان السلفة مخالفة لنص المادة ٢٠٣ من قانون المحاسبة العمومية لان هذه المادة تسمح للحكومة بسلفات في حدود حاجة المؤسسة للسيولة (اي حاجة صندوقها) ولا يسمح بسلفات لتمويل المؤسسة.

■ ثانيا - ان المرسوم ينص على تسديد السلفة باعتماد يلحظ في موازنة ١٩٩٧ اي ان الحكومة تلزم المجلس النيابي الجديد سلفة عنها، وهو امر مستغرب ومستهجن ومخالف للدستور ايضاً.

■ ثالثا - ان مؤسسة «اليسار» تعمل من دون نظام مالي وصرف هذه السلفات لا يتم بمعرفة احد سوى رئيس المؤسسة ومعه رئيس الحكومة. واعتبر بيضون ان الحكومة تتمادى في المخالفة و الافساد بصدور مرسوم جديد يحمل الرقم ٨٠٠٧ في تاريخ ١٩٩٦/٣/٧ ويعطي لـ «اليسار» سلفة جديدة قيمتها ١٥ مليار ليرة، وتسدد باعتماد يلحظ في موازنة ١٩٩٧، قائلاً ان استمرار الحكومة في هذا النهج لا يعكس الا استهتاراً وتجاوزاً للدستور وللقوانين المالية، وهو ايضا نوع من استغباء المجلس النيابي، والملحوظ في ممارسة الحكومة منذ فترة طويلة محاولات تفلتها من رقابة المجلس النيابي ومن كل اشكال الرقابة المالية، وهي اكتشفت في المؤسسات العامة والصناديق كنزاً ثميناً في هذا المجال. فالحكومة تنشىء مؤسسات عامة بمراسيم وتعطي لهذه المؤسسات سلفات بمئات المليارات من الليرات وتصبح معظم نفقات الدولة خارج رقابة مجلس النواب وخارج رقابة ديوان المحاسبة والتصرف بهذه الاموال يكون من شأن شخص رئيس الحكومة لا غير اي ان رئيس الحكومة يحل محل المجلس النيابي ومحل الحكومة في الانفاق المالي.

ورأى النائب بيضون ان هذه الممارسة «تعد على الدستور وتوجب محاكمة المسؤولين عنه». وطالب الحكومة بالعودة فوراً عن هذه المراسيم والغائها والا «فاننا سنتخذ الاجراءات القانونية المتاحة وطرح الثقة بوزير المال ورئيس الحكومة على هذا الاساس».

لجهة انتحال فؤاد السنيورة صفة ليس له دستورياً قال محمد عبد المجيد بيضون:

طالعتنا الصحف باخبار الزيارة الحكومية الى مصر والتي انتهت بتوقيع ثلاثة اتفاقات منها اتفاق تفادي الازدواج الضريبي الذي وقعه من الجانب المصري وزير المال المصري الدكتور محي الدين الغريب ومن الجانب اللبناني الوزير فؤاد السنيورة. ويشكل هذا التوقيع مخالفة فاضحة لمراسيم تشكيل الحكومة وتكليف الوزير السنيورة بوزارة الدولة لشؤون المال مما يطرح اسئلة عدة:

■ اولا - كيف يوقع الوزير بالوكالة بوجود الوزير الاصيل؟

■ ثانيا - ان قرار مجلس الشورى في صدد الوزير السنيورة ومهماته واضح فهو لا يحق له توقيع اي قرار او مرسوم وغيرها الا بوصفه وزيراً بالوكالة اي عند غياب الوزير الاصيل خارج الاراضي اللبنانية والوكالة لا تسري ايضاً خارج الاراضي اللبنانية.

وتساءل النائب بيضون قائلاً: اذا كان رئيس الحكومة وزير المال الاصيل لا يريد القيام بمهام وزارة المال، فلماذا لا يقدم استقالته صراحة وعلانية؟

العدد السابع - المجلد الثالث - نيسان / ابريل ١٩٩٦

4 Issue 7. Vol. 3.April 1996

سوريا

في وقت تصر الحكومة على هيمنة القطاع العام

مطالبة بتصحيح تدريجي للاقتصاد وبإلغاء القانون ٢٤

● يكاد المحللون الاقتصاديون يجمعون على انه من السابق لاوانه الحديث عن تحول جذري في بنية الاقتصاد، بعدما بثت الحكومة اشارات بانها لا تعتزم اتخاذ اي قرارات حاسمة لتطور سريع في المسار الاقتصادي في وقت تجبه يومياً مصاعب عديدة في الداخل وضغوطاً في الخارج بسبب مفاوضاتالسلام.

الا ان المحللين الاقتصاديين ذاتهم، يعتبرون ان «قرار السلم» الذي اتخذه الرئيس حافظ الاسد، يجب ان تستتبعه خطوات جوهرية في السياسة الاقتصادية تتماشى معه كما تماشى الاقتصاد مع «قرار الحرب» عليه ان يتماشى مع «قرار السلم».

وما صدور القانون رقم ١٠ سنة ١٩٩١ إلا بداية تطويع الاقتصاد لمرحلة ما بعد السلم، خصوصاً ان القانون رقم ١٠ اسهم في دخول رؤوس الاموال والى تسارع اهتمام فرق الدراسات الاقتصادية الدولية بسوريا، وخصوصاً الاوروبية منها، في ضوء التحولات الاقتصادية في العالم وفي اجواء تمهد لاتجاه سوريا الى نظام اقتصادي حر يترافق مع تشديدها على احياء السوق العربية المشتركة. وتنتظر دمشق عودة رؤوس الاموال السورية التي غادرتها منذ ٣٠ سنة والتي تفوق اليوم ٨٠ مليار دولار اميركي.

مصادر مقربة من اصحاب القرار في دمشق قالت لـ «الميزان»، ان الحكومة السورية لا تستطيع ان تحدث انقلاباً جذرياً وسريعاً في البنية الاقتصادية لانها ترى ان هذه التحولات السريعة قد لا تساعد على التحكم في مستقبل المتغيرات ونتائجها، خصوصاً ان لدمشق تجربة قاسية إبان الاستعداد للحرب وبناء القوة العسكرية وهي المرحلة التي تقشف فيها الشعب السوري وعاش ونفذ مرحلة الاكتفاء الذاتي بالنسبة الى المواد الاساسية والضرورية.

قبالة المنطق الرسمي المبرر، يقف رجال الاعمال الذين يضغطون في اتجاه الانفتاح الاقتصادي التام.

وهؤلاء يعتبرون ان التطوير في المنطق الاقتصادي السوري مطلوب بشكل ملح لجعله اكثر محاكاة للاقتصاد العالمي مع المحافظة على خصوصيته وبعده الاجتماعي.

اما عملية الخصخصة التي تبحثها معظم الوفود الاجنبية والعربية، التي بدات تتقاطر على دمشق، مع المسؤولين السوريين فهي بعيدة كل البعد عن اذهان المسؤولين السوريينالذين يرون ان القطاعات الثلاثة العام والخاص والمشترك هي عماد التعددية الاقتصادية في الاقتصاد السوري.

ويشارك في هذا التصور الى حدود معقولة رجال الاقتصاد والاعمال واصحاب الفعاليات المالية.

فهؤلاء يرون انه لا بد من اعطاء جرعات اكبر للقطاع الخاص باتجاه زيادة استثماراته وازدياد طاقاته لاستيعاب العمالة. فالمهمة الاولى هي تخفيف قيود القطاع العام ليتمكن من العمل مع معطيات السوق واعتماد عملية الربح والخسارة في الموازنة كأساس للاداء في القطاع العام.

ويعتقد هؤلاء ايضاً، انه يجب تفعيل القطاع الخاص بالغاء بعض القوانين مثل القانون رقم ٢٤ الخاص بتداول العملة الصعبة لان هذا القانون لم يعد يتلاءم مع التطورات الاقتصادية ونشاط الاستثمارات في سوريا.

بالاضافة الى ايجاد سوق للاسهم والاوراق المالية وتطوير وتحديث الجهاز المصرفي واعطاء قروض خاصة للجيل الجديد المثقف واجراء دراسات اقتصادية مجدية لتطوير الصناعات القائمة وتخفيف الاعباء عن تكلفة الصناعات الحالية.

ويقول رجال الاقتصاد والاعمال، ان هذه الامور مطلوبة قبل التفكير بخصخصة القطاع العام وانه مازالت هناك خطوات يجب اتخاذها حتى يمكن تطبيق خطوات الخصخصة. فالحكومة وعدت بتحقيق هذه المطالب حتى منتصف هذه السنة.

وعلى الرغم من ان الحكومة السورية تواجه صعوبات كبيرة في اصلاح القطاع العام، فانها تصر على عدم ادخال القطاع الخاص في مشاريع حيوية مثل الكهرباء والصناعات الثقيلة وانشاء مصارف خاصة وجامعات حرة لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الطلاب.

ويذكر ان ٥٥٪ من عدد سكان سوريا الذي بدأ يربو على ١٥ مليون نسمة هم دون الثامنة عشرة، وهذا يعني ايجاد مقاعد جامعية يصعب على الجامعات السورية الحالية استيعابهم فيها، مما يعني ايجاد فرص عمل لا يمكن ان يؤمنها القطاع العام.

ويرى عدد من المحللين الاقتصاديين، ان القطاع الخاص لا يستطيع تأمين الكثير من فرص العمل، ذلك انه بعد مضي حوالي خمس سنوات على صدور قانون الاستثمار، فان القطاع الخاص لم يوفر اكثر من مائة الف فرصة عمل. ويقول المحللون، ان موضوع المناطق الصناعية قد حسم امره اخيراً... إلا ان قضية الاستقرار الكهرباني في سوريا لم تحسم حتى الآن. ولم تحسم ايضاً بيروقراطية المشاريع الاستثمارية، حيث تواجه العراقيل البيروقراطية اي مستثمر، كما لم يحسم موضوع المصارف حيث مايزال اداء المصارف يعتمد على العمل الاداري البحت وليس الاقتصادي.

ويضيف المحللون، انه لا بد من احداث سوق لتبادل الاوراق والاسهم المالية وهذه الامور وغيرها تحتاج الى دراسة معمقة وايجاد الحلول لها لتنسجم مع الواقع لانه بغض النظر عن الحاجة لتسارع الاستثمار في سوريا من اجل ايجاد فرص العمل فهناك المسائل الخاصة باتفاقية «غات» والتجارة الدولية التي ستفرض على جميع الدول التعامل بمنطق السوق فقط.

ويفسر رجال الاعمال عدم اعطاء الدولة للقطاع الخاص فرصة الدخول في المشاريع الكبيرة مثل انشاء الجامعات مثلا، بأن الامور ما زالت بين مؤيد ومعارض للتعليم الخاص.

من جهة اخرى، وبسبب البيروقراطية الخانقة والمحبطة في وزارة المالية والاقتصاد لم تعد الصادرات قادرة على ان تنافس خارج سوريا ولذلك فهناك تدن ظاهر وخطير في الصادرات السورية مما زاد من الاعباء على تلك الصادرات . فكلما زادت الاعباء على الصادرات انعكس ذلك سلباً على الاقتصاد السوري.

■ بحث محمد العمادي، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مع مديري الدوائر الاقتصادية في سوريا سبل تبسيط اجراءات الاستيراد والتصدير وتشجيعها من اجل حركة تجارية افضل للبلاد.

وقالت مصادر رسمية ان مدير التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد، شبلي ابو الفخر، قدم مذكرة اورد فيها عدداً من المقترحات لتسهيل اجراءات الاستيراد والتصدير تضمنت الغاء عقوبة الحرمان من اجازة الاستيراد والتصدير لمن خالف نظام الاجازة سابقاً. وقالت المصادر ذاتها، ان المقترحات تضمنت ايضاً بنداً يدعو للسماح للمستوردين بتخليص بضائعهم بالتعاون مع الدوائر الجمركية المختصة من دون الحاجة للحصول على تأشيرة السماح بالتخليص من المديريات الاقتصادية.

وناقش محمد العمادي مع المديرين ايضاً الخطوات التي اتخذت لتسهيل استيراد البضائع التي تعرض في معرض دمشق الدولي كل سنة.

سوريا/أوروبا

المباحثات لم تتجاوز حدود «استكشاف الآفاق»

بروكسيل لم تسأل دمشق سداد ١,٥ مليار دولار كشرط للشراكة

● في حين لم يصدر عن الجانب السوري ما دار بين خوان برات المدير العام للعلاقات الخارجية في المفوضية الاوروبية وبين عدد من المسؤولين السوريين حول اتفاق الشراكة، افصح السياسي الاوروبي عن الكثير الذي دار في المناقشات مع فاروق الشرع، وزير الخارجية بحضور كبار موظفي الخارجية والسفير الاوروبي لدى دمشق الن ادمس.

بادىء ذي بدء، اكد خوان برات عدم وجود «تأثير مباشر» بين مسألة متأخرات القروض المستحقة لدول اوروبية على سورية، التي تزيد على 1.5 مليار دولار واجراء مفاوضات تمهيدية بين سوريا والاتحاد الاوروبي لتوقيع اتفاق شراكة، وعدم وضع الاتحاد الاوروبي «شروطاً مسبقة» تتعلق بالانفتاح والاصلاحات الاقتصادية التي لا يكل رجال المال والاعمال عن المطالبة بها.

لكن السياسي الاوروبي اشار بوضوح الى ضرورة حصول «انفتاح مشترك» بين الجانبين.

وقال خوان برات، ان اتفاق الشراكة الذي وافقت سوريا على مباشرة التفاوض عليه خلال زيارة وفد الترويكا في شباط/ فبراير الماضي «لا يتعامل مع القضايا الثنائية بين سوريا والدول الاوروبية، بل يهتم بالحوار السياسي . الاقتصادي وبتقديم مساعدات فنية».

واضاف ان مشكلة الديون «لن توثر بشكل مباشر على المفاوضات وليس هناك علاقة مباشرة» بين المفاوضات ومتأخرات القروض، واستدرك «لكن من الطبيعي ان يكون هناك مؤثرات وعوامل تأثير. وامل بل انني متأكد ان المشكلة ستجد حلاً، وكل هذه المشكلات ستجد حلاً لها خلال المفاوضات». وقالت مصادر بروكسيل ان مباحثات خوان برات لم تتجاوز حدود «استكشاف آفاق الشراكة»، وان هناك الكثير من القضايا يجب بحثها. ولئن كانت المستحقات المتأخرة لم تكن عقبة في بدء المباحثات الا انها ستشكل في المدى البعيد عقبة كأداء يجب ايجاد حلول ناجعة لها. اضافة الى ان تطورات عملية السلام والوضع السياسي «يؤثران في كل شيء»، وان كانت تطورات المفاوضات كما قال خوان برات «لن تؤثر بشكل مباشر خلال مفاوضات المرحلة الانتقالية لان العوامل المؤثرة هي الاوضاع الاقتصادية».

وكان خوان برات، اوضح قبل مغادرته دمشق ان فكرة الشراكة تتضمن اقامة منطقة «تبادل اقتصادي حر مع حلول بداية القرن المقبل. بعض الدول جاهزة وبعضها الآخر غير جاهز».

واضاف: «لا يوجد اي شروط سياسية او اقتصادية» طالبت بها الدول الاوروبية «لاننا نتكلم عن شراكة، لذلك في الشراكة لا يوجد شروط بل مصالح مشتركة».

لكنه اشار الى ان آلية عمل الاقتصاد السوري تتطلب التطوير «وعندما نتحدث عن اتفاق شراكة، نتحدث عن جانب مالي لدعم اقتصاديات الدول التي تنوي توقيع الاتفاق معنا. وهناك برامج تعاون وبرامج مساعدات».

واوضح ان الدول الاوروبية لا تصر على «التوازن» بين اقتصاديات الجانبين، بل على «الانفتاح المتدرج لانه لا بد من اخذ التباين في الاقتصاديات في الاعتبار. وخلال ذلك نقدم مساعدات لتحسين المناخ الاقتصادي وتشجيع العمل بين المستثمرين من الجانبين».

وقال خوان برات ان المفاوضات التمهيدية التي بدأت وتستمر عادة بين سنة ونصف سنة وثلاث سنوات، «ستجعلنا نعرف اين نحن من اقتصاد كل دولة، وما هو معروض امامنا لنضع كل شيء على الطاولة».

ولفت الى ان توقيع سوريا اتفاق شراكة سيؤدي الى توقيع «اتفاق التجارة الحرة» (غات) مع انه ميز بين الاتفاقيتين، اذ ان «غات تفرض واجبات مع الحقوق التي تعطيها لكل دولة، بينما تقدم الدول الاوروبية مساعدة كبيرة باتجاه واحد وليس باتجاه متعدد الاطراف. لكن في النهاية كل الدول ستنضم الى «غات» ويعود موضوع التوقيت لتقدير كل دولة».

الاردن/اسرائيل

عدم تنفيذ الاتفاق التجاري يؤخر تلبيتها

أول غيث السلام عقود تصدير أردنية بقيمة مائة مليون دولار

● بدأ السلام، على ما يبدو، يأتي الى الصناعيين الاردنيين بالجنى، فقد حصل عدد من هؤلاء من رجال اعمال اسرائيليين على طلبات استيراد لمنتوجات وسلع تفوق قيمتها مائة مليون دولار لكن تصديرها ينتظر تطبيق اتفاق تجاري بين الجانبين.

وفازت شركة «بترا» للصناعات الهندسية باكبر عقد تحصل عليه شركة اردنية للتصدير للسوق الاسرائيلي منذ اتفاق السلام المبرم بين الاردن واسرائيل في تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٩٤.

فقد اعلن عمر ابو وشاح، احد الشركاء ونائب المدير العام لشركة بترا ان الشركة توصلت الى «عقد تزويد طويل الامد» مع وكيلها في «شركة بترا اسرائيل التي يملكها رجل الاعمال ديفيد دفاش لتزويد السوق الاسرائيلي حتى نهاية عام ٢٠٠٠ وبقيمة ١٢٠ مليون دولار».

والشركة التي بدأت تصنيع المكيفات في الامارات العربية المتحدة قبل ان ينتقل اصحابها الى الاردن في نهاية الثمانينات لاقامة مصنع في «الموقر» قرب العاصمة عمان، تقدر كلفته بحوالي ٣٠ مليون دولار، تصنع حسب الطلب اصنافاً متنوعة من المكيفات وبطاقة انتاجية تصل سنوياً الى ما بين ٤٠-٥٠ الف وحدة تكييف.

وقال مسؤولون صناعيون اردنيون لهم ارتباطات بشركات اسرائيلية ان هناك الكثير من الصفقات بمئات الملايين لتصدير سلع اردنية تنتظر تطبيق الاتفاق التجاري بين البلدين الذي وقع في تشرين الاول/ اكتوبر الماضي.

وتأخر تطبيق الاتفاق الذي كان مفترضاً ان يجري تنفيذه في منتصف الشهر الماضي بانتظار التوقيع على اتفاقيات اخرى مرتبطة به مثل اتفاق النقل الذي وقع ولكن لم ينفذ الى الآن بسبب تزايد المخاوف الامنية الاسرائيلية في اعقاب عمليات التفجير الاخيرة في تل ابيب.

وفي حين ان الكثير من الشركات الأردنية ترسل عينات من سلعها الى اسرائيل عبر خدمات الطرود السريعة لغياب الية للتبادل التجاري حتى الآن، فان هناك عدداً من الشركات الاردنية التي لا تستطيع الوصول الى السوق الاسرائيلي الا عبر الاراضي الفلسطينية حيث تتيح اسرائيل للاردن تبادلاً تجارياً محدوداً مع الضفة الغربية المحتلة.

ويقول عدد من الصناعيين ان الكثير من مديري المجمعات التجارية الكبرى في اسرائيل جاءوا الى الاردن وتباحثوا مع منتجين لسلع استهلاكية حول مشتريات كبيرة.

ويشير هؤلاء الى القدرة التنافسية التي يتمتع بها المنتج الاردني في كلفة الانتاج الاقل بسبب تدني الاجور العمالية.

وبالمقابل فان السوق الاسرائيلي سوق استهلاكي غني لديه قوة شرائية كبيرة يمكن للصناعة الاردنية ان تقتحمها بقدرة تنافسية عالية متى ما توفرت شروط دخول عادلة للسلع الاردنية اليه.

ويعتقد المحللون الاقتصاديون، ان هناك فرصاً حقيقية يمكن تطويرها في السوق الاسرائيلي تساعد على توفير فرص عمل جديدة للاردنيين.

ويسعى الاردن الى خلق اسواق غير تقليدية بديلة لمنتوجاته بعد ان الحقت حرب الخليج الضرر بسوقه العراقي الرئيسي كما يخشى صناعيون من فقدان ما تبقى من تجارة مع العراق مع تدهور العلاقات السياسية مع بغداد. الا انه مازالت هناك حواجز نفسانية لدى الكثير من رجال الاعمال الاردنيين في التعامل مع شركات اسرائيلية والكثير منهم يرفضون الاستجابة لاستفسارات الشركات الاسرائيلية التي ترغب في التعامل معهم، ولديهم مخاوف من أن الشركات الاسرائيلية تريد استخدامهم كحصان طروادة لاقتحام الاسواق العربية.

الا ان الحواجز النفسانية اكبر في حالة الدخول في مشاريع مشتركة منها في تصدير السلع للدولة العبرية... إلا ان العديد من المسؤولين الصناعيين يشيرون الى ان هناك مشاريع مشتركة في الخفاء لا يرغب القائمون عليها الافصاح عنها لان المناخ السياسي العام المعادي لاسرائيل لا يسمح بعد بالاعلان عنها.

ويتطلع بعض الصناعيين الاردنيين الى اقامة مشاريع مشتركة في اسرائيل تستفيد من الخبرة الاسرائيلية والدخول عبر اسرائيل الى اسواق تجارية في اوروبا والولايات المتحدة. وتستطيع الصناعة الاسرائيلية ان توفر لاسواقها سلعاً اكثر قدرة على المنافسة باقامة مصانع مشتركة في الاردن.

ويقول صناعيون انه على الرغم من ان الصناعات الاردنية قادرة على المنافسة في السوق الاسرائيلي الا ان هناك عدداً من المعوقات التي يجب ان تزيلها اسرائيل ومنها اجراءات حمائية لحماية منتوجاتها من الصناعة الاردنية الاقل كلفة.

ويشير الصناعيون الاردنيون بشكل خاص الى النظام الذي سيطبق في الاتفاق التجاري باعادة التحميل للبضائع الاردنية من شاحنات اردنية بعد تخطي الحدود الى شاحنات اسرائيلية بحجج امنية دون ان يتوفر تصدير مباشر للصناعيين الاردنيين.

ويقول هؤلاء، ان صناعة النقل الاسرائيلي تخشى المنافسة من وسائل النقل الاردنية وترغب في وضع رسوم باهظة ويحذرون من ان ذلك قد يقضي على فرص توسع التجارة، وانه يتوجب على اسرائيل أن تكف عن «سياسة التخفي»، فهي تتحجج بالمسألة الامنية لوضع العوائق امام التجارة بينما الحقيقة هي انها تفعل ذلك لحماية صناعاتها من المنافسة وخصوصاً المنافسة الاردنية.

غزة - أريحا القبضة الاسرائيلية تميت من الجوع وتهدد بالافلاس الاقتصادي

الخسائر بالملايين وورد غزة لا يجد من يشتريه!

● دقت لجان الاغاثة الزراعية في غزة - اريحا، النفير، من ان المجاعة والافلاس الاقتصادي يتهددان الاف العائلات التي تعتمد على الزراعة، من جراء الحصار العسكري الذي تفرضه اسرائيل منذ ٢٥ شباط/ فبراير الماضي على مناطق الحكم الذاتي.

واشارت تلك اللجان، أن هذا الوضع الحق خسائر فادحة تقدر بملايين الدولارات حتى الآن، كما ادى الى نقص حاد في المواد الغذائية وفي مستلزمات الزراعة، والى حصول تدهور حاد لم يسبق له مثيل في القدرة الشرائية لدى المواطنين الفلسطينيين. وحذرت انه «ما لم تتوقف هذه الاجراءات فوراً، فإنه لا يمكن منع حدوث انهيار كامل في القطاع الزراعي».

واوضح تقرير صادر عن تلك اللجان أن خسائر القطاع الزراعي في غزة تقدر بنحو مليون دولار يومياً، ومن بين اكبر المتضررين مزارعو الورود والأزهار الذين اكدوا ان الاغلاق ادى الى الحاق خسارة يومية بهم تقدر بحوالي ٣٠٠ دولار لكل دونم مزروع بالورود التي تشتهر بها غزة.

وكان المزارعون الفلسطينيون يأملون بقطاف موسم جيد، حيث تم انتاج حوالي ٧٠٠ الف زهرة يومياً معدة للتصدير الى الاسواق الاجنبية، الا ان الاغلاق الامني الاسرائيلي عرقل ذلك، فتعرض للتلف حوالي ١٠ ملايين زهرة تنتظر التصدير، مما الحق خسائر فادحة اضافية بالمزارعين.

واكد التقرير ايضاً ان مزارعي الحمضيات في قطاع غزة ليسوا في وضع افضل، وقال انه بسبب عدم امكانية التصدير والتسويق، وتدهور القوة الشرائية للمواطنين، فقد بلغت الاسعار ادنى مستوى لها منذ زمن طويل. ونتيجة لذلك فضل العديد من المزارعين ابقاء الثمار على الاشجار بدلاً من بيعها باسعار تقل عن قيمة التكلفة.

كما تواجه اسعار الخضار في غزة مشكلة مماثلة، فقد تدهورت اسعارها بشكل حاد مسببة خسائر فادحة، اذ بيع الصندوق من البندورة والكوسا والخضار الاخرى، والبطاطا باقل من ثلاثة «شواقل» مما لا يغطي تكاليف الانتاج، ولم يكن مزارعو «التوت الارضي» في «بيت لهيا» اقل حظاً، فقد حطم الاغلاق آمالهم بموسم جيد، وبيع كيلو التوت الارضي في قطاع غزة باقل من شاقل واحد (الدولار يعادل حوالي ثلاثة شواقل).

وفي الضفة الغربية بينما تعاني بعض القرى والبلدات الفلسطينية من نقص في الخضار والفاكهة فان مراكز الانتاج تفيض بانتاجها الذي يباع باسعار متدنية جداً، ولا يجد التسويق المناسب بسبب الاغلاق المحكم.

واورد التقرير مثالاً على ذلك الوضع المزري ما يحدث في سوق خضار مدينة اريحا الخاضعة للسلطة الفلسطينية، حيث يمكن مشاهدة مئات من صناديق الخضار المكدسة من دون تسويق، وقد تدهورت أسعارها الى اقل من نصف ما كانت عليه قبل الاغلاق الاسرائيلي، ويقول المزارعون انهم لم يعودوا قادرين على سداد ديونهم والوفاء بالتزاماتهم المالية، كما ان كثيرين من التجار يفكرون جدياً بترك المهنة بسبب الخسائر المتتابعة التي اصيبوا بها.

فزراعة الخضروات في مدن «جنين» و«طولكرم» و«قلقيلية» شمال الضفة الغربية، اصيبت بخسائر فادحة. ففي منطقة «جنين» وحدها امكن رصد الخسائر التالية:

١. خسارة ٥٥ في المائة من انتاج القرنبيط (المساحة المزروعة هي حوالي ٤٧٥ دونماً)، ويقدر معدل مردود كل دونم بحوالي ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ شاقل.

٢. خسارة ٦٠ في المائة من انتاج الملفوف (المساحة المزروعة حوالي ١٢٣ دونم)، ومعدل مردود كل دونم يقدر ما بين ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ شاقل.

٣ . خسارة ٧٠ في المائة من انتاج السبانخ (المساحة المزروعة حوالي ٣٠٠ دونم)، ومعدل مردود كل دونم يقدر بحوالي ١٥٠٠ شاقل.

٤. تدهور حاد في اسعار البندورة (حيث يوجد في المنطقة حوالي ١٦٠ دونما من بيوت الزجاج الزراعية)، ويبلغ معدل انتاج الدونم الواحد حوالي ٦٠ صندوقاً اسبوعياً.

٥ . تدهور حاد في اسعار الخيار، في المنطقة حوالي ٤٥٠ دونماً من البيوت الزجاجية، معدل انتاج الدونم حوالي ٢٠ صندوقاً في الاسبوع. وقد فضل العديد من المزارعين عدم جني الثمار بسبب عدم توفر التسويق.

وقد منع الاغلاق الاسرائيلي المزارعين في قريتي «رملة» و«العين البيضاء»، وهما منطقتان زراعيتان رئيسيتان في شمال الضفة الغربية من الوصول الى مزارعهم، مما ادى الى تلف جزء كبير من محاصيلهم والحاق خسائر بهم.

وفي منطقة «قلقيلية» افادت التقارير ان خسائر كبيرة لحقت بمزارعي الدجاج البياض، بسبب ارتفاع اسعار الاعلاف، وعدم تمكن بعض المزارعين من الوصول الى مزارعهم، كما يعاني مزارعو البيوت الزجاجية في قرية «حبلة» من نقص المياه بسبب منع السلطات الأهالي من تشغيل بئر مياه يتزودون منها.

كما تعرضت مشاتل الخضار واشتال الاشجار في منطقة «قلقيلية» وما جاورها لخسائر كبيرة بسبب ندرة التسويق خارج المنطقة، وعدم توفر المستلزمات الزراعية لذلك، وقد عانى من هذا الوضع اكثر من عشرين مشتلاً في شمال الضفة يعمل لديها اكثر من ١٠٠ شخص.

ولوحظ ايضاً نقص في المواد الزراعية في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وفي قطاع غزة، ويشمل النقص المبيدات والاسمدة والبذور والادوية والاعلاف التي تشترى عادة من الاسواق الاسرائيلية.

وفي منطقة نابلس قررت خمسة مصانع اعلاف على الاقل تقليص انتاجها بسبب عدم امكانية الوصول الى اسواق الضفة والقطاع. وفي منطقة «بيت لحم» لوحظ نقص واضح في الخضار وارتفاع في اسعارها، وكذلك تدهور حاد في القدرة الشرائية.

كما ادى الاغلاق الى الحاق خسائر كبيرة بقطاع الثروة الحيوانية، وقد ابلغ عن حدوث وفيات في المواليد الجديدة من الاغنام في شمال الضفة وجنوبها بسبب عدم توفر الخدمات البيطرية، وعرقلة الخدمات الحكومية والخاصة.

وقد ادى الاغلاق الاسرائيلي المتواصل الى شلل تام في الخدمات الارشادية الفلسطينية في مجالات القطاع النسائي الريفي والاقتصاد المنزلي، وتربية النحل، ومجالات الانتاج النباتي والحيواني.

وتقدر لجان الاغاثة خسائرها المالية بحوالي ٥٠٠٠ دولار يومياً نتيجة خسارة ايام العمل، كما لحقت اضرار كبيرة بسبب توقف مشاريع استصلاح الاراضي واقامة القرية النموذجية في «فلامية»، حيث ان هذه المشاريع تتم بموجب اتفاقيات مع متعهدين خاصين. وأدى الاغلاق الامني ايضا الى وقف حملة تجريع الاغنام لقاحات ضد الطفيليات الداخلية والخارجية، حيث ان البرنامج يشمل ٣٠ الف رأس من الاغنام، مما سيؤدي الى خسائر كبيرة ونفوق اغنام وتدني انتاج اغنام اخرى.

العراق وفاة ٤٠ الف طفل سنة ١٩٩٥ من سوء التغذية

بغداد بحاجة الى ٢,٧ مليار دولار لسد العجز الغذائي

● العراق، الذي يملك ثاني اكبر احتياطي مثبت للنفط في العالم، منذ خمس سنوات يعيش اليوم على الهبات وبرامج المساعدات الانسانية، بانتظار ان يسترد جزءاً من عافيته الاقتصادية مع الرفع المشروط لحال الحصار المفروضة عليه منذ الدخول العسكري الى الكويت سنة ١٩٩٠.

وكالات الامم المتحدة العاملة في بغداد منذ نيسان/ ابريل سنة ١٩٩١، تقدر ان عدد الاشخاص الذين يحتاجون الى مساعدات في اطار البرامج الانسانية التي اعدتها لسنتي ١٩٩٦ - ١٩٩٧زاد الى اربعة ملايين شخص اي ما نسبته ٢٠ في المائة من السكان.

واظهر تقرير اولي عمم في مركز الامم المتحدة في نيويورك، ان متوسط الدخل الفردي السنوي في العراق تراجع من ٣٤٠٠ دولار في سنة ١٩٩٠ الى ٧٦٠ دولاراً في سنة ١٩٩٣. وتعذر الحصول على اي ارقام جديدة في بغداد، لكن مصادر في الامم المتحدة اعتبرت ان الدخل الفردي استمر في التراجع شأنه في ذلك شأن الاقتصاد العراقي رمة الذي انهكه وقف المبادلات التجارية واتعبه الحصار وعدم وصول الاحتياجات الاساسية.

وتؤمن المواد الغذائية الموزعة على اساس بطاقات التموين، التي اعتمدتها الحكومة في سنة ١٩٩١، حوالى نصف حاجات السكان الغذائية فقط. ويضطر المواطنون الى شراء المواد الغذائية الاخرى من السوق الحرة حيث الاسعار نار وليست في متناول شريحة باتت عريضة من غير الميسورين.

وتفيد «منظمة الاغذية العالمية» (فاو - مركزها روما)، ان العراق ينتج ٢.٥ مليون طن من الحبوب لكن هذه الكمية لا تغطي سوى ٣٠٪ من حاجات البلاد الغذائية. اماعدد رؤوس الماشية في العراق فقد هبط من ١١.٥ مليون راس ماشية في سنة ١٩٩٠ الى ١٠.٥ مليون راس ماشية في سنة ١٩٩٥.

وعلى الرغم من اتساع المساحات المزروعة بفضل اجراءات تشجيع اعتمدتها الحكومة فان انتاج الحبوب تراجع بنسبة ١٠٪ خلال الموسم ١٩٩٤ - ١٩٩٥ بالمقارنة مع الموسم السابق، بسبب النقص في البذور ذات النوعية الجيدة وفي قطع الغيار للالات الزراعية والاعطال في نظام الري.

وتعتبر «منظمة الاغذية العالمية» ان العراق يحتاج الى ٢.٧ مليار دولار لسد العجز الغذائي السنوي وحده.

الا ان القطاع الصحي يبقى الاكثر تضرراً من انعكاسات الحصار والحظر. ففي التقرير المرفوع الى الامانة العامة للامم المتحدة، ان كميات الادوية التي تؤمنها وكالات الامم المتحدة والحكومة العراقية لا تغطي سوى ١٠٪ من حاجات البلاد، مع تزايد الاوبئة والامراض الموسمية والاخرى الناجمة عن سوء التغذية.

فلم يعد في العراق «امن صحي»، الامر الذي رفع نسبة الوفيات، خصوصاً عند الاطفال، فسجل وفاة ٢٩ الف طفل في سنة ١٩٩١ بينما ارتفع هذا الرقم الى ١٤٠ الفاً سنة ١٩٩٥.

وجاء في التقرير التحضيري للامم المتحدة الذي يهدف الى جمع الاموال من الدول المانحة ان المستشفيات في العراق «لم تعد تؤمن سوى العمليات الجراحية الطارئة التي تتم احياناً من دون تخدير».

واوضح التقرير ان عدد المرضى الذين يدخلون المستشفى يتراجع لان السكان يعلمون ان المستشفيات لم تعد قادرة بشكل عام على تقديم العلاج المطلوب. وتظهر الارقام ان ٣٠٪ فقط من اسرة المستشفيات مستخدمة حالياً.

ويبدو ان التدهور التدريجي في وضع البنى التحتية وظروف عيش العراقيين كانت سبباً في تبدل موقف الحكومة من نشاطات الامم المتحدة في العراق ومن القرار ٩٨٦ الذي اعتمده مجلس الامن في نيسان/ ابريل ١٩٩٥ والذي ظل العراق يرفضه حتى كانون الثاني/ يناير الماضي.

والجدير ذكره في هذا الصدد ان بغداد ستحصل على مبلغ ٤٠٠ مليون دولار فقط من اصل مليار دولار قيمة صادرات النفط التي سيسمح لها بتصديرها كل ثلاثة اشهر اذا وافقت على القرار ٩٨٦، اي ما مجموعه ١.٦ مليار دولار سنوياً لشراء الاغذية والادوية. ولا يغطي هذا المبلغ قيمة العجز الغذائي الذي لخصه تقرير «فاو».

ويرى المراقبون انه حتى في حال اتفقت بغداد والامم المتحدة على هذه الترتيبات فان ظن السكان سيخيب لانهم يعلقون امالاً كبيرة للغاية على هذه المسألة.

■ نشرت صحف بغداد ان وزير الاسكان والتعمير معن عبد الله بحث مع ممثلي عدد من الشركات البلجيكية في امكانية التعاون بين العراق والشركات البلجيكية المتخصصة في «مجال الاسكان وامكانية هذه الشركات المساهمة في تشييد مجمعات سكنية لذوي الدخل المحدود مستقبلاً الى جانب تنفيذ مشاريع اخرى مختلفة». وقال نائب رئيس جمعية الصداقة البلجيكية - العراقية التي تشرف على الزيارة، فخري الطاهر، ان لقاءات اخرى ستعقد بينها لقاءات مع وزير الصحة ووزير الثقافة والاعلام. وذكرت جريدة «القادسية» ان وزير الصناعة والمعادن عدنان عبد المجيد بحث مع وفد ماليزي برئاسة جمال خان في «تنشيط التعاون الصناعي والتجاري وافاق تطورها في صناعة المواد الغذائية».

وقال مصدر في السفارة الماليزية في بغداد ان المحادثات مع الوفد تناولا امكانية استيراد الزيوت النباتية مشيراً الى ان الوفد غادر بغداد في خ زيارة استغرقت اربعة ايام.

من جهة اخرى ذكر في روما ان وفد يمثل شركة «كومنفيست» الايطالية ابدى استعداده خلال لقاء مع وزير الزراعة عبد الاله حميد محمد صالح لتزويد العراق بالمعدات الزراعية كالجرارات والساحبات الزراعية والبانرات وقاطعات البطاطا.

العراق/ تركيا بعدما اغلقت عمان باب التجارة في وجهها

بغداد تجدد شراكتها التجارية مع انقرة!

● يصر المسؤولون الاردنيون على القول بأن قرار تحديد سقف تجارة الاردن مع العراق بمائتي مليون دولار بموجب البروتوكول المبرم سنة ١٩٩٦، ليس مرده الى الشقاق السياسي بين عمان وبغداد منذ ان بدأ الملك حسين بن طلال ينادي جهاراً نهاراً بضرورة «التغيير» في العراق، انما نتيجة لارتفاع المديونية العراقية للاردن التي تجاوزت السقف الذي تستطيع عمان تحمله، فبلغت ١.٢ مليار دولار، على الرغم من ان بغداد لما تزل سوقاً رئيسياً لتصريف المنتوجات الاردنية.

ويدلل المسؤولون الاردنيون للتاكد بان القرار هو مجرد «اجراء اقتصادي»، على زيارة عوض التل، وكيل وزارة النقل، لبغداد للبحث في سبل تطوير عمل شركة مشتركة للنقل اقامتها الدولتان قبل فرض العقوبات التجارية على العراق سنة ١٩٩٠.

ويقول هؤلاء ان الجانبين يعتزمان زيادة اسطولهما الى ما يصل الى ٧٠٠ شاحنة هذه السنة واستخدام نظام الكومبيوتر في عمليات التشغيل.

إلا ان تلك الزيارة لم تلغ التوتر بين البلدين، ومع تضاؤل عدد الشاحنات التي تنقل البضائع من الاردن، نما حجم اسطول الشاحنات التركية التي تعبر الحدود لنقل السلع الضرورية الى العراق مثل الدقيق (الطحين) والسكر والارز والخضار والفاكهة، الى جانب بضائع ضرورية اخرى مثل اطارات السيارات والبطاريات الجافة وقطع الغيار التي اصبحت تستورد من تركيا او عن طريق تركيا بدلا من الاردن.

وقد اقام العراق منطقة للتجارة الحرة شمالي الموصل على مقربة من الاراضي الخاضعة لسيطرة المتمردين الاكراد وفيها يبرم اصحاب الشاحنات الاتراك صفقات مفتوحة مع التجار العراقيين.

وقال مراقبون للانفتاح العراقي - التركية الجديد ان بعض الاتراك يقبلون الان جانباً من الثمن بالدينار العراقي لدفع ثمن الوقود.

وان مدنا وقرى اردنية مثل صفوى والرويشد والازرق التي كانت تخدم التجار العراقيين والمسافرين اصبحت تتحمل عبء ركود التبادل التجاري بين العراق والاردن.

من ناحية اخرى فان اسطول العراق من حافلات السفر التي يبلغ عددها نحو الف حافلة لا يعمل تقريبا. فارتفاع رسوم السفر على الجانب العراقي وتشديد القيود على الجانب الاردني من العوامل الاساسية في انخفاض الحركة.

ويحاول العراق بشدة اقناع اما تركيا او سوريا بالسماح للمسافرين العراقيين باستخدام اراضي اي منهما كنقطة ترانزيت للسفر الى الخارج.

وكانت السفارة التركية في بغداد تصدر حوالي ٢٥٠ تأشيرة يومياً حتى كانون الثاني/ يناير الماضي عندما ارتفعت فجأة قيمة الدينار العراقي مما جعل الرسوم البالغة ٤٠٠ الف دينار ابعد من متناول معظم العراقيين.

فقد ارتفعت الرسوم مما يعادل ١٢٠ دولاراً تقريباً الى حوالى ٧٠٠ دولار عندما تحسن الدينار مقابل الدولار على اثر انباء عن موافقة العراق على اجراء محادثات مع الامم المتحدة حول بيع كمية محددة من النفط.

ومن المنتظر ان تشهد العلاقات العراقية - التركية مزيداً من التحسن اذا نجحت محادثات العراق مع الامم المتحدة لان العراق سيضخ معظم صادراته المحدودة من النفط وقيمتها نحو مليارى دولار عن طريق خط انابيب يمر عبر تركيا.

وقال المراقبون ان الزيارة الاخيرة لتركيا التي قام بها لتركيا وزير النفط العراقي عامر محمد رشيد تهدف الى اظهار مدى حرص بغداد على تدعيم التجارة الثنائية مع تركيا.

وحثت بغداد انقرة صراحة على التجارة مع العراق على الرغم من عقوبات الامم المتحدة معتبرة ان استئناف التجارة سيفيد المنطقة الجنوبية الشرقية التي تعاني من ركود اقتصادي في تركيا.

وكان العراق قبل الحظر التجاري من اكبر الشركاء التجاريين لتركيا. وكانت انقرة تحصل ايضاً على رسوم مرور على صادرات العراق من النفط عبر خط الانابيب الذي يمر

العدد السابع - المجلد الثالث - نيسان / ابريل ١٩٩٦ Issue 7. Vol. 3.April 1996 6

البحرين

لأن ثقة المستثمرين «سريعة العطب»

حرائق المنامة قد تؤدي الى «الهروب الكبير» لرؤوس الاموال

● بدأت الاضطرابات المناوئة للحكومة، ترخي بكلكلها على الجزيرة الصغيرة، وتعكر صفو التجارة والسياحة النامية الطرية العود، إلا انها الى الآن لم تؤد الى «الهروب الكبير» لرؤوس الاموال او الشركات التي تعتبر المنامة مركزاً مالياً على اهمية

ورفعة في المستوى في منطقة الخليج رمة.

وقد ولّدت معاودة التظاهرات والانفجار المتفرقة التي طاولت الفنادق الكبرى والمرافق السياحية، بعد هدوء استمر اشهراً عدة، الخوف لدى الزائرين من دول الخليج المجاورة او الاوروبيين في وقت كانت البحرين تأمل جني ثمار حملة ترويج سياحية نظمتها السنة الماضية.

وترى البحرين في تنمية القطاع السياحي وسيلة لتعويض الاعتماد على النفط المتناقص. وتنتج الجزيرة التي يقطنها ٤٥٠ الف نسمة بينهم ٢٠٠ الف من الاجانب حوالي ٤٢ الف برميل من النفط يومياً فقط.

وتأثرت تجارة التجزئة ايضاً بالاضطرابات التي اوقعت عدداً من القتلى منذ اندلاعها في كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٤.

اما مبيعات الذهب والملابس والادوات الكهربائية والالكترونية فانخفضت بنسبة خمسين في المائة هذه السنة بعدما سجلت بعض الانتعاش خلال فترة الهدوء بين نيسان/ ابريل وتشرين الثاني/ نوفمبر الماضيين.

فالبحرينيون القلقون من غموض المستقبل يفضلون عدم انفاق مبالغ كبيرة وان الزبائن من الدول المجاورة مثل السعودية والكويت وقطر اصبحوا اكثر ندرة.

إلا ان الاضطرابات الامنية التي اخذت تتصاعد وتيرتها لم تؤثر، حتى الآن على الاقل، على نشاط المصارف الاجنبية، ولا ادت الى هجرة شركات الوحدات الخارجية «اوف شور» في البحرين التي تعتبر مركزاً مالياً خليجياً متطوراً. وقال مصرفيون ودبلوماسيون ان البحرينيين ليسوا مستعجلين ايضاً في تحويل ودائعهم الى الخارج.

واكد مصرفي اجنبي انه «لم يلاحظ هجرة للرساميل».

واعتبر مصرفي ياباني انه لم يكن للاضطرابات أي «تأثير مباشر» على قرار شركته بالاستثمار في المنطقة، مضيفاً انه من المبكر جداً معرفة ما اذا كانت الاحداث ستعوق جهود البحرين لجذب الرساميل الصناعية.

ويتفق المصرفيون والدبلوماسيون على القول ان الاحتجاجات لا تستهدف الغربيين او اليابانيين على الرغم من ان بعض الرعايا الهنود والباكستانيين والاسيويين الاخرين تعرضوا لهجمات.

إلا ان المحللين الاقتصاديين الاوروبيين، يرون انه اذا ما استمرت الاضطرابات، فإن المنامة ستخسر عاجلاً ام آجلاً، دورها ومكانتها كمركز مالي، فثقة المستثمرين، «سريعة العطب»، والدليل على ذلك ان المنامة شهدت منذ اشتعال الحرائق فيها، انتقال عدد من المؤسسات المالية منها الى دول الجوار، واهمها «بنك درسدنر» الالماني، الذي نقل عملياته الى دبي. ويقول المحللون الاوروبيون ايضا ان تكاليف الاجراءات الامنية والزيادة في الطلب على الخدمات العامة بدأت تلقي بثقلها على قوة اقتصاد البحرين، فالعمليات تلتهم الاستثمارات الراسمالية والدولة تموّل نفسها بالاقتراض.

وعلى الرغم من ان امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة قد أعلن في كانون الثاني/ يناير الماضي بان الدولة ملتزمة بتطوير منشاتها وانظمتها لجذب المزيد من البنوك والاستثمارات، فإن المحللين يتساءلون كيف سيكون للبحرين ذلك والعجز في ميزانية سنتي ١٩٩٥ و١٩٩٦ يزيد على ٢٣٦ مليون دينار (٦٢٥ مليون دولار) عند مستوى انفاق يواقع ١.٢٩ مليار دينار، والاضطرابات الامنية تزيد من اعباء الخزينة وتبيت المال؟.

السعودية

في اشارة الى خروجها من دائرة الشح في السيولة

٢,٤ مليار دولار لسداد مستحقات متأخرة لمزارعي القمح

● في مؤشر على خروج السعودية من دائرة «الشح» في السيولة، التي ادخلتها فيها التكاليف الباهظة لحرب الخليج من جهة، وتراجع اسعار النفط من جهة ثانية، بدأت الحكومة اجراءات سداد مستحقات لحوالى ٣٠ الف مزارع لتصفية مستحقات تزيد قيمتها على تسعة مليارات ريال (٢,٤ مليار دولار). وقيمة شهادات الاستحقاق وهي اصدارات مؤجلة من دون فوائد تتراوح بين ٩.٣ و٩.٨ مليار ريال. ويأتي هذا الاجراء، بعد إصدار

سندات خاصة بقيمة ٥.٥ مليار ريال في آذار (مارس) الماضي لحوالى ١٢٠ من المقاولين المحليين والاجانب لتصفية مستحقات تصل قيمتها الى حوالى خمسة مليارات ريال.

وتتوزع إستحقاقات شهادات المزارعين على ثلاث سنوات في آب/ اغسطس ١٩٩٦ و١٩٩٧ و١٩٩٨ وتتفاوت قيمتها وفقاً للقيمة المستحقة، التي ستتراوح بين ١٥٠ الف ريال وأكثر من ١٠٠ مليون ريال. وكان مصرفيون سعوديون ذكروا ان «مؤسسة النقد العربي السعودي» (ساما) اعطت الضوء الاخضر للمصارف لشراء شهادات الاستحقاق من المزارعين الذين لا يسعهم الانتظار حتى موعد الاستحقاق وبدأ بعض المصارف بالفعل شراء شهادات الاستحقاق من المزارعين مقابل خصومات مختلفة وفقاً لموعد الاستحقاق بعدما اكدت (ساما) أن هذه الشهادات قابلة للتداول.

ورحب اقتصاديون بهذا التحرك وقالوا ان من شأنه ان يعزز وضع السيولة والثقة في الاقتصاد السعودي، بعد فترة طويلة من الانكماش.

وتشتري الحكومة السعودية القمح من المزارعين بأسعار تشجيعية تفوق الاسعار العالمية ولكنها خفضت الدعم مؤخراً كما خفضت سعر شراء طن القمح الى ٢٠٠٠ ريال من ١٥٠٠. وكانت السعودية قد بدأت في اواخر السبعينات برنامجاً لزيادة زراعة القمح لتحقيق اكتفاء ذاتي وتوفير فائض للتصدير. وانفقت في سبيل ذلك عشرات مليارات الريالات بشكل دعم للمزارعين كان يفوق في احيان كثيرة القيمة النهائية للقمح في الاسواق الدولية.

وحققت زيادة كبيرة بانتاج القمح بحيث أصبحت من المصدرين العالميين له، غير ان دراسات لاحقة اظهرت ان الاستمرار بهذا البرنامج سيكون كثير الكلفة الى درجة لا تتحملها ماليات المملكة، خصوصاً وانها تعاني من نقص بالمياه زادته تفاقماً زراعة القمح على نطاق واسع.

كما ان البرنامج ادى الى تقلص زراعة الشعير التي تعتبر اكثر ملاءمة للتربة والطقس، إضافة الى احتياجات المملكة الكبيرة من هذه المادة كعلف للماشية. ويعتقد على نطاق واسع ان اعتبارات سياسية كانت تقف وراء برنامج التوسع في زراعة القمح. وهذه الاعتبارات هي كسب المزارعين الى صف الحكومة من خلال تقديم معونات كبيرة لهم تحت عنوان «دعم أسعار القمح».

غير انه مع تقلص ماليات المملكة وتراكم المستحقات على كاهل الحكومة، اخذت الوزارات المختصة تراجع حساباتها وتعيد النظر بالبرنامج رمة. الامر الذي احدث تململاً وامتعاضاً لدى المزارعين الذين اصبحوا يشعرون بان الحكومة تهضم حقوقهم او تماطل لسنوات في سدادها لمستحقاتهم.

على صعيد آخر، فإن نعمة المطر هذه السنة ستخفض من واردات المملكة من الشعير، (التي تعتبر اكبر مستورد للشعير في العالم)، فالامطار الغزيرة جعلت المراعي اكثر خصوبة، فتراجع اعتماد مربي الخراف والجمال والماعز على الشعير لإكمال احتياجات قطعانهم من العلف. ويبلغ الاستهلاك السنوي عادة حوالى ستة ملايين طن تنزع المملكة جزءاً بسيطاً منه. وتشير التقديرات الى ان السعودية استوردت سنة ١٩٩٥ حوالى خمسة ملايين طن من الشعير. ونظراً الى ان المملكة لا تكشف عن احتياجاتها من مخزونات الشعير فانه يصعب تقدير احتياجات الاستيراد. لكن المحللين يرون انه من المؤكد ان الامطار الوفيرة ستسفر عن خفض واردات الشعير.

وتكهن المسؤولون السعوديون بان محصول الشعير المحلي هذه السنة سيبلغ حوالى ٥٠٠ الف طن مقارنة مع حوالى ١.٨ مليون طن الموسم الماضي. وأن عدد زارعي الشعير هذه السنة تراجع نتيجة خفض الدعم الحكومي السخي للمياه ووقود الديزل.

اليمن

انحباس المطر وهجرة الفلاحين من الاسباب

الصحراء تمد رمالها على ٩٧ في المائة من الأراضي الزراعية

● اظهرت دراسات اعدتها الهيئات والمؤسسات الدولية منها «لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا» (اسكوا) و«برنامج الامم المتحدة للبيئة» عن اوضاع البيئة في اليمن ان تدهور الموارد الطبيعية يعود الى التجاوز في عملية استغلال الغابات والمراعي الطبيعية وسوء ادارة الاراضي الزراعية والافراط في استغلال المياه.

وقدر تقرير «اسكوا» مساحة الاراضي المتضررة بالانجراف الريحي بنحو ٢.٦٣ مليون هكتار وبالانجراف المطري بنحو ١٢ مليون هكتار، فيما قدرت الاراضي المصابة بالتملح بنحو ٣.٨٣ مليون هكتار.

وقدر الذين عاينوا الاوضاع البيئية في اليمن ان ٩٧ في المائة من الاراضي اليمنية تعاني من التصحر بدرجات متفاوتة، ولاحظوا ان التصحر المتسارع يبدو في صورة واضحة في سهول «تهامة» و«ميفعة» و«بيحان» وجنوب «دلتا أبين» حيث تزحف الرمال على الاراضي الزراعية والقرى والطرقات.

وعمل خبراء «اسكوا» و«برنامج الامم المتحدة للبيئة» هو جزء من المشروع الوطني لمكافحة التصحر الذي تقدر كلفته بما يقرب من ستة ملايين دولار مساهمة خارجية و٢٨.٦ مليون ريال من الحكومة اليمنية.

ويهدف المشروع الى تطوير ٢٥٠ هكتاراً من الاراضي الزراعية وتثبيت ٦٢٥ هكتاراً من الكثبان الرملية وانشاء ١١٥ كيلومتراً من مصدات الرياح، مما سينعكس ايجاباً على كمية الانتاج الزراعي بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ و٤٠ في المائة، كما سيتم انشاء ٦٠ مشتلاً وحفر وتجهيز ست آبار ارتوازية وانتاج ١.٣ مليون غرسة من الاشجار الحراجية والمثمرة وانشاء محطتين للرصد الجوي.

ورأى الخبراء في تقاريرهم ان «ضخامة التدهور البيئي واتساع رقعة المناطق المتصحرة جعلت الحكومة اليمنية تعجز عن مكافحة التصحر بقدراتها الذاتية لا سيما وان مشكلة التصحر انعكست على حياة المواطنين ومستوى معيشتهم».

ورصد الخبراء تقهقراً كبيراً للاداء الاقتصادي لقطاع الزراعة خلال السنوات العشرين الماضية وارجعوا ذلك الى:

■ ازدياد انتاج النفط، الذي اخذ يؤثر تأثيراً مباشراً على الانتاج القومي.

■ اهمال الاراضي الريفية نتيجة هجرة الكثيرين من العمال الى دول الخليج.

■ استبعاد الاراضي القليلة الخصوبة من الزراعة.

■ انخفاض مردود المحاصيل الزراعية نتيجة تدهور البيئة.

وبعدما كانت حصة الزراعة من الناتج القومي سنة ١٩٧٦ تناهز ٧٥ في المائة لم تتجاوز ٢٠ في المائة سنة ١٩٩١.

وتعيق العوامل البيئية الانتاج الزراعي مثل عدم انتظام هطول الامطار وعدم امكان التنبؤ بهاحيث تتناوب فترات من الجفاف مع فترات من الامطار الغزيرة التي تسبب السيول المدمرة والفيضانات وانجراف التربة في الوديان.

وتبلغ مساحة اليمن الكلية ما يقارب ٥٥٥ الف كيلومتر مربع يتألف معظمها من الصحاري والجبال، ولا تحصل ٩٠ في المائة من الاراضي في المناطق الشمالية سوى على ٦٠٠ ملم في السنة من الامطار، بينما يتراوح هطول الامطار في الجنوب بين ١٥٠ و٤٥٠ ملم في السنة. ويعيش ٨٠ في المائة من سكان اليمن في الريف، بينما يصل عدد القوى العاملة الى ٣.١ مليون نسمة يعمل ٦٣.٣ في المائة منهم في الميدان الزراعي الذي تجاوزت قيمة المحاصيل الزراعية فيه ١.٢٣٢ مليار دولار.

ونوه الخبراء في تقاريرهم الى ان ملكية الارض تتوزع الى ثلاثة انماط تملك الدولة منها ثلاثة في المائة والاوقاف ٢٠ في المائة و٧٧ في المائة اراضي خاصة. ويقدر عدد المزارع على مستوى الجمهورية بنحو ٨٠٠ الف مزرعة معظمها مملوك للافراد في المحافظات الجنوبية وتغطي الاحراج ٢.٣٧٨ مليون هكتار بنسبة خمسة في المائة من مساحة اليمن، لكن الدولة تستورد المنتوجات الحراجية لتلبية حاجتها حيث ارتفعت قيمة المنتوجات الحراجية المستوردة من ٥٧٦ مليون ريال سنة ١٩٨٧ الى نحو ١.٣ مليار ريال سنة ١٩٩١.

ايران

لأنها تعتبر تهديدات واشنطن انتهاكاً للقانون الدولي

بروكسيل ترى في عزلها لطهران نفعاً يفوق علاقتها بواشنطن

● تختلف نظرة بروكسيل الى طهران عن نظرة واشنطن لها. ويزداد التباين بينهما حول كيفية التعاطي مع تلك الدولة التي تعتبرها واشنطن «مصدرة الارهاب» الى الغرب!

وفي وقت يلح كل من الولايات المتحدة واسرائيل على وقف «الغزل الاوروبي لايران» حسب عبارة رئيس الوزراء شمعون بيريز، ترى بروكسيل ان قطع العلاقات مع ايران او «محاصرتها» تجارياً سيفقد «الاتحاد الاوروبي» قدرة التأثير عليها، وقد يؤدي الى زيادة تشددها في السياسة العالمية.

فالاتحاد يرى ان ما يسميه «الحوار النقدي» سيكون أفضل في «ترويض» ايران. ويقضي هذا المفهوم بالاحتفاظ بعلاقات تجارية وغيرها مع طهران مع مواصلة الحث عليها لانتهاج سياسات معتدلة.

وقد اثمرت هذه السياسة العديد من العقود التي حصلت عليها شركات فرنسية والمانية وحتى بريطانية ووصلت المبادلات بين ايران والاتحاد الاوروبي الى ٨.٨ مليار ايكو (نحو ١٠ مليارات دولار) منها ثمانية مليارات قيمة واردات البلدان الاعضاء التي تتألف غالبيتها من النفط الخام الايراني.

وللمقارنة فان قيمة مبادلات الاتحاد مع اسرائيل بلغت ١٣ مليار ايكو ومع المملكة العربية السعودية ١٧.٣ مليار ايكو سنة ١٩٩٤.

ويؤكد خبراء في بروكسيل اتجاه المبادلات مع ايران نحو الارتفاع بفعل سياسة الانفتاح التي ستتسع بعد فوز انصار علي اكبر هاشمي رفسنجاني بثلثي المقاعد في البرلمان الايراني وحاجة ايران الماسة الى معدات التجهيز الاوروبية لاستخدامها في تطوير صناعات النفط والانتعاش المصرفية - المحدودة حتى الان - والتي يقدمها كل من فرنسا والمانيا لدعم نشاط مؤسساته الوطنية في السوق الايرانية.

إلا ان الاضطرابات الاخيرة في الشرق الاوسط بدأت تثير «قلقاً» بين ايران وبعض البلدان الاوروبية التي ربما تلجأ الى «مراجعة الحوار النقدي» والى ابلاغ طهران انتقادات الاتحاد الاوروبي في شأن سياستها حيال أمن الخليج ومسيرة السلام في الشرق الاوسط.

الا ان الولايات المتحدة تشك في جدوى الحوار مع ايران. فلقد دعا وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر خلال توقفه في نهاية الشهر الماضي في بروكسيل البلدان الاوروبية الى «عدم التوهم» باحتمال تغيير مجرى السياسة الايرانية من خلال الحوار مع طهران ورأى ان التعاون التجاري وتقديم الائتمانات المصرفية الى طهران «سيساعدها على نشر الرعب في العالم».

وتصغي البلدان الاوروبية الى الدعوات الاميركية من دون تسليمها بفاعلية سياسات العزل التي يعتبرها رئيس الوزراء الفرنسي آلن جوبي «غير مجدية».

وجاء كلام وارن كريستوفر في اعقاب تهديدات واشنطن بفرض عقوبات على الشركات التي تتعامل مع ايران اسوة بالعقوبات التي كان اقرها الكونغرس على الشركات التي تتعامل مع كوبا.

يومها اثار قرار الكونغرس حفيظة الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة مثل كندا والمكسيك وكثير من دول اميركا اللاتينية اضافة الى الاتحاد الاوروبي.

ويقول مسؤولون في الاتحاد الاوروبي أن التشريع الاميركي يعني عملياً تمديد سلطة الولايات المتحدة الى خارج حدودها ومنطقة سيادتها، ويشكل بالتالي انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي.

وبموجب التشريعات الاميركية الجديدة ستحرم دول الاتحاد الاوروبي من تصدير سكر او مولاس «فضلات قصب السكر» الى الولايات المتحدة اذا هي استوردت من كوبا هاتين السلعتين.

كما تسمح التشريعات برفع دعاوى قضائية ضد الشركات الاجنبية والافراد الاجانب الذين يمتلكون عقارات او مصالح في كوبا اشتروها من الحكومة وكانت في السابق مملوكة لمنشقين كوبيين في الخارج صادرت الحكومة ممتلكاتهم.

جريدة «وول ستريت جورنال» نقلت عن مسؤول اوروبي قوله «هذا الامر يسجل سابقة خطيرة، فماذا يمكن ان يحدث لو ان الصين قررت ان تعاقب الشركات التي تتاجر مع تايوان» واضاف «نحن نتفهم اسباب قلق الولايات المتحدة، ولكننا لا نعتقد ان هذا هو السلاح الامثل الذي يجب استعماله».

أبوظبي

٩٢٥ مليون دولار لزيادة قدرة استيعاب الموانىء

«ميناء زايد» على رأس الاهتمامات

● بدأت ابوظبي، بعد استكمال الدراسات، تنفيذ مشاريع كلفتها ٣.٤ مليار درهم (٩٢٥ مليون دولار) لزيادة قدرة موانئها على الاستيعاب.

ومن شأن هذه المشاريع، التي سينتهي تنفيذها سنة ٢٠٠٠، أن تحسن موقع الامارة بين الموانىء الخليجية وأن تواكب نموها التجاري مع العالم الخارجي.

وأولى هذه المشاريع، توسعة «ميناء زايد» البحري التي ستكلف ٢.٤ مليار درهم (٦٥٠ مليون دولار).

وتشمل خطط التوسعة بناء محطة حاويات جديدة مع اربع رافعات متحركة، اضافة الى اربع رافعات من الجيل الرابع في الارصفة الحالية واربع رافعات في الساحات وانشاء مخزن مبرد لحفظ المواد الغذائية بطاقة استيعابية قدرها ٢٠ الف طن، اضافة الى تزويد «ميناء زايد» بمعدات مناولة حديثة وانشاء برج جديد لادارة الارشاد ومبنى جديد لدائرة الموانىء البحرية.

اما المشروع الطماح فهو تطوير «ميناء مصفح» الذي يبعد ١٥ كيلومتراً عن مدينة ابوظبي، والقناة الجديدة المؤدية له، بتكلفة تبلغ مليار درهم. ويتضمن هذا المشروع تطوير وتوسيع «ميناء المصفح» ليكون مركزاً لاستقبال السفن والوحدات البحرية المحملة بالبضائع السائبة وبضائع اخرى مثل الحديد ومعدات الانشاءات الثقيلة وذلك لان معظم هذه البضائع يتم نقلها الى المشاريع الكبيرة خارج مدينة ابوظبي او المناطق الصناعية.

وتخصيص «ميناء المصفح» لاستقبال مثل هذه البضائع من شأنه ان يخفف من مشاكل المرور وازدحام حركة السير في شوارع ابوظبي، التي تسببها الشاحنات الثقيلة والقاطرات الطويلة التي تحمل هذه البضائع من «ميناء زايد» وتعبر بها شوارع المدينة لمسافات طويلة مما يسبب ارباكاً وتعطيلاً لحركة السير، كما ان الجسور في مدينة ابوظبي ليست مهيأة لحمل تلك الشاحنات الثقيلة وحمولتها التي تزن اطناناً عدة.

وتوسيع «ميناء المصفح» فيه الحل لكل هذه المشاكل. وسيتم توسيع «قناة المصفح» بانشاء قناة جديدة بطول ٤٥ كيلومتراً وعرض ٢٠٠ متر وعمق ١١ متراً لتكون اطول قناة بحرية في منطقة الخليج وتربط بين «ميناء أبو ظبي» و«ميناء مصفح» ويمكن للسفن الوصول عبرها الى «ميناء مصفح» مباشرة.

وفي الاحصائيات التي اعدتها دائرة الموانىء البحرية في ابوظبي، نقرأ ان «ميناء زايد» حقق للسنة الثالثة على التوالي «طفرة» في معدلات النمو وصلت الى مستويات غير مسبوقة منذ بدء اعماله في سنة ١٩٧٢. فحركة الحاويات النمطية زادت بنسبة ٩٦ في المائة لتصل سنة ١٩٩٥ الى نحو ٢٤٦ الف حاوية مقابل نحو ١٢٥.٤ الف حاوية سنة ١٩٩٤. كما زاد عدد السفن الراسية في الميناء سنة ١٩٩٥ ليصل الى ٣٠٧٨ سفينة مقابل ١٧٥٢ سفينة سنة ١٩٩٤، اي زيادة بنسبة ١٩ في المائة فيما زاد مجموع البضائع بالطن الى نحو ٣.٧٥٠ مليون طن سنة ١٩٩٥ مقابل ٢.٢٧٠ مليون طن سنة ١٩٩٤، اي زيادة بنسبة ٦٥ في المائة.

وتشمل الخدمات التي يقدمها «ميناء زايد» التخزين المجاني لمدة ثلاثين يوماً ورسوم مناولة رمزية والمخازن المبردة، وتوفير المخازن باحجام مختلفة بالقرب من الميناء، اضافة الى سرعة المناولة للبضائع بفضل نظام التشغيل الاتوماتيكي.

وضمن خطط تطوير «ميناء زايد»، تلحظ الدراسات انشاء منطقة حرة، في الميناء تدخل في صلب الخطط العامة لحكومة ابوظبي وخصوصاً في ما يتعلق بالعمالة والاستثمارات المحلية والوافدة. ويضم «ميناء زايد» حالياً ٢١ رصيفاً وسوف يرتفع عددها في المستقبل القريب، حيث تؤوي سفن اكثر من ٥٠ خطاً ملاحياً من مختلف انحاء العالم، مما يحوله الى مركز توزيع في منطقة الشرق الاوسط. ومن اهم الخطوط التي ترتبط بميناء زايد خط «يوني غابوري» وخط «كرواتيا» وخط «مسينا» الايطالي.

سلطنة عُمان

العجز ٥٣٨ مليون ريال والتوازن بين الايرادات والانفاق سنة ٢٠٠٠

دعوة القطاع الخاص لبناء الاقتصاد!

● يمضي المسؤولون العمانيون في التشديد على أن الخطة الخمسية الجديدة التي تم اعتمادها في مطلع هذه السنة تعتمد على استثمار القطاع الخاص للمشاركة في بناء الاقتصاد، ويشدد هؤلاء ايضاً على انه لن تكون هناك اي ديون جديدة وان الدين العام لن يزيد عما هو عليه الآن.

وكان احمد عبد النبي، وزير الاقتصاد، اكد أن صندوق الاحتياط للدولة سيتعزز من خلال الزيادات في اسعار النفط، اضافة الى تعزيزه من اصول اخرى تصل في نهاية الخطة الى مستوى الدين العام. وتعد الخطة الخمسية التي وضعتها الحكومة العمانية واعتمدها السلطان قابوس بن سعيد، اولى الخطط التنموية التي يتم اقرارها للانطلاق نحو تحقيق الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى سنة ٢٠٢٠.

وتكتسب هذه الخطة في نظر المحللين أهمية خاصة في المسار التنموي العماني، حيث تحتل مفترق الطريق أو الحد الفاصل بين مرحلتين مهمتين من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عمان، فهي تبدأ عقب انتهاء تجربة السلطنة في التخطيط التنموي على مدار ٢٥ سنة منذ بداية مسيرة التنمية في ١٩٧٠، وحتى نهاية الخطة الخمسية الرابعة السنة الماضية، كما انها تمثل البرنامج التنفيذي للمحاور الرئيسية للرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني والسياسات والآليات المعتمدة لتحقيق التوازن الاقتصادي والنمو الذاتي المستمر خلال القرن الحادي والعشرين الذي يبدأ مع نهاية الخطة.

ويذكر ان السلطان قابوس بن سعيد كان قد صدق على موازنة ١٩٩٦، وهي أولى موازنات الخطة الخمسية، وتشير الارقام الواردة بالنسبة الى المالية العامة ان اجمالي الايرادات يبلغ ملياراً و٩٢٤ مليون ريال عماني فيما يبلغ اجمالي الانفاق ملياراً و١٣٦ مليون ريال. وتضمنت الموازنة ايضاً تقدير ايرادات مصروفات القطاعات والوزارات والوحدات الحكومية، حيث بلغت المخصصات المقدرة لقطاع التعليم ٢٢٥ مليوناً و٤٥٩ الف ريال عماني، ومخصصات قطاع الصحة ١٠٧ ملايين و٨٦٠ الف ريال عماني، ومخصصات الضمان والرعاية الاجتماعية ٥١ مليوناً و٧٧١ الف ريال عماني، ومخصصات قطاع الاسكان ١٨ مليوناً و٨٥٨ الف ريال عماني. وشملت الموازنة كافة الايرادات المقدرة والمصروفات الجارية والاستثمارية لمختلف القطاعات والوزارات والوحدات الحكومية خلال اولى سنوات الخطة الخمسية الخامسة، وما تحاوله الخطة هو تحقيق التوازن بين الايرادات والاستخدامات الحكومية وتعزيز الاحتياطات المالية وتنويع القاعدة الاقتصادية وتوسيعها لايجاد مصادر متجددة كدعم لعملية استمرار التنمية وتطوير قاعدة الايرادات غير النفطية وتنمية الموارد البشرية وتأهيلها بشكل جيد يمكنها من رفع كفاءتها الانتاجية وزيادة مشاركتها في الاقتصاد الوطني ورفع قدراتها للتفاعل مع التطورات المتسارعة في المجال التقني. ولتحقيق ذلك كله، فان جملة الايرادات ستبلغ خلال سنوات الخطة الخمسية نحو ١٠ الاف و٩٢ مليون ريال عماني مقابل ١٠ الاف و٨٦٦ الف ريال عماني للاستخدامات الحكومية، في حين ان العجز مقدر له ان يصل الى ٥٣٨ مليون ريال، تأمل الحكومة ان يبدأ بالانخفاض هذه السنة بحيث يتحقق التوازن بين الايرادات والاستخدامات بحلول العام ٢٠٠٠.

اما بالنسبة الى المحاور الرئيسية للخطة فان التركيز على ما يقول المسؤولون العمانيون، سيكون على تنمية الموارد البشرية وتطوير قدرات ومهارات العمانيين لمواكبة التطور التقني واللحاق بالمتغيرات التي تحدث بكفاءة عالية ومواجهة الظروف المحلية والعالمية المتغيرة باستمرار، اضافة الى تهيئة مناخ اقتصادي مستقر، كما تركز الخطة ايضاً على ضرورة الوصول الى قطاع خاص قادر على الاستخدام للامثل للموارد البشرية والطبيعية في السلطنة، الى جانب القدرة على المنافسة بشكل افضل، وكذلك العمل على تعزيز المستوى المعيشي للمواطن وتخفيض التباين بين المناطق وفئات الدخل المختلفة، ثم المحافظة على المكتسبات التي تحققت خلال ٢٥ عاماً والتركيز على صيانتها وتطويرها واستكمال بعض الخدمات الاساسية الضرورية.

وتبقى الاستثمارات الأجنبية الهم الاكبر، فالحكومة تتوقع ان هناك حاجة الى ٧ الاف و٣٠٠ مليون ريال عماني للاستثمارات سواء كانت محلية او اجنبية منها ٣ الاف و٤٠٠ مليون ريال عماني للقطاع العام والباقي للقطاع الخاص وقد استطاعت السلطنة ان توجد مناخاً مناسباً للاستثمار من خلال تعديل بعض قوانين الاستثمار والشركات. وهناك آليات موضوعة لتشجيع المواطنين للدخول في مشاريع صناعية وزراعية وسياحية وان هناك فروضاً ستكون بدون فوائد لمثل هذه المشاريع.

الكويت

الحكومة تسيطر على العجز

تصحيح مانع للانفجار

● تتوقع حكومة سعد العبد الله ان يبلغ العجز في الموازنة العامة للسنة المالية التي تبدأ في أول تموز/ يوليو المقبل ١.٣٢ مليار دينار (٤.٤ مليار دولار) اي ١٨٪ من اجمالي الثروة الوطنية حسب مقياس اجمالي الناتج المحلي، وان تصل المصروفات الى ٤.٢٣ مليار دولار.

وتغطي الدولة العجز من احتياطاتها التي يقدر محللون انها تناقصت الى نحو ثلث ما كانت عليه في سنة ١٩٩٠ وذلك بعد دفع نفقات حرب الخليج.

وتتألف الاحتياطات من صندوق الاجيال المقبلة الذي يضم استثمارات اجنبية تبلغ نحو ٣٥ مليار دولار والاحتياطي العام للدولة الذي يقدر نحو ٢٠ مليار دولار. والاخير يتألف من اصول محلية غير سائلة في هيئات ومؤسسات محلية مثل شركة الخطوط الجوية الكويتية ومؤسسات مالية عربية.

ويقول مسؤولون في الحكومة الكويتية، انه للوفاء بهدف الحكومة المعلن بالقضاء على العجز بحلول سنة ٢٠٠٠ يجب على الكويت ان تنظر في زيادة الايرادات من خلال رفع اسعار البنزين وفرض رسوم على السلع الكمالية وخفض الدعم واتباع برنامج تخصيص.

ومما يصعب من تقويم الاوضاع المالية العامة للكويت استبعاد تقديرات الدخل من المحافظ الاستثمارية من الميزانية بالاضافة الى استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين الخارجي للحكومة.

من جهة ثانية، قال المسؤولون، ان الكويت لن تمضي بخطى سريعة في تصحيح قواعد الاستثمار الاجنبي لان التغيرات السريعة قد تسبب اضطراباً اجتماعياً. فالاحتمالات السلبية كبيرة اذا جرت العملية بشكل خاطىء.

والتوقعات السلبية لفتح (مجال الاستثمار) بسرعة شديدة اكبر من التوقعات الايجابية للحصول على نظام اكثر كفاءة لسوق رأس المال ومزيد من تدفق الاستثمارات. ومنذ انتهاء حرب الخليج في سنة ١٩٩١ تحاول الكويت تصحيح اقتصادها الذي تنظمه الدولة وتحفيز القطاع الخاص وتقليص نفقات الخدمة المدنية الهائلة القائمة على توفير فرص عمل للجميع وكذلك الحد من مزايا الرعاية الاجتماعية الباذخة التي توفرها الدولة لمواطنيها.

وسبق للحكومة ان اقرت قانوناً في سنة ١٩٩٣ يتيح للمصارف الاجنبية امتلاك ما يصل الى ٤٠٪ من المصارف الكويتية.

لكن هذه الخطوة لم تنجح في تحفيز الاستثمار الاجنبي، ويعود ذلك في جانب منه الى الاعتقاد بأن المستويات المسموح بها للملكية الاجنبية ليست كبيرة بما يكفي لتمكين اي شريك اجنبي من تمرير اصلاحات صعبة.

وتعاني المصارف التي تقاوم نداءات السلطات من اجل الاندماج من زيادة مفرطة في الطاقة والعمالة بشكل يضعفها بشدة.

المحللون الذين هم على دراية بمجريات الامور في الكويت، لا يتوقعون زيادة كبيرة في الرزنة في المستويات المسموح بها للملكية الاجنبية على المدى القريب. ذلك انه بمجرد فتح الباب على مصراعيه تظهر كافة اشكال الضغوط ولا يمكن تدمير النسيج الاجتماعي والتسبب بانفجار قد لا تحمد عقباه، من اجل تحقيق هدف اقتصادي والمضي قدماً.

ويضيف هؤلاء المحللون ان هناك عاملين وراء إثناء المستثمرين المحتملين عن القطاع المصرفي وهما الرغبة في امتلاك حصة اكبر من المسموح بها وضرورة اهتمام المصارف بترشيد نشاطها والاندماج.

ولدى الكويت ستة مصارف تجارية ومصرفان متخصصان وفرع لمصرف اجنبي تملك فيه الكويت حصة ومؤسسة للتمويل المالي وبنك الاستثمار الاسلامي.

ويقول مسؤولو البنك المركزي الكويتي أن عدد المصارف مبالغ فيه بالنسبة الى دولة تعدادها ١.٨ مليون نسمة فقط.

8 Issue 7. Vol. 3.April 1996 العدد السابع - المجلد الثالث - نيسان / ابريل ١٩٩٦

المغرب

في جردة حساب لـ «مكتب المبادلات»

إرتفاع العجز التجاري بنسبة ١٤,٢ في المائة الى ٤ مليارات دولار

● قرأنا في التقرير السنوي لـ «مكتب المبادلات»، (وهو الهيئة المسؤولة عن تنظيم التبادل التجاري في المغرب)، ان العجز في الميزان التجاري المغربي في سنة ١٩٩٥ ارتفع الى ٣٣,٦ مليار درهم (٣,٩ مليار دولار) من ٢٩,٤ مليار درهم في ١٩٩٤.

ومضى التقرير يقوّم جردة الحساب ليذكر ان الواردات زادت ١٠,٢ في المائة سنة ١٩٩٥ الى ٧٢,٧ مليار درهم، بينما نمت الصادرات بمعدل ابطأ بلغ ٦,٩ في المائة لتصل الى ٣٩,١ مليار درهم ارتفاعاً من ٣٦,٥ مليار درهم في السنة السابقة.

وكان حجم الواردات سجل زيادة كبيرة في آب/ اغسطس وايلول/ سبتمبر وتشرين الاول/ اكتوبر عندما بدأ المغرب شراء كميات كبيرة من الحبوب لتعويض العجز الذي تسببت فيه موجة الجفاف التي اجتاحته. وزادت الواردات ٣٦,٩ في المائة في آب/ اغسطس و٢٤,٥ في المائة في أيلول/ سبتمبر و٢٢,٤ في المائة في تشرين الاول/ اكتوبر.

وارتفعت واردات الاغذية في السنة الماضية كلها بنسبة ٥٧,١ في المائة عن سنة ١٩٩٤، وبلغ اجمالي فاتورة المنتوجات الغذائية في ١٩٩٥ نحو ١١,٦ مليار درهم ارتفاعاً من ٧,٤ مليار في ١٩٩٤.

وزادت واردات القمح في ١٩٩٥ بنسبة ١٦٥ في المائة الى ٣,٩ مليار درهم من ١,٥ مليار في ١٩٩٤ بينما قفزت واردات الشعير الى ٥٣٦ مليون درهم من ٨٩ مليون درهم وصعدت واردات الذرة بنسبة ٦٦ في المائة الى ٧,٧ ملايين درهم. واستقرت واردات المغرب من النفط الخام على مليار درهم.

وكان اهم شريك تجاري للمغرب هو الاتحاد الاوروبي الذي بلغت الواردات منه ٦٦,٣ في المائة من الاجمالي واحتلت فرنسا المركز الاول برصيد ٢١,٩ في المائة من السوق المغربية تلتها اسبانيا برصيد ٨,٥ في المائة من الاجمالي.

وزادت الواردات الفرنسية بنسبة ٦,٦ في المائة في سنة ١٩٩٥ بينما ارتفعت الواردات من اسبانيا بنسبة ٦,٥ في المائة.

وانخفضت الواردات من المانيا وايطاليا والولايات المتحدة في ١٩٩٥. وقرأنا في تقرير «مكتب المبادلات» ايضاً ان الصادرات بلغت رقماً قياسياً جديداً مقارنة مع المستوى القياسي السابق البالغ ٣٧,٣ مليار درهم والمسجل في ١٩٩١.

ومثلت الزيادة في صادرات الفوسفات ٥٥,٨ في المائة من الزيادة الاجمالية في الصادرات حيث ارتفعت مبيعاته من خلال المكتب الحكومي للفوسفات ١٥,٩ في المائة الى ١٠,٤ مليار درهم في ١٩٩٥ من ٨,٩ مليار درهم في ١٩٩٤.

وزاد نصيب المكتب من الصادرات الى ٣٦,٥ في المائة من ٢٨,٤ في المائة سنة ١٩٩٤ لكنه كان اقل من نسبة ٣٨,٥ في المائة المسجلة سنة ١٩٨٨.

وحصلت فرنسا على ٣٠,١ في المائة من اجمالي الصادرات واسبانيا على ٩,٦ في المائة. وزادت الصادرات المغربية الى اسبانيا ١٠,٢ في المائة الى ٣,٨ مليار درهم. وجاءت الهند واليابان على رأس الدول الاخرى المستوردة للسلع المغربية.

وواصلت ايرادات المعاملات غير المنظورة انخفاضها فقد انخفضت ايرادات السياحة ١٢,٤ في المائة الى ٩,٩ مليار درهم لانخفاض عدد السياح بنسبة ٣٣,٤ في المائة. وانكمشت التحويلات من العاملين بالخارج، وهي اهم مصادر العملة الصعبة، بنسبة ٣,٣ في المائة الى ١٣,٦ مليار درهم.

وكان اكبر انخفاض في الاستثمارات الاجنبية إذ تقلصت بنسبة ٣١,٧ في المائة في السنة الماضية الى ٣,٥ مليار درهم من ٥,١ مليار درهم السنة السابقة.

وقال التقرير ان هذا يرجع الى حد كبير الى هبوط نسبته ٥٨,٤ في المائة في المحافظ الاستثمارية، وانخفضت الاستثمارات الاجنبية المباشرة ١٧ في المائة.

تونس

في وقت تراجعت السياحة في الدول المغاربية الاخرى

مواسم تونس تحافظ على نموها و٦ ملايين قد يأتون هذا الصيف

● في وقت شهدت الدول المغاربية تراجعاً في عدد السياح بلغ ١٠ في المائة سنة ١٩٩٥ ظلت تونس محافظة على وتيرة نموها السياحي.

فقد استقبلت تونس في موسم ١٩٩٥ نيفاً و٤ ملايين سائح نصفهم من اوروبا، (أي بتحسن بلغ ٧ في المائة مقارنة مع موسم ١٩٩٤)، فاستقرت ايرادات القطاع السياحي في حدود ١,٣ مليار دولار فيما سجلت الليالي السياحية تراجعاً نسبته ٢ في المائة قياساً على موسم ١٩٩٤.

ولهذا التراجع الطفيف اسبابه، منها الركود والكساد الاقتصادي في البلدان الغربية المصدرة للسياح، اضافة الى تنامي ظاهرة الحجز المتأخر التي ادخلت كثيراً من الاضطراب على الاسواق السياحية.

ورأى خبير تونسي ان خفض بعض البلدان السياحية المنافسة لتونس اسعار عملاتها اسهم في اضعاف قدرة تونس على منافستها.

وتستقطب تونس ٢ في المائة من اجمالي السياح في المنطقة المتوسطية، الا انها تسعى الى زيادة حصتها هذا الموسم باستقطاب فئات جديدة من الباحثين عن السياحة الراقية والمولعين بالرياضات البحرية والغولف والرحلات الاستكشافية في الصحراء.

فقد استطاعت تونس اجتذاب نحو ٧٠ الف سائح من هواة لعبة «الغولف» حيث تقوم في منتجعاتها ملاعب لمزاولتها في المدن السياحية الشمالية والجنوبية من «طبرقة» شمالاً الى «جربة» و«توزر» في الجنوب، بالاضافة الى ملعبين في «حمامات» وملعبين اخرين في «المنستير». وتتوقع التقديرات أن ترتفع اعداد الزوار من لاعبي «الغولف» الى اكثر من ٩٠ الف سائح بعد سنة ١٩٩٧.

وكانت الحكومة، بتشجيع من الرئيس زين العابدين بن علي، قد وافقت على اقامة مدينتين سياحيتين متطورتين في الضاحية الشمالية للعاصمة تونس وجنوب مدينة حمامات التي تعتبر اعرق منطقة سياحية في تونس لتكثيف السياحة الراقية.

ويتمثل المشروع الاول بانشاء مجمع «حدائق قرطاج» على السواحل الشمالية للعاصمة تونس على مساحة تقدر بـ ٢١ هكتاراً وباستثمارات قيمتها ١٠٠ مليون دينار (١١٠ ملايين دولار)، ويشمل المجمع الذي يبنيه مستثمرون سعوديون فندقاً فخماً من فئة خمس نجوم يضم ٥٨٤ سريراً، ومركز أرياضياً ومجمعاً عقارياً مؤلفاً من ١٣٦ شقة فاخرة (٤٥٠ سريراً) ومركز ترفيهي.

والى جوار المجمع السياحي ستقام مدينة صغيرة مؤلفة من ٢٩ فيلا و٢٢٢ شقة ومجمع تجاري يشمل محلات ومركز اعمال وستهيأ منطقة على ساحل البحر تشمل ٥٠٠ متر مربع للمصطافين والمولعين بالرياضات البحرية.

ويعتبر مشروع «حدائق قرطاج» احد المشاريع الاستثمارية الكبيرة في القطاع السياحي وتؤمن «المجموعة السعودية للاستثمار» التي يرأس مجلس ادارتها فهد العدل ٧٥ في المائة من رأس المال، وعهد المستثمرون لمجموعة «بويغ» الفرنسية الدولية المتخصصة بالانشاءات انجاز المشروع الذي تستغرق اقامته سنتين.

اما المشروع الثاني، فتتولاه مجموعة «كيلوباترا بالاس» المسجلة في دبلن «ايرلندا»، والمتفرعة من المجموعة الاميركية «نونا موريللي» (مركزها في كاليفورنيا) باستثمار ١٨ مليون دولار بعد حصولها على صفقة لادارة مراكز للترفيه والالعاب في مجمع «حدائق قرطاج» والمدينة السياحية الجديدة جنوب «حمامات».

ويموجب الصفقة ستدير مجموعة «كيلوباترا بالاس» المراكز الترفيهية الجديدة في المدينتين لمدة ٣٥ سنة.

وقدرت استثمارات مشروع «حمامات» السياحي بـ ٦٥ مليون دولار وستديره مجموعة «جنرال ميديترانيان» التي يترأسها رجل الأعمال العراقي نظمي اوجي.

ويتمثل المشروع الذي ستنشؤه «جنرال ميديترانيان» في حمامات بفندق من فئة خمس نجوم يحوي ١٢٠ غرفة ومائة فيلا ضخمة على مساحة تشمل عشرة هكتارات. وسيقام «اوكسيدنتل حمامات» على طراز «فندق ميكل انجلو» في اسبانيا وفنادق مماثلة في كل من مدريد وكان واطلنطا ولشبونة. وسيلحق بالفندق مسرح يتسع لـ ٣٠٠ مشاهد ومرقص فاخر. الى ذلك ستشمل المدينة السياحية الجديدة جنوب حمامات، والتي ستتركز على السياحة الراقية، انشاء ٢٥ الف سرير ومجمعات فيلات وميناء مخصص لاستقبال اليخوت والزوارق السياحية. الا ان تركيز التونسيين على السياحة الراقية لا يعني التقليل من الاهتمام باستقطاب فئات السياح الاخرى خصوصاً الرحلات الجماعية في اطار ما يعرف بـ «السياحة الشعبية» والتي تخصصت بها تونس في السبعينات والثمانينات. ويعتبر الانفتاح الواسع على السياح الشرقيين والعمل الترويجي المكثف الذي نفذته المؤسسات السياحية التونسية في كل من المجر وبلغاريا وتشيخيا وسلوفاكيا وروسيا وبولونيا والمقاطعات الالمانية الشرقية مؤشرين على زيادة استقطاب السياح «الشعبيين». واستطاعت تونس في الموسم الماضي تسجيل ارتفاع ملحوظ في اعداد السياح الشرقيين خصوصاً البولنديين الذين ارتفعت اعدادهم بنسبة تجاوزت ١٤٠ في المائة.

وفي احصائيات رسمية ان اعداد السياح الشرقيين الذين اكتشفوا حديثاً سواحل تونس الدافئة، ارتفعت من ٦٤٠٠ الف سائح فقط سنة ١٩٩٠ الى ٦٣ الف في الموسم الاخير اي بزيادة

الجزائر

عجز ميزانية ١٩٩٦ سيصل الى ١,٨ مليار دولار

إنتقاد أسلوب التفاوض مع صندوق النقد والبنك الدولي

● على الرغم من مصادقة المجلس الانتقالي (البرلمان المؤقت) على برنامج حكومة احمد اويحي باغلبية مطلقة، (١٢٠ من اصل ١٣٤ عضواً)، فإن البرنامج لم يمر من دون مناقشة ومواجهة حادة مع رئيس الحكومة ووزير المؤسسات الصغيرة، السيد حميتو.

في برنامجها، توقعت الحكومة عجزاً في ميزانية ١٩٩٦ يصل الى ٩٩,٤ مليار دينار (١,٨ مليار دولار). في حين توقعت ان يبلغ الانفاق ٨٤٨,٦ مليار دينار مقابل دخل متوقع قدره ٧٤٩,٢ مليار دينار. ولكن قبل حساب الدعم المقدم الى الشركات المملوكة للدولة ستحقق الجزائر فائضاً بحدود ٢٥ مليار دينار.

ووفقاً للبرنامج فان الحكومة تعتزم انفاق ١٢٤,٤ مليار دينار على الشركات المملوكة للدولة لتخفيف ديونها الثقيلة.

كما تعتزم انفاق ١١٣ مليار دينار على الرعاية الاجتماعية للتخفيف من العواقب السلبية للاصلاحات على القطاعات الفقيرة في المجتمع باكبر قدر ممكن.

ويتصور البرنامج ان تبلغ قيمة صادرات النفط والغاز ١٠,٤ مليار دولار. وعلى جانب الواردات فانه يتوقع ان تصل قيمتها الى ١٣,٢٤ مليار دولار وان تمثل قيمة البضائع ١١,٠٩ مليار دولار وان تمثل قيمة الخدمات ٢,١٥ مليار دولار.

وتمثل صادرات الغاز والنفط ٩٠ في المائة من دخل الجزائر بالعملة الصعبة.

وتنوي الحكومة الجزائرية دعم صناعة الهيدروكربونات وتطويرها وزيادة استكشاف النفط والغاز علاوة على رفع كفاءة حقول النفط الحالية.

ففي نظر الحكومة ان الاستكشاف من اجل اعمال الحفر لا بد ان يزيد من اجل الوصول الى حفر مائة بئر سنوياً حتى نهاية العقد الحالي، وسيؤدي هذا الجهد الى اكتشافات جديدة لزيادة الانتاج الوطني.

وتريد حكومة احمد اويحي ايضاً ان تزيد من صلاتها مع شركات النفط الاجنبية. وفي السنة الماضية وقعت الجزائر اتفاقات قيمتها خمسة مليارات دولار مع شركات نفط اجنبية كبيرة.

وذكرت الحكومة في برنامجها ان الاتفاقات المهمة الموقعة منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٥ ينبغي ان تكون محفزة لابرام المزيد من اتفاقات المشاركة مع الشركات الكبرى.

واعترف رئيس الحكومة بان صندوق النقد الدولي كان قد طلب من الجزائر تحقيق فائض في ميزانية ١٩٩٥ على الرغم من الصعوبات المالية الكبيرة التي ترافق عملية الانفتاح الاقتصادي.

ورداً على الاراء القائلة بان عملية الانفتاح الاقتصادي في الجزائر مفروضة عليها من قبل المؤسسات المالية الدولية، وعد اويحيى في برنامجه اطلاع البرلمان على الاتفاقيات التي ابرمت مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

ووعد بانشاء هيئة لمحاربة الرشوة، واصدار قانون يفرض على المسؤولين التصريح بممتلكاتهم.

على صعيد اخر قال وزير المؤسسات الصغيرة السيد حميتو بان الجزائر كان بمقدورها اجراء مفاوضات افضل مع المؤسسات المالية الدولية وعقد اتفاقيات مقابل تضحيات اقل تقدمها الجزائر.

واضاف ان التسرع الذي اقدمت عليه الجزائر في عملية الانفتاح الاقتصادي «كان بمثابة زلزال بدرجة ٧ على سلم ريختر بالنسبة الى الاقتصاد الجزائري».

وقال الوزير ان جميع الدول ما عدا الجزائر اعطيت لها فترة انتقالية كافية لتهيئة قواعد الانتاج المحلية في الميدان الصناعي وكان من المفروض اختيار مفاوضين اكفاء وخبراء لضمان مفاوضات افضل مع الاجانب.

وتحدث وزير المؤسسات الصغيرة عن التأثير السلبي لتخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الاخرى وارتفاع معدلات الفائدة في البنوك فقال «لا يمر يوم الا وتتوقف فيه العديد من المؤسسات الانتاجية الصغيرة والمتوسطة، الامر الذي يؤدي الى فقدان الاف الوظائف».

واوضح الوزير انه من بين ٢٥ الف مؤسسة صناعية صغيرة ومتوسطة توقف ٥٠٪ منها نهائياً عن الانتاج وتحول اصحابها الى مستوردين، بينما المؤسسات الباقية (١٢٥٠٠ مؤسسة) تعمل ٦٠٪ منها بحوالي ٣٠٪ من طاقتها الانتاجية اما الـ ٤٠٪ من المؤسسات المتبقية فتعمل بـ ١٥٪ فقط من طاقتها الانتاجية.

واعترف الوزير بان تجارب البلدان المجاورة التي تبنت الانفتاح الاقتصادي كانت اقل تكلفة من التجربة التي تخوضها الجزائر. كما اعترف ان الدولة لم تدعم الصناعات المحلية وتركت المؤسسات الجزائرية تواجه لوحدها افرازات اتفاقيات الجزائر مع المؤسسات الدولية.

واشار حميتو الى العقلية البيروقراطية المسيطرة على مديري البنوك، وطالب بضرورة تعديل قانون الاستثمار والتشريعات الاخرى التي لم تعد تواكب التوجه الاقتصادي الجديد، والح على ضرورة تغيير المسؤولين واستبدالهم باخرين جدداً يمكنهم العمل وفق شروط المرحلة الجديدة.

ووعد الوزير باتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية ما تبقى من المؤسسات الصناعية الصغيرة، من خلال ازالة العوائق التي تسبب في توقف ٥٠٪ منها.

الولايات المتحدة

بوكانن يثير مخاوف اليهود ورالف نادر يقض مضجع كلينتون

«زحلاوي» يعيش على «التبولة» يتحدى النظام الأميركي

● للمرة الاولى في الانتخابات الرئاسية الاميركية يأخذ جمهور الناخبين الاميركيين بصورة جدية مرشحين ثانويين من خارج الاحزاب الرئيسية المهيمنة على الوضع السياسي منذ عشرات السنين. وبالاضافة الى بعض المرشحين الذين احدثوا ضجة في السنوات الاخيرة، وفي المعركة الانتخابية الجارية الآن روس بروت، باتريك بوكانن وستيف فوربس، ويبرز الآن مرشح جديد ادرج اسمه في ولاية كاليفورنيا وولايتي ماين ونيو مكسيكو هو رالف نادر اللبناني الاصل من مدينة زحلة، الذي اشتهر بدفاعه في العقود الثلاثة الماضية عن «حقوق المستهلكين» ضد الشركات الصناعية الكبرى، محققاً اول نصر اطلق شهرته، ضد شركة «جنرال موتورز» بسبب اخطاء في سيارة «شيفروليه كورفير»، التي كانت تصنعها.

والسبب الرئيسي الذي يخلق امتعاض الجمهور الاميركي من العملية السياسية الموروثة ان غالبية الاميركيين بنسبة تربو على ٦٠ في المائة باتوا غير ممثلين في الحكومة، ولأن معركة الرئاسة الاميركية اصبحت معركة خاوية ايديولوجيا، ليس فيها اي امل بحل المعضلات الناشئة. حتى الذين ايدوا المرشح اليميني المحافظ بات بوكانن، ايدوه بسبب قوة المعتقدات التي ينادي بها مع ان كثيرين منهم لا يوافقونه على تلك المعتقدات. ذلك ان حركة الاحتجاج التي تبرز الآن بقوة تمثل امتعاض الطبقات الوسطى والفقيرة من النظام السياسي القائم، ومن مصادرة الديموقراطية وتحريفها، بحيث بات الحزبان السياسيان المتناوبان على السلطة حزباً واحداً من الناحية العملية وصفه الكاتب الاميركي المهاجر «غور فيدال» بانه «حزب الملاكين». فالحزبان الجمهوري والديموقراطي كلاهما لا يمثل الغالبية العظمى من الاميركيين.

وفي هذا بالذات يكمن سر شعبية المرشحين المجهولين، او المطلين من خارج النظام.

معركة رالف نادر

ويحظى ترشيح رالف نادر نفسه للانتخابات الرئاسية في ولاية كاليفورنيا، وهي ولاية مهمة جداً بل حاسمة في الانتخابات المقبلة، باهتمام اعلامي وسياسي بالغين لاربعة اعتبارات اساسية:

■ من الناحية العقائدية، يقول رالف نادر ان الحزبين الرئيسيين في البلاد، «الحزب الديموقراطي» و«الحزب الجمهوري»، يمثلان كلاهما مصالح الشركات الكبرى، التي تزودهما بالمال وتفرض عليهما سياستها. وفي رأيه ان هذه الناحية هي في اساس النفور الشعبي من الحكومة الاميركية، وخصوصاً في اوساط مثقفي الطبقة الوسطى وفي الاوساط العمالية. ذلك ان السياسيين الاميركيين مضطرون الى جمع مبالغ كبيرة من المال لخوض معاركهم وحملاتهم الانتخابية عبر وسائل الاعلام. وللحصول على هذه الاموال الطائلة يتنافس الحزبان الرئيسيان على خطب ود الشركات الكبرى والمصالح الخاصة. وهكذا تحدث القسمة بين الرابحين والخاسرين: السياسيون يجري انتخابهم ووسائل الاعلام تأخذ الاموال والمصالح الخاصة والكبرى تنفذ مصالحها والناخبون هم الخاسرون.

ويضع رالف نادر نصب عينيه توجيه الانظار بقوة نحو الخلل في النظام السياسي الاميركي وفي الديموقراطية الاميركية. وهو بترشيح نفسه يستهدف، كما قال، تسريع تقويض الثنائية الحزبية التي تعاني من انحلال خطير، وابدالها بديموقراطية جديدة للمواطنين.

كما ان نظرة رالف نادر الى هيمنة الشركات الكبرى من خلال امتداداتها العالمية، تتطابق من هذه الناحية مع نظرة بات بوكانن، من حيث ان تلك الشركات العالمية هي التي تهيمن على الولايات المتحدة وعلى العالم. وقد قال رالف نادر في ذلك مرة: «اننا نعيش تحت الهيمنة العالمية للشركات هنا فلنواجه ذلك».

فهذا الوضع في رأيه يخلق حالة عالمية غير منظورة، ليس لتلك الشركات فيها اي ولاء، للمجتمعات المحلية. ويقول رالف نادر انه يملك حلاً لهذه المعضلة، هو المزيد من الديموقراطية، والمزيد من المشاركة الشعبية المدنية. او حسب تعبيره حرفياً: «لدينا ديموقراطية متخلفة النمو ولدينا بلوتوقراطية، اي حكم الاثرياء، بالغة النمو».

■ من الناحية السياسية العملية، فإن ترشيح رالف نادر في كاليفورنيا يقض مضجع الرئيس الحالي بيل كلينتون الذي يعوّل على اصوات كاليفورنيا، لتجديد رئاسته. ولهذا قام كلينتون حتى الآن بزيارة كاليفورنيا ٢٣ مرة، تدليلاً على اهتمامه بتلك الولاية وتركيزه عليها.

ويقدر المحللون للاحوال الانتخابية في كاليفورنيا، ان رالف نادر يستطيع ان ينتزع في تلك الولاية، نسبة من الاصوات تتراوح بين ٧٪ و ١٠٪، وهي نسبة كافية لاسقاط كلينتون اما سر شعبية نادر في كاليفورنيا ومعرفة الناس به هناك انه قام بحملة ناجحة ضد شركات التأمين على السيارات مما اسهم في خفض اسعار التأمين للجمهور في الثمانينات.

■ من الناحية البيئية، يحظى رالف نادر بتأييد جماعات صون البيئة الطبيعية، وعلى رأسهم «حزب الخضر» الذي اعلن نادر ترشيحه باسمهم. فالتلاقي بين نادر و«حزب الخضر»، نافع للفريقين: نافع لنادر لانه يوسع دائرة شعبيته ولفت الانظار الى مضمون حملته السياسية الحقيقية، ونافع للخضر لأن سمعة رالف نادر الشعبية سمعة عالية ونظيفة تعطيهم مصداقية هم بأمس الحاجة اليها.

■ من التجربة العملية يعتبر رالف نادر من اهم المعارضين، ويضعه المراقبون من هذه الناحية في مرتبة اعلى من روس بروت وستيف فوربز وبات بوكانن، لانه خبر معارك قاسية وضارية ضد الشركات والصناعات الكبرى على مدى سنوات طويلة وانتصر عليها، كما سبق القول، وبالتالي فإن معركته ضد النظام السياسي البلوتوقراطي الراهن هي تكملة لتلك المعارك، وسيكون لها في تقدير البعض نصيب من النجاح في تسليط الاضواء على المشكلة الحقيقية من أجل إعادة بناء الديموقراطية الشعبية في الولايات المتحدة.

رالف نادر

ولعل حملة رالف نادر بدأت تعطي ثماراً من ايامها الاولى، لأن «الحزب الديموقراطي»، يحاول الآن استمالة رالف نادر بتبني بعض طروحاته من اجل ضمان فوز كلينتون في كاليفورنيا وبالتالي في انتخابات الرئاسة.

ويبلغ رالف نادر الثانية والستين من العمر، وتبدو عليه مظاهر بسيطة ومتواضعة فكأنه معلم مدرسة، ومن مظاهر تواضعه انه مازال يكتب على الآلة الكاتبة ولم يبدلها بالكومبيوتر، ومازال يستعمل التلفزيون الابيض والاسود، ولا يملك سيارة، ولا يستعمل البطاقات الائتمانية لانه يعتبرها شراً من الشرور، وعندما يبلى نعل حذائه لا يشتري حذاء جديداً بل يطلب من الاسكافي ان يضع له «نصف نعل»، ويشي به عرقه الزحلاوي لانه يكثر من اكل التبولة والثوم والخضار لكنه قلما يشرب العرق.

المسألة اليهودية

ومع ان رالف نادر سلط الضوء على الشركات العالمية الكبرى وهيمنتها في اميركا، إلا ان حملة بات بوكانن، الذي يستمر في ترشيح نفسه عن «الحزب الجمهوري»، بغية محاولة طرح بعض ما يقول به على المؤتمر العام للحزب، اثارت مخاوف اكثر في الاوساط اليهودية الاميركية، وهناك قولان في هذه المسألة:

واحد مفاده ان مواقف بوكانن هي التي تثير مخاوف اليهود. واخر مفاده ان الاعلام اليهودي يضخم هذه المسألة للتخويف بغية استقطاب الجمهور اليهودي. والواقع ان بوكانن سبق له ان هاجم دولة اسرائيل، ودافع عن بعض النازيين السابقين المهاجرين الذين تتعقبهم اليهودية العالمية، كما انه يشكك في الكثير من التفاصيل المتعلقة بالمحرقة اليهودية في المانيا النازية. ولهذا يثير مخاوف اليهود من جهة، والمخاوف الاميركية من اليهود من جهة ثانية. ذلك ان اليهود الاميركيين هم انجح المجتمعات واكثرها ازدهاراً في اميركا، وبين اليهود الآخرين في العالم الخارجي مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا والمانيا.

ولئن كانت النسبة العددية التصويتية لليهود في اميركا ضئيلة نسبياً، اي ان الملايين الستة من اليهود هناك يشكلون اقل من ٣٪ من مجموع السكان، فإن حجمهم في مجالات كثيرة يفوق هذه النسبة بصورة هائلة، وخصوصاً في مجالات الاعلام والتجارة والمهن. وفي ذلك يقول كتاب صادر عن جامعة «هارفورد» بعنوان: «اليهود والمشهد الاميركي الجديد»، ان اليهود شكلوا خلال الثلاثين سنة الماضية حوالي ٢٠٪ من كبار موظفي الدولة، و٤٠٪ من الشركاء في المؤسسات الكبرى للمحامين، وان ٩٠٪ من اولادهم يذهبون الى الجامعات والكليات ويتفوقون فيها، وان هناك قاضيين يهوديين كبيرين في المحكمة العليا التي تنظر في دستورية القوانين الاميركية، وان معدل دخل الفرد عند اليهود الاميركيين يعادل ضعفي ما هو عليه لدى غير اليهود.

ومما يخيف اليهود من فتح هذا الملف في اميركا، ان في الولايات المتحدة على الرغم من التسامح الذي يسود مجتمعها، تيارات كافية ومتجذرة ضد اليهود. ومنها على سبيل المثال، محاولة الصناعي الاميركي هنري فورد في العشرينات، نشر التحريض ضد اليهود باعادة نشر كتاب «بروتوكولات حكماء صهيون» الذي يزعم وجود مؤامرة عالمية يهودية للسيطرة على العالم. وهو كتاب مازال متداولاً في الاوساط المتطرفة في اميركا ومنها بشكل خاص الميليشيات العنصرية في الجنوب.

كذلك نشأت في الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن جمعيات متطرفة ضد اليهود منها، «جمعية المدافعين عن الايمان المسيحي»، التي اسسها جيرارد ونرود، والمنظمة الفاشية التي اسسها وليام دادلي بيلي، باسم «القمصان الفضية»، ومنها ايضاً التيار الذي اوجده الكاهن الكاثوليكي تشارلز كافلن اثناء الحرب العالمية الثانية، حيث بلغ جمهور المستمعين اليه في الراديو ٤٠ مليون شخص، وكان ينقل حرفياً مقتطفات من خطابات «غوبلز».

ويخشى اعيان اليهود في اميركا من تفاقم الاحوال الاقتصادية لدى الكثرة الساحقة من الاميركيين لان ذلك في تقديرهم يشكل شرارة انطلاق الحملة المعادية لليهود، ولا سيما ان استفتاء قبل سنوات قليلة اجرته منظمة «بناي برث»، اظهر ان ثلث الذين شملهم الاستفتاء يحملون كراهية لليهود الاميركيين. والاسباب التي من اجلها كان هذا الموقف ان اليهود اقوياء جداً في السوق المالي واكثر ولاء لدولة اسرائيل مما هم لاميركا، وانهم يتمسكون بالعصبية القبلية، وانهم غير امناء...

كما اظهرت الاحصائيات الاخيرة لسنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥ ان حوادث العنف والهجمات المعادية لليهود التي وقعت في اميركا خلال السنتين الماضيتين زادت على ٤٠٠٠ حادثة.

واخيراً زاد المخاوف اليهودية في اميركا ببروز الزعيم الاسلامي الاسود لويس فرقان، الذي يقوم بحملة مكشوفة ضد اليهود وسيطرتهم على «الكونغرس»، الذي يقول فرقان ان كثيرين من اعضائه هم اعضاء شرف في «الكنيست» الاسرائيلي.

ولعل اكثر ما يقلق اليهود في اميركا، ان زعماء «الحزب الجمهوري» الآخرين لم يبادروا الى شجب ما يقول به بوكانن عن اليهود بغية استمالة الجمهور الذي يستقطبه.

ويقال في واشنطن ان التسلل اليهودي للسيطرة على الادارة الاميركية بدأ مع ترشيح وودرو ويلسون للرئاسة، قبل ثلاث سنوات من الحرب العالمية الاولى، ثم ببروز برنارد باروخ كمستشار اساسي في كواليس «البيت الابيض» حتى رئاسة روزفلت اثناء الحرب العالمية الثانية. اذ كان باروخ هذا مستشاراً لروزفلت قبل ان يصبح رئيسا، وتحديداً منذ ان كان حاكماً لولاية نيويورك.

لكل هذه الاعتبارات المتداخلة تكتسب معركة الرئاسة الاميركية الجارية الآن اهمية استثنائية بصرف النظر عن المرشح الذي سيحل في «البيت الابيض» نتيجة لها.

بات بوكانن

اسبانيا

مدرسة عربية - أوروبية في غرناطة لإدارة الأعمال

● اختيرت مدينة غرناطة الاندلسية في جنوب اسبانيا مقراً للمدرسة العربية - الاوروبية لادارة الاعمال التي أنشأت كوسيلة لتنشيط التجارة بين المنطقة العربية واوروبا، ولكونها لعبت ايام الحكم العربي في اسبانيا (٧١٥ - ١٤٩٢م) دوراً في التفاعل الثقافي العربي - الاوروبي.

وتحظى المدرسة المذكورة بدعم من ثلاث جهات اساسية هي: الاتحاد الاوروبي، وجامعة الدول العربية، والحكومة الاسبانية. وتعهدت باعداد البرامج اللازمة لهذه الغاية المؤسسة الاوروبية لانماء الادارة المعروفة في بروكسل بالاحرف الاولى EFMD. وتنطوي برامج هذه المدرسة العربية - الاوروبية للاعمال على دروس يحصل الطالب بموجبها اما على شهادة دبيلوم او شهادة ماجستير، او على دورات بغير شهادات في الانماء الاداري لزبائن الشركات. وسيكون الطلاب من العاملين في ادارات الشركات او من مدرسي التجارة.

وذكر احد المسؤولين في المدرسة، وهو نائب العميد والتر بيتس المسؤول عن برامج البحوث، ان الفكرة نشأت منذ زمن ووافق عليها من حيث المبدأ مجلس الوزراء الاوروبي عندما اقترحت كجامعة اوروبية - عربية. لكن المشروع لم يتحرك جدياً الا بعد انطلاق عملية السلام العربي - الاسرائيلي، وارتؤي ان يبدأ في اطار اضيق مما كان متصوراً في السابق ليكون كلية للتجارة في البداية بدل ان يبدأ كجامعة متكاملة.

المال الاولي للكلية جاء من الاتحاد الاوروبي الذي دفع حتى الآن مبلغ ٧.٦ مليون دولار كمنحة فورية تليها دفعة اخرى بقيمة ثلاثة ملايين دولار. وقدمت الحكومة الاسبانية مبنيين في الوسط التاريخي لمدينة غرناطة، وهي متحمسة للمشروع بحكم موقعها الجغرافي وعلاقاتها الاقتصادية في المنطقة العربية من البحر المتوسط.

وتطمح ادارة الكلية الى ان تصبح المدرسة مكتفية ذاتياً. اي ان تمول برامجها بالاقساط المستوفاة من تلاميذها، الا انها، كما يقول نائب العميد، لن تستطيع ان تستوفي من الطلاب العرب ذات الاقساط التي تستوفي في اوروبا من الطلاب الاوروبيين. وبالتالي، فانها سوف تركز على تطوير الدورات التي لا تمنح شهادات عليا كمصدر للتمويل، على ان تشتمل البرامج القضايا المهمة للعالم العربي خصوصاً، مثل شؤون التمويل والطاقة.

وفي السنة المدرسية الراهنة، وهي السنة الاولى التي ابتدأت في شهر تشرين الاول/ اكتوبر الماضي، سوف تقدم الكلية للمتخرجين شهادة ماجستير في انماء الادارة لمدرسي التجارة. وقد تسجل في هذه السنة للبرنامج المذكور ١٦ طالباً فقط معظمهم من المغرب العربي.

وتقدم الدروس حالياً باللغة الانكليزية، لكن هناك اتجاهاً لترجمة المواد التي تدرس الى اللغتين العربية والفرنسية. وتطمح ادارة الكلية الى اجتذاب حوالى الف تلميذ الى برنامج الدبيلوما الادارية سنوياً و١٠٠ آخرين الى برنامج شهادة الماجستير في ادارة الاعمال. لكنها تأمل بناء شبكة من الشركاء في المؤسسات العربية - الاوروبية تكون قاعدة موثوقة لاستمرارها وتوسعها، كما تأمل في اقناع الشركات والمؤسسات العربية بجدوى تبنيها ورعايتها للطلاب والمشاريع التي يعملون عليها. وسوف يجري التركيز على تعليم الفنون الادارية للطلاب من خلال الاتصال المباشر، لان العالم العربي كما يقول نائب العميد بيتس لا يستسيغ التعلم عن بعد.. فالاتصال الشخصي أمر في غاية الاهمية.

العدد السابع - المجلد الثالث - نيسان / ابريل ١٩٩٦ Issue 7. Vol. 3.April 1996 10

«اللاغربية» ليست حلاً لمعضلة البشرية

عصر التنوير الأوروبي: معجزة فكرية أم كارثة إنسانية؟

● ما يمر به العالم في هذه الايام من ازمات سياسية واقتصادية وعلمية واخلاقية وثقافية يطرح اسئلة مهمة حول جذور هذه المشكلات والازمات، ومنها مسلسلات الحروب المدمرة خلال القرن الحالي. وقد عالجت مجلة «ايكونوميست» البريطانية هذه المعضلات تحت عنوان «جرائم العقل»، ردت فيه السبب الى عصر التنوير الاوروبي في القرن الثامن عشر ابتداء من اطروحة «إيمانويل كنت» الفلسفية.

● «إيمانويل كنت» أعظم فيلسوف عرفه العالم، وكان بين عدد من الناس الذين اجابوا عن سؤال وجهته جريدة المانية الى قرائها في سنة ١٧٨٣، استحثتهم فيه على كتابة مقالات حول السؤال: «ما هو التنوير؟»

وتضمن جواب «إيمانويل كنت»، العبارة التي اصبحت متداولة من بعد وهي: «الشجاعة ان تعرف. هذا هو شعار التنوير».

هذه العبارة تبناها جميع كبار المفكرين في القرن الثامن عشر مع كل اختلافاتهم ومن هؤلاء «فولتير» و«مونتسكيو» و«ديدرو» و«آدام سميث» وغيرهم... من الذين كانوا مثل «إيمانويل كنت» يحاولون عن وعي توسيع آفاق العقل ولم يكن هدفهم فقط اكتساب فهم اكبر للعالم المادي، بل اقحام العقل لتحديد منزلة الانسان فيه، او بمعنى آخر ادخال الاخلاق والسياسة كلياً ضمن اطار البحث العقلي. ويبدو على السطح ان هذه الطموحات قد تحققت، وهكذا غيرت افكار عصر التنوير العالم، وميراثها هو الحداثة الغربية.

حول هذه النقطة الاخيرة يتفق جميع الباحثين اليوم. اما ما يختلفون عليه فهو ما اذا كان هذا الميراث خيراً او شراً. والنقاش بين هذه الآراء المتضاربة يتعدى الاهتمام الاكاديمي. فالميراث الغربي من المعارك الفكرية في القرن الثامن عشر يتضمن الليبرالية والراسمالية. هذان العنصران صنعا الغرب كما هو الآن بحسناته وسيئاته. ولذا، فان نقاد عصر التنوير المحدثين لا يختارون فقط منازعة «إيمانويل كنت» حول الاساس العقلاني للاخلاق، او ينازعون آدام سميث حول الانتصار العفوي للسوق. انهم يتحدون بالتلميح والتصريح الحقوق، (مثل المساواة امام القانون)، والفرضيات التي اصبحت من المسلمات في جميع انحاء العالم المتقدم، (مثل التقدم عن طريق التكنولوجيا).

إنهم على الرغم من كون ما يقولون به يعتبر من المسلمات، فإن النفور من الرأسمالية الليبرالية شائع في كل مكان والاسباب القريبة لهذا النفور واضحة، وربما يبدو انها لا صلة لها البتة بفلسفة القرن الثامن عشر. لكنه من المفيد ان نفهم ان هذا النفور ينبع من جدل اعمق، أي في نقد الفكر التنويري والتأمل في المرمى النهائي لهذه النقاشات.

ومثل اي حركة فكرية كان لعصر التنوير ما قبله، وبشكل خاص «الاصلاح الديني»، لكن على وجه التحديد في الاكتشافات العلمية التي شهدها القرن السابع عشر... والواقع انه يمكن اعادة «عصر التنوير» الى سنة ١٦٨٧ عندما نشر نيوتن نظريته بعنوان «مبادىء الرياضيات في الفلسفة الطبيعية».

ان القانون العام للجاذبية الذي وضعه نيوتن، وهو اساس «التحديد الرياضي الشامل للكون»، شكل ثورة فكرية في حد ذاته، غير انه لم يعمل بصورة مباشرة كما هو مفترض على نسف الايمان الديني. فهو لم يجعل من فكرة الله شيئاً لا لزوم له، إذ انه مع معاصريه الذين عموماً افكاره اعتبر نيوتن ان اكتشافه ليس فقط منسجماً مع فكرة وجود الله، بل تصل الى حد اثباتها والبرهان عليها. لكن قوة فكرة نيوتن انها اثبتت، (او بدت انها تثبت)، قوة العلم المذهلة وقابلية الفهم البشري للاحاطة بالعالم المادي. وبذلك كان نيوتن ملهماً للاجيال اللاحقة من المفكرين ليطلبوا المزيد من مرامي العقل.

فاذا كان الفكر البشري يستطيع ان يفهم الكون بكل تعقيداته غير المحدودة فإنه بالتأكيد يستطيع ان يفهم ايضاً «العدالة» و«السلطة» و«الحق» و«الباطل». امام هذه المطالب الجديدة تراجع الايمان وليس كإستجابة لاكتشافات نيوتن بحد ذاتها. ان النمط السائد للفكر التنويري هو «الشك». جميع الافكار يجب ان تخضع للتدقيق. فقط بهذه الطريقة يمكن تحرير الانسان من الخرافة ومن الخوف غير العقلاني. والتدقيق بدوره يستلزم الانشقاق: أي ان الافكار السيئة يجب الا تحتمي بالطغيان الفكري، او باي طغيان من اي نوع. ولهذه الاسباب ايضاً رفض عصر التنوير التعصب والحماس الاعمى وأي نوع آخر من الانغلاق العقلي.

والروحية الثانية كانت إعطاء الاعتبار للفرد. فالفردية مثلها مثل الشك والتسامح نتجت من تمجيد العقل لأن المنطق موهبة يمارسها العقل الفرد، ثم إن الفكر التنويري كان فكراً متفائلاً، باعتبار ان المشروع التنويري سوف ينجح ولو استغرق ذلك عدة قرون. اذ عن طريق العقل سوف يستطيع الانسان ترويض الطبيعة ويصبح سيد نفسه. والناس في كل مكان وبصرف النظر عن ثقافتهم او تقاليدهم، سوف يستطيعون عن طريق العقل اكتشاف الانظمة الكونية التي سيعيشون فيها حياتهم.

ومختلف مفكري التنوير مزجوا هذه العناصر بنسب مختلفة واطلقوا نقاشات حامية فيما بينهم. فالتنوير الفرنسي ذاته نشأت فيه عدة مدارس، وهي تختلف عن التنوير الاسكتلندي والتنوير الالماني ايضاً. لكن كل هذه الافكار جميعها، شكلت جسماً فكرياً واحداً وان متنوعاً.

ومن البداية تعرضت للهجوم. وبشكل عام كانت الهجمات وماتزال من نوعين رئيسيين:

فئة من النقاد قالت ان البحث العلمي وخصوصاً عند تطبيقه على مسائل تتعلق بالسلوك البشري محكوم بان يخطىء الهدف.

المعرفة ام الفضيلة؟

لقد تحدى التنوير الايمان لكنه لم يقدم شيئاً في مكانه. اكد على الاستقلالية الفردية. لم يكن له اهتمام يذكر بالحقيقة نظير المنفعة الاجتماعية للمعتقد الديني، ذلك ان العقل اجبر المؤمنين ان يشرحوا الدين بعبارات حطت من قدره، لكن «هيغل» وهو أهم واضع للانظمة الفكرية اعتبر ان الله والايمان يتعديان العقل، مشيراً الى ان عصر التنوير قد خان الجنس البشري بانكار ذلك.

أما النوع الثاني من النقاد، فقد سعى الى دحض الفكر التنويري بتعابيره الخاصة. هذا النوع من النقاد اعتبر ان خطل الفكر التنويري ليست في انه اخطأ الهدف، او طرح اسئلة سيئة، بل في كونه حصل على اجوبة خاطئة عن اسئلته. ومن هؤلاء النقاد الالماني «هيردر» الذي تحدى الطابع الكوني والتفاؤلي للفكر التنويري، بقوله ان حركة التنوير اخذت الكلمات على انها اعمال والاستنارة على انها سعادة والتبحر المتعاظم على انه فضيلة وبهذا اخترعت وهم التحسين العام للعالم. ففي رأي «هيردر» انه من الخطأ الاعتقاد بأن التاريخ البشري هو تقدم الى اشكال ارفع من التفكير الاخلاقي، او الافتراض ان الانسجام الفكري سوف يتحقق يوماً من دون اعتبار للفروق المحلية في الثقافة والعادات. فقد اعتبر ان هذه الفروق مرغوب فيها وغير قابلة للاجتثاث وبسببها عبرت الطبيعة البشرية عن نفسها بانظمة للقيم مختلفة. فقد رأى «هيردر» خطراً عظيماً في الفكر التنويري بمعنى انه من اجل تسريع «التقدم» نحو نظام كوني يتوجب على الناس ان تعتبر من واجبها اجتثاث النماذج المفترضة دونية.

اما الفكر المضاد للتنوير في العصر الحديث فانه لم يضف شيئاً بذكر الى فحوى المناقشات السابقة بل اختزل الكثير من وضوحها. فكانت مساهمته الرئيسية مزاوجة خطي الهجوم المنفصلين سابقاً...

ففي كتاب بعنوان: «ديالكتيكية التنوير» نشر فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، تساءل مؤلفاه تيودور ادورنو وماكس هوركهيمر: لماذا سقط الجنس البشري في وهدة من البربرية لا نظير لها، بدل ان يتقدم الى انسجام متزايد؟

لماذا لم يستطع العلم ان يخدم سوى قضية القسوة الانسانية بدلاً من ان يخدم الغاية التنويرية من حيث توسيع المدارك الانسانية؟

وكان جوابهما، ان حركة التنوير كانت محكومة من البداية لتخدم الاهداف التوتاليتارية الشمولية.

ففي رأيهما ان تمجيد العقلانية ما كان له ان يؤدي الى شيء آخر. وبما ان العقلانية الصحيحة الوحيدة غير موجودة فإن المشروع التنويري كان عبثياً بل فوق عبثيته كان مأساوياً. ذلك ان حركة التنوير برفضها كل سلطة ما عدا العقل تركت «الشرانية» طليقة من غير ضوابط. وبسعيها لتبرير الاخلاقية في إطار العقل فقط، طلق الانسان الاخلاقيات من المعرفة واخضع واحدهما الى الآخر. اذ كان الانسان في الماضي يسعى ليكون حكيماً والآن يسعى فقط لكي يكون عارفاً. لم يعد يعبد الله بل التكنولوجيا ومن اجلها ضحى بغيره من البشر. ومن ثمار المعرفة من غير اخلاق كانت القنابل النووية ومعسكرات الاعتقال والاوضاع الصناعية المحقرة للانسان. وباسم العقل وضع الانسان نفسه ليس فقط ضد غيره من الناس، بل ضد عالم الطبيعة ايضاً.

وفي القرن الثامن عشر قارن جان - جاك روسو وغيره... بين «المتوحش النبيل»، الذي يعيش طليقاً ومنسجماً مع الطبيعة، وبين الرجل المتمدن المقيد بسلاسل الصناعة والتجارة معتمداً على التكنولوجيا التي تزيد من الحاجات باسرع مما تلبيها، وكان هذا استشرافاً للحركات البيئية المعاصرة. ويمكن القول ان «الخطر» الآن هم المفكرون المضادون للتنوير.

ومن الكتاب في الاتجاه المضاد للتنوير في بريطانيا حالياً «جون غراي»، الذي كان في الاصل من «التنويريين» الليبراليين» قبل ارتداده. فهو يقول في واحدة من مطالعاته:

«ان المشروع الغربي للانسانية التنويرية قد عصف بالثقافات التقليدية في كل مكان في الدنيا وانزل الدمار ببيئاتها الطبيعية. فالتجربة السوفياتية حيث دمرت ايديولوجية تنويرية ثقافات الروس وغيرهم من الشعوب، وحيث المفهوم الغربي للعلاقات الانسانية مع الارض انزل بالبيئة ضرراً غير قابل للاصلاح على نطاق واسع، فإن التجربة السوفياتية، قد ينظر اليها على انها مجرد حقبة مثيرة في «ثورة التغريب» العالمية.

أليس هناك من امل؟

هناك امل في رأي جون غراي، وهذا الامل يكمن في حقيقة ان المشروع التنويري قد استنفد ذاته، ونتيجة لذلك فإنه بات ممكناً اخيراً النظر بجدية الى بدائل القواعد المدمرة للرأسمالية الليبرالية. وهو يقول:

«ان الانهيار السوفياتي يمكن تفسيره على انه ليس نصراً للراسمالية الغربية بل بدلاً من ذلك يعتبر لحظة حاسمة في الحركة العالمية المضادة للتغريب. إن امكانية النهوض الثقافي من عبثية المشروع التنويري تكمن في الشعوب اللاغربية التي ستكون مهمتها حماية نفسها من انقاض حطام الغرب».

الغربية واللاغربية

ماذا نستنتج من ذلك؟

بادىء ذي بدء توسع هذه المناقشة تصنيفات نافعة الى ابعد من نقطة الانقطاع. فما الفائدة من اعتبار الستالينية او عهد الارهاب في الثورة الفرنسية من ضمن الايديولوجيات التنويرية. انه من الممكن طبعاً، رسم خط تسلسلي من نقد النظام القائم في مطالع القرن الثالث عشر حتى ظهور اشكال جديدة من الطغيان.

ماذا يعني ذلك؟ ان مجرد مرور الزمن يتيح اقامة مثل هذ العلاقة.

اما السؤال فهو ما اذا كان كبار المفكرين التنويريين سيترددون في ادانة انظمة الطغيان هذه، او اذا ما رغبوا في ادانتها تخونهم الحجة. طبعاً من المستحيل الشك في ذلك لأنهم كانوا سيدينون الطغيان من دون تردد مستخدمين حججاً جاهزة، ولاسباب تكمن في صلب نظرتهم العالمية. فالقضية ضد الستالينية تنبع مباشرة من الاعتبار التنويري للفردية ومن إصرار الفكر التنويري على الانشقاق والتسامح .فالستالينية وغيرها من انظمة الطغيان الحديثة ليست تعبيراً عن الفكر التنويري بقدر ما هي تشويه له. اما القول بأن اهم ما في الامر هو الشيء المشترك بين الليبرالية والطغيان السوفياتي فانه قول مستحيل لسبب بسيط هو لأنه مستحيل.

غير ان في الهجوم المضاد للتنوير على الليبرالية يحمل اكثر من مجرد التشهير بالارتباط بالطغيان. ويبقى ان الحجتين اللتين وضعهما النقاد السابقون مازالا بحاجة الى بحث:

الحجة الاولى، (على خطى «هيردر»)، والقائلة بان الثقافات المختلفة يمكن ان تدعم انظمة من القيم مختلفة، والثانية، (على خطى هيغل)، وهي ان العقلانية ووليدتها الراسمالية الليبرالية، تعمل ضد الازدهار الانساني. ويستتبع من الاولى ان القيم الليبرالية ليس لها ادعاء من الشرعية ارفع من الايديولوجيات اللاغربية التي يقول جون غران ان فيها امكانية الخلاص، ويستتبع من الثانية، انه ما على الغرب سوى ان يسعى على وجه السرعة الى مثل هذه البديل.

فلسفة التحرير

وفي الرد على هذه المناقشات ينقسم التنويريون الى عدد من المعسكرات المختلفة .فمعظم اتباع «إيمانويل كنت»، يصرون على ان العقل يشير الى قانون اخلاقي كوني، بل ربما يقولون ان الفروق في الانظمة الاخلاقية في العالم هي فروق ظاهرية اكثر منها حقيقية، وأن التلاقي بين هذه الانظمة يحصل فعلاً، وانه حتى لو استمرت الفروق فإن هناك على الاقل اخلاقية كونية دنيا معترف بها حيثما يسود العقل، وان اسس الليبرالية تكمن داخل ذلك الحد الادنى، وان المجتمعات التي تنكر ذلك خاطئة موضوعياً.

وهناك آخرون يتبعون تقاليد تنويرية مختلفة قد يحتجون بأن شرعية اي اخلاقية تستند في النهاية الى المدى الذي تتيح فيه الازدهار بين البشر.وفي هذه النظرة الاقل عقلانية، يمكن للانظمة الاخلاقية المختلفة ان تناسب احوال ثقافية مختلفة.لكن هذه «النسبية» المعتدلة، لا تتسع بالضرورة لاعتبار جميع الانظمة الاخلاقية متساوية في الصحة او القول بانه لا معنى للحكم على نظام بنظام آخر كما يبدو الامر *بالنسبة الى المتحدرين فكرياً من «هيردر».*

فعلى سبيل المثال، اذا كانت غاية نظام من القيم تشجيع التفاعل المثمر بين البشر، فإن مبدأ ليبرالياً مثل المبدأ القائل «باكبر قدر من الحرية لا يتعارض مع حرية الآخرين»، او «عش ودع غيرك يعيش»، هو مبدأيمكن الدفاع عنه، ولا سيما اذا اختلف البشر حول امور تهمهم، وحسب هذا المقياس، هناك ايضاً معنى للمبدأ القائل قبل الليبرالية: «عامل الآخرين كما تحب ان يعاملوك». ومن جهة ثانية، فإن المبدأ القائل بانه يمكن للناس ان يقتلوا كل من يخالفهم مهما كان هذا المبدأ متجذراً في الثقافة المحلية، هو مبدأ لا يخدم قضية الرفاه البشري.

وغني عن القول ان انظمة القيم القائمة على «الوحي الالهي» تتقاطع مع هذه الاعتبارات، فاذا ارادك الله ان تقتل بشراً من اهل معتقدات معينة، فليس هناك ما يقال. على ان الملفت هو ان الكتاب المعاصرين المعارضين للتنوير لا يستشهدون مباشرة بالمعتقد الديني حتى ولو كان بعضهم متديناً وجميعهم تقريباً مقرون بالدين بالطلق، اذ يبدو انهم يعتبرون العقيدة الدينية مسألة شخصية اي انها تعود الى ضمير الفرد. وبالمنظار التنويري يبدو هذا موقفاً غير مسؤول. وأيا كان الامر يجدر ان نقف على جواب المعتدلين من اهل «النسبية» تجاه مناقشات خصوم التنوير. ففي نظرهم تتداعى هذه النقاط كلها الى اختبار واحد، هو ما اذا كان نظام من القيم صالح للعمل، فيكتسب شرعيته، ويتضح من ذلك ان خصوم الليبرالية يعتقدون ان الليبرالية غير صالحة للعمل. والواقع ان الدارسين للتنوير في الوقت الحاضر يمكن تقسيمهم اما الى معجبين بالليبرالية او رافضين لها، كل حسب نظرته الى الحداثة الغربية كمعجزة فكرية على الرغم من قصورها او كارثة انسانية على الرغم من مغرياتها السطحية.

وفي النتيجة يمكن القول ان حياة الجنس البشري لم تنتج قط مرحلة افضل واكثر املاً من مرحلة التنوير التي ليس لها نظير.

الجاهلية الجديدة...

● كل بدعة شوق الى الحقيقة الصعبة. كل ما في البلد بدعة تخشى ان نسلم لما في لبنان من كبر. هكذا تأتي السياسة حنيناً الى ابدية لا نجترىء على اختراقها. فالابدية تظهر من مخاض فينا. ولكنها كالولادة ليست قسرية. الاجنة فينا مائتة. لا تولد الاجنة المائتة. السياسة اشتياق الى هيمنة الله. ولكنا نؤثر عليها سلطة الحاكم، هذا الذي نسي انه قائم ليكون خليفة الله في الارض. ولكنه يؤثر خلافة الاشباح التي سبقته. من قلد الاشباح شبحاً كان فيصير البلد حلبة ترقص فيها الاخيلة، والاخيلة اذا تشابكت تبدو نظرية حكم وما حكم في المحاباة او في دغدغة الجماهير. والجماهير تغذي كبرياء الجالسين على الكراسي. من قال انهم فوق؟ والمدينة تتسطح وليس على الجبال مدن. تلعب المدينة، يخطب الفصحاء فيها لانهم سكروا من انفسهم. تصدقهم المدينة لتلازم شهواتها. تقنعنا شهواتنا اننا موجودون. كلمات الخطباء تذكي حواسنا. من يقدر ان يقول لنا ان الحواس خواء!

من يصدق انه في وهم ويحيا! من يؤمن ان من زرع الريح يحصد ريحا! كلمات، كلمات. محبوكة الكلمات. لا يجرؤ احد على تجاوزها خشية ان يقيم في الحقيقة. بلدي يجب ان يسمع مدحاً يوهمه الوجود. أليس من هاجسنا اننا نأبى ان يسمى لنا المرض؟ فليعالجنا الطبيب على الايكشف بلسانه اننا مصابون بداء عضال كأن التسمية هي الموت. هذا نعرف انه يأتي من قضاء وقدر. لماذا يجب ان يقال لنا القدر؟ نحن في حبكة تنتهي بالاختناق ولكن المهم ان تأتي بما لا يقول الاختناق. ففي كشف المرض مواجهة. نحن ليس لنا وجه نقرأه، يقرأنا الآخرون التماسا لمديح. نحن امة غاوين. سحر الغواية انها تغني اللاموجود. هذه مغامرة البحار.

نبحر خشية الوقوف على اليابسة الراهنة. البحر خشية الرسوخ. انت على المياه تودع الراسخ. تروم ما لم يظهر حتى اذا ما بدت الارض الغريبة تتعزى بها عن وطن حزين. الحنين سعي لا قرار.

قرار الانسان في زرع يتعهده ويرجوه، في شجرة تعلمه الجمال. ماتت الشجرة في بلدي لئلا ترسخ التربة فالتربة اقامة ونحن مهاجرون. غنوا الهجرة بعدما فقدوا البقاء. كان المال عندهم بديل الارض ثم قالوا ان الارض ليست لكل الناس فاخترعوا التهجير. قالوا الارض لعقيدة. لذلك وجب النفي. فليذهبوا ويتسلوا بالترتيل لإلهم في بقعة اخرى وليموتوا في الحنين فمن اقام فيه ليس هنا او هناك. من كان بين الـ «هنا» والـ «هناك» ليس له موضع يسند اليه رأسه والمطلوب للآخر اللاقرار.

■■■

يبقى لك ان تغني، ان تستقر في كلمات فإذا لم تحل لك الدنيا تحلو الكلمات. ولك ان تطرب فالطرب نوع من دوار، من نسيان. ويأكل من يأكل ويجوع من يجوع و«توكلوا على الله» ليس في هذا جهد.

أهل السلم حاربوا بالاغاني وكثر المطربون. اهل السلم عبوا من اجسادهم. كانوا اجسادهم. لم يبق لهم شيء آخر. اكلوا خوفاً من الموت. الخبز في البطن يثبت انك حي. اولادك وامرأتك احياء لانهم يأكلون. كلامهم يقنعهم احياناً انهم احياء. لا فرق بين قولة وقولة. واذا كمت الافواه يقول الواحد لنفسه ما يمكن اذنه ان تسمع. هذا المدى بين فمه وأذنه مباح فيه الكلام. واذا جاوزت هذا المدى فيضربونك والعصا تثبت لك انك حي، انك عندك جسم يتلقى العصا.

نحن ظاهرة صوتية. كنا دائماً ظاهرة صوتية. ندخل ملكوت المعاني اذا الحاكم شاء لأن بعضاً من المعاني لا تؤذيه. انه هو قرر المعنى الذي لا ينزع عنه الملك. الكلمات مردودة الى اصحابها. لم يدرس الحاكم الجماليات. لا فرق عنده بين جميل الكلام وقبيحه. لا يقفز المكتوب من صفحته الى قلب من تكتب انت له. هو لا يبتدىء بالكلمة الذي كان من البدء. هو يجيء من اشيائه، من التي تحلو له لكي يستطيب وجوده. اما ان تنفجر لأن احداً لا يستمع اليك فهذا شأنك. هو لم يمتك اذا اماتك الحزن.

السياسة تقوم على اللغة. ليس في البلد لغة. المحاورة ان يكون الوجه الى الوجه. في البلد اقنعة لانك ترى ما يجب ان ترى وويل لك ان اخترقت الحجاب. في هذا هتك للاحتشام وخير الحشمة الصمت.

قرروا ان يكون قناعك من ذهب، من وعد الذهب. انه هو اللغة. ذلك ان من اقتناه كان ذكياً. من لا يحب الاذكياء؟ تلك هي القوة التي يمكن ان تعطاها ولكنهم ارجأوا العطاء. ان تأخذ من الغنى العام اذا عم. ان لك مكانتك من بعد مجيء الثروة. وقد يستغرق الانتظار وقت جوعك وجوع اطفالك. ما هم؟ يستغني البلد عن ضحايا الفقر. كل انجاز عظيم يتطلب تضحيات. المهم الآتي اي هذا الذي نحن به موعودون. المهم انتظار الفردوس. لا مانع من ان نعبر الصحارى وان يسقط الكثيرون منا عطشا. فالواحات هناك، يؤكدون. واذا قلت لعل في الامر سرابا يجيبون انه ثمن السعي الى الفردوس.

وتتساءل بعضاً من مرات ان كانوا على حق فالاقوياء لا بد ان يكونوا على حق. انت دائماً غبي لانك تريد ان تأكل خبزاً مع بنيك اليوم. المهم ان يرتجي البلد الخبز في الغد. البلد سيعمر غداً ما في هذا ريب. «هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون؟».

■■■

في انتظار النظام الذي سيهدى اليهم اخترعوا الأمن (الذي اهدي اليهم) وقالوا انهم عليه مؤتمنون. الجالس في الاعالي يعرف دائماً اكثر من الجالس تحت. حذقه يدله على ما يخل بالاوضاع. هو الاوضاع. وكيف تقول للمعصوم ان في الدنيا تأويلاً كما في النصوص تأويل وان الفهم هو عند الجماعة مجتمعة؟ من نيطت به الامور لم يكشف كيف يحل العقد. لعله يؤمن صادقاً ان بين يديه مفاتيح الاقدار والرضا يقضي عليك بأن تصدقه والا كنت خائناً للعهود. أية عهود؟ انه عهد الافادة في المستقبل الذي لا بد آت بسحر ساحر. كان السحر عقيدة في عهود الفقر عند الشعوب القديمة. سيكون سحر جديد، يقولون يجب ان تنظر اليه مشدوهاً والويل للجاحدين لأن القطار سيفوتهم.

ستجد طرقات معبدة وسككاً من حديد وستكون انت مشبوكاً فيها. ستوصلك بالجيران الاقربين والابعدين. فكل انسان لأخيه جار وكل انسان لمن اعتاش منه قريب لان المال يحكي. أليس هذا ما يقوله اللبناني، ما كان يقوله في ظل كل حكم؟ انت لن تكون في ادارة الطرق المعبدة والسكك التي من حديد ولن تسوس المطار ولن تكون في الحكم جليساً. والجالسون يفهمون ويعطون من المال ما تستحق. سيكون وفيراً. قد يبلغك وقد لا يبلغك. ولك منه في كل حال فتات. واذا تساقطت الفتات من موائد الارباب فأنت تأكل ولا تسعى اذ ذاك الى حرية. ماذا تنفعك الحرية، هذه التي تكتب صحفاً وتكتب كتباً؟ هناك من يفكر ويعفيك من الفكر. وسيؤتى الى البلد بشقراوات الجيران، الذين سنسميهم هكذا بعد حين. فالبلد في آخر المطاف مصيف او مرفأ. هكذا كان لما كان اسمه فينيقية. والبلد متجر. وهذا ما كان لما كان اسمه فينيقية. وبعدما صار عربياً وارتضيناه عربياً سيصيف فيه الاعراب ويستطيبون شقراوات الجيران بسبب من قاعدة تجاذب الاضداد.

وسيسكت المتكلمون عن فرادة لبنان. سيبقى قطعة من سماء، من سماء ارضية تجري فيها انها رمن لبن وعسل. أليس اسم لبنان من اللبن او من اللبان؟ واما الذين ماتوا من اجل الحرية والكرامة فيكونون قد شبعوا موتاً. ان هذه الارض تواري كل المتغنين.

■■■

قد ينبت وسط هذا الظلام رجاء. هذا اذا لم نمت من تخمة. هذا اذا عاد الله ليجعل سكناه في الذين لن تجثو ركبهم لبعل. هؤلاء هم سر الوجود الذي سيقيمه الرب وسط الجاهلية الآتية. هؤلاء يعرفون وحدهم ان كيان لبنان ليس في حيازة الاشياء، ولكنه في الشهادة.

المطران جورج خضر

عن «النهار» البيروتية

خـواطـر إقـتـصـاديـة

يـكـتـبـهـا: سليـمـان الفرزلي

سياسة الإبتزاز النقدي

● ما من شك أن مصرف لبنان (البنك المركزي اللبناني) قد تجمع لديه خلال السنوت الثلاث الماضيات احتياطي كبير من النقد الأجنبي ، يتجاوز الثلاثة مليارات دولار. لكن افتخار رياض سلامة حاكم مصرف لبنان بهذا «الإنجاز » لا يعبر عن حقيقة إقتصادية موضوعية. ومثل هذا الإفتخار الذي يمكن أن يقبل في إطار العقلية اللبنانية الشكلية السائدة حالياً، لا يمر دون تدقيق في بلدان أخرى.

وأن يقول رياض سلامة إن مصرف لبنان لم يتجمع لديه مثل هذا القدر من الإحتياطي منذ تأسيسه في عام 1964، وهي مفاخرة تصل حد التبجح، تصريح صحيح من حيث الشكل، لكنه في المضمون يضاهي الخداع البصري. ونظرة إلى أوضاع العملة الأميركية منذ ذلك التاريخ إلى اليوم تكشف ما هو مقصود بذلك. فالدولار الأميركي الذي يقاس به الإحتياطي اللبناني وكذلك الإحتياطي النقدي لجميع دول العالم، قد هبطت قيمته الفعلية إلى النصف منذ عام 1985، مما يعني أن ملياراً ونصف المليار من دولارات عهد ريغان تعادل الثلاثة مليارات في عهد كلينتون وحكومة الحريري. أما إذا رجعنا إلى فترة تأسيس مصرف لبنان في 1964 فإن نصف مليار من دولارات جونسون كانت تساوي أكثر من المليارات الثلاثة في خزانة رياض سلامة.

هذا، فضلاً عن أن الدولار الأميركي الحالي كان، حسب المعطيات الإقتصادية السائدة، سيواصل تدهوره لولا الصفقة التي عقدها الرئيس الأميركي كلينتون مع اليابان لدعم الدولار الأميركي. وهذه الصفقة الإضطرارية فيها من تبادل المنافع السياسية أكثر مما فيها من المنافع الإقتصادية. لكنها أتاحت للرئيس الأميركي أن يواصل تمويل الدين العام من غير أن يضطر إلى رفع الفوائد إلى المستوى الذي بلغته أسعار الفائدة في لبنان على يد حكومة الحريري. فلو أن كلينتون رفع أسعار الفائدة لدعم الدولار إلى المستوى اللبناني لدعم قيمة الليرة بصورة مفتعلة، لكان الإقتصاد الأميركي قد سقط في وهدة خانقة.

لكن ما لنا ولأميركا، فهي دولة عظمى تستطيع أن تفعل ما تشاء، وهو الأمر الذي أتاح لعملتها أن تكون العملة العالمية الوحيدة. إلاّ أن الدول الأقل شأناً مثل دولتنا العلية لا تملك أن تتحكم بسعر صرف عملتها عن طريق السياسة النقدية. ذلك أنه ما من بنك مركزي في أي بلد، صغيراً كان أم كبيراً، يستطيع أن يدافع عن عملته الوطنية إزاء عوامل غير منظورة مثل المضاربات الخارجية التي لا علاقة لها بحقيقة الأوضاع الإقتصادية الداخلية ومرتكزاتها المحلية، كما أثبتت التجربة البريطانية قبل حوالى ثلاث سنوات. ومن المفارقات أن هذا الواقع هو من مقومات النظام العالمي الجديد، أو العالمية الرأسمالية وأموالها العائمة غير المنظورة.

والدرس الذي نضحت به التجربة البريطانية هو أن أي محاولة لتثبيت سعر العملة المحلية في وجه العوامل والهزات الخارجية، من شأنه أن يخلخل استقرار الإقتصاد المحلي.

لكن ما نضحت به التجربة اللبنانية الراهنة في عهد حكومة الحريري من حيث إخضاع السياسة النقدية لمقتضيات الدعم المفتعل لسعر صرف الليرة، ومنها مراكمة احتياطي العملات الأجنبية ورفع أسعار الفائدة على حساب مقتضيات الإقتصاد المحلي الفعلي أو الإنتاجي، يدل دلالة قاطعة على خضوع البنك المركزي اللبناني خضوعاً تاماً للمقتضيات الخاصة لرئيس الحكومة، فكأن مصرف لبنان فرع من فروع بنك الحريري الخاص.

ولا يحتاج الأمر إلى كبير عناء لمعرفة الدوافع السياسية لهذا الربط المحكم بين سياسة البنك المركزي وبين سياسة الحكومة وشخص رئيسها. فهي بمثابة إعلان ابتزازي للبنانيين بأن الكارثة تنتظرهم في حال رحيل الحريري أو سقوطه.

وهذا التوجه، فوق ابتزازيته، يمثل إهانة مبطنة للبنان واللبنانيين. فأي بلد هو ذاك الذي ليس له رجاء إلاّ في ظل رجل واحد معرّض للمخاطر في كل لحظة. والجواب المنطقي على ذلك هو أن بلداً لا رجاء له إلاّ برجل واحد لا يستحق أن يكون. بل إن هناك من يدعي من وقت طويل انه غير كائن. والدليل على أن البنك المركزي يقدم مصلحة الحكومة على مصلحة البلاد تدخله في السوق كلما تعرض الوضع الحكومي لهزة مفتعلة، مثل تهديد رئيس الحكومة بالإستقالة.

إذ إن البنك المركزي بالإضافة إلى اتخاذه سياسة خاطئة اتخذ موقفاً خادعاً، لأنه باسم الحفاظ على قيمة الليرة، المهددة تهديداً مفتعلاً من خلال تلويح رئيس الحكومة بالإستقالة، توخى تثبيت الحكومة ورئيسها.

وحتى إذا افترضنا حسن النية، فإن البنك المركزي اللبناني جعل من قضية استقرار سعر صرف الليرة غاية المنى بالنسبة إلى السياسة النقدية، عارضاً عن أي اعتبار آخر، ولا سيما عن الإعتبار الإقتصادي الأساسي القائل بأن استقرار سعر الصرف إنما هو نتيجة وليس هدفاً للسياسة النقدية.

بنك للفقراء يتحدث عنه العالم!

● دعتني منظمة اليونسكو الى ندوة عقدتها في الشهر الماضي مع بنك في بنغلاديش اسمه جرامين Grameen Bank يمكن ان نعتبره واحداً من أشهر بنوك العالم، وان لم يكن معروفاً كثيراً في عالمنا العربي للاسف. ولقد كنت اتطلع الى حضور هذه الندوة بالفعل بعد ان جابت شهرة البنك الآفاق. إلا ان مشاكل طارئة حالت بيني وبين ذلك فانبت للحضور ممثلاً شخصياً عني الاستاذ حمدي قنديل الذي قضى خمس عشرة سنة في اليونسكو.

ولأهمية الندوة فقد ترأسها الصديق فيديريكو مايور مدير عام المنظمة، ومعه الدكتور محمد يونس استاذ الاقتصاد في بنغلاديش الذي انشأ البنك، كما حضرها عدد كبير من ممثلي المنظمات الدولية والاقليمية ومن الشخصيات المرموقة في العالم، في مقدمتهم الملكة صوفيا ملكة اسبانيا والعديد من وزراء وسفراء دول العالم المختلفة، وعدد من مشاهير مصممي الازياء في اوروبا.

وأرى لوفرة المعلومات عن هذه التجربة وكونها غاية في الثراء، والاثارة للاهتمام البالغ ان اضعها تحت نظر الاخوة العرب، أملا في ان يحظى الموضوع برمته بدراسة مثمرة في محاولة جادة لاقتباس فكرته وتطبيقها في عالمنا العربي.

كان الدكتور يونس يدرس الاقتصاد في جامعة باحدى المناطق الريفية حتى منتصف السبعينات عندما تبين ان ما يدرسه في الجامعة لا علاقة له بما يراه من حوله، وان مبادىء الاقتصاد النظرية التي يلقنها للطلبة لن تجدي وحدها في تقدم بنغلاديش. وكانت اول نتيجة استخلصها ان معظم البنوك قائمة على اسس لا يمكن ان تخدم الفقير، وانها بنظامها القائم في بلاده ومعظم بلدان الدنيا ان لم تكن كلها تعمل لخدمة القادرين مادياً وحدهم. ففي حين انها تجمع مدخرات كل الناس على السواء، فهي عندما تقوم باستثمار تلك الاموال لا تستثمرها الا في مشاريع القادرين، وعندما تقدم القروض فهي لا تقدمها الا لاولئك الذين يملكون الضمانات - او هكذا هو المفروض.

وكان الدكتور يونس يحلم بنظام معاكس تماماً، يحلم باقراض غير القادرين مادياً الذين لا يملكون اي ضمان، وبأن يدخل هؤلاء في دورة الانتاج ما داموا قادرين على العمل، وكان يثق بأنهم سيسددون القروض ويضخون مزيداً من المال لمزيد من الاستثمار، فيما الفلسفة السائدة تقوم على اساس الدائرة المفرغة الآتية: «دخل ضئيل، مدخرات ضئيلة، واستثمارات ضئيلة». اما الفلسفة التي قام عليها بنك «غرامين» فهي: «دخل ضئيل، اقتراض، استثمار، دخل اكبر، استثمار اكبر، دخل اكبر وهكذا».

لكنه في عام ١٩٧٦ عندما تبلورت الفكرة في ذهن الدكتور محمد يونس لم يكن هناك بنك في بنغلاديش يوافق على تقديم قرض للفقير بدون ضمان. واضطر يونس ان يضمن بنفسه خمساً من الفلاحات مقابل قرض لم تصل قيمته الى ٣٠٠ دولار لهن جميعاً، وحفيت اقدامه على بنوك عديدة لحصوله على قروض اخرى، لكن مرتبه لم يسمح له بتقديم اي ضمان اضافي.

وعندما اشترت الفلاحات انوالا للنسيج وفقاً لنصيحة الدكتور يونس، وبدأن في انتاج نسيج الموسلين الشهير الذي اشتهرت بنغلاديش بانتاجه من مئات السنوات، وقمن بتسديد القروض، تأكد الرجل ان المغامرة لم تعد فيها مخاطرة، وبدأ مسيرة العشرين عاماً التي انتهت بجلوسه في مقعد الصدارة باجماع اليونسكو، وحصوله هو والبنك - الذي اصبح اكبر بنوك بنغلاديش قاطبة - على جوائز للتقدير من مؤسسات عالمية مرموقة، ورواج الانباء بانه سوف يرشح لجائزة نوبل لجهوده في مكافحة الفقر (الذي خصصت الامم المتحدة عقد التسعينات لمقاومته) ولدوره في الارتقاء بمكانة المرأة.

لقد غامر محمد يونس على قدرات المرأة، وكان الكل في بنغلاديش يخشون من هذه اللعبة ويتهمون يونس بالجنون. وبالفعل فعندما كان مندوبو البنك يذهبون الى النساء في بداية التجربة لاقناعهن بطلب القروض وشراء الانوال وانتاج النسيج، كانت النساء انفسهن يرفضن لانه لم تكن لديهن تجربة في التعامل بالمال. وكن يطلبن تقديم القروض الى الازواج. وكان مندوبو البنك يرفضون على الدوام.

لكن المشروع تغلب على كل العقبات، وبلغ عدد المقترضين من البنك على مدى السنوات الماضية اكثر من مليوني شخص، بينهم ما يزيد على ١.٩ مليون امرأة، اي بنسبة ٩٢٪ تقريبا. وبلغت نسبة سداد القروض ٩٨٪ وهي نسبة لا يعرفها بنك في العالم فيما اعلم، ولا تعرفها بنوكنا العربية على نحو ما نقرأ في الصحافة، ولم يكن المقترضون يفعلون ذلك عن خوف من اي شروط وقعوا عليها. ان كل ما يوقع عليه المقترض هو ١٢ «اقرارا» وليس «شرطا» وهذه الاقرارات نابعة من الريفيين انفسهم ولم يفرضها احد عليهم، من بينها مثلاً ان يلتزم المقترض ان يرسل اولاده الى المدارس عندما يبلغوا سن التعليم، او ان يعلم الاميين في عائلته القراءة والحساب، او ان يركب صنبوراً للماء النقي في بيته، او ان يلتزم بتنظيم الاسرة، وما الى ذلك من اقرارات بأمور بسيطة ويسيرة تسهم في تقدم الفرد والمجتمع وفي تطور بنغلاديش.

وكان المقترضون قادرين على تسديد القروض لاربعة اسباب. السبب الاول ان المقترضين كانوا يتجمعون في مجموعات عددها خمس فلاحات في المتوسط، وبهذا فإن مرضت احداهن مثلاً او تعثرت في الانتاج اعانتها الاخريات. اي ان المجموعة تكون دائماً متضامنة في سداد القرض. السبب الثاني، ان البنك اقام شركة لتسويق منسوجاتهم في الغرب حتى انه استطاع في العام الاخير وحده ان يصدر اربعة ملايين متر من هذه المنسوجات الى ايطاليا، والمانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وغيرها. والسبب الثالث ان المقترضين الفقراء اصبحوا هم الذين يملكون بأنفسهم البنك. فقد ابتدع الدكتور يونس نظاماً يقضي ببيع سهم في رأس مال البنك قيمته عشر دولارات للمقترض الذي تبدأ احواله في التحسن. اما السبب الرابع فهو ان البنك هو الذي ذهب الى الناس، ولم يطلب كما هو الحال بالنسبة لبقية البنوك، ان يذهب الناس اليه. وهكذا انتشرت فروع البنك في انحاء بنغلاديش حتى اصبح عددها ١٠٦٢ فرعاً تغطي ٣٥٤٤١ قرية، اي اكثر من نصف قرى البلاد.

ونجح بذلك بنك «جرامين» في مد الخدمات المصرفية الى غير القادرين مادياً من الرجال والنساء، وفي اعطاء الثقة للمرأة وإشراكها في الانتاج وصنع المستقبل، وفي التخلص من استغلال مقرضي الأموال، وفي ايجاد فرص عمل للذين كانوا يعانون من البطالة في الريف، وفي ضم المواطنين الاقل حظاً في تنظيم مؤسسي يمكنهم فهمه ويمكنهم ادارته، وفي احياء حرف النسيج اليدوي الذي يحمل التراث الثقافي بعد ان كاد يتهاوى ايام الانتاج الصناعي النمطي، وفي ترديد اسم بنغلاديش على السنة ملايين لم يسمعوا بها من قبل.

وهكذا فعندما انعقدت الندوة شارك فيها عدد من مصممي الازياء المشاهير في اوروبا، وبعدما افتتح معرض النسيج، حيث قيل ان فستان السهرة من قماش الموسلين قد لا يكلف اكثر من ٣٠ فرنكاً (ما يعادل خمسة دولارات)، وان عدداً من بيوت الازياء بدأ يقبل عليه حيث وجدوا فيه اللمسة الانسانية التي يفتقدوها في الانتاج الصناعي النمطي. وكان الكثيرون يعرفون هذا القماش من قبل، بعد ان انتشرت في صحف العالم وقنواته التلفزيونية صور لهيلاري كلينتون، قرينة الرئيس الاميركي، وهي ترتدي هي وابنتها فساتين منه عند زيارتهما لبنغلاديش.

وما ان اتى المساء، حتى كان الدكتور يونس ضيفاً على برنامج شهير في احدى قنوات التلفزيون الفرنسي الرئيسية، وفي الليلة التالية ظهر في برنامجين آخرين، حتى اصبح الدكتور يونس وبنك «جرامين» حديث الناس في فرنسا. وكم اتمنى ان يكون في الدول العربية مثل هذا البنك الناجح، وتساءلت لماذا تقوم البنوك في عالمنا العربي بقصر خدماتها على القادرين اساساً؟ ولماذا لا تخدم غير القادرين مادياً ايضاً؟ ولماذا لا تشرك هؤلاء البسطاء في دورة رأس المال، ولماذا لا توفر لهم فرصاً للعمل والمشاركة في الانتاج وللمساهمة في تقديم البلد؟

ان الرد المتوقع ان البنوك تسهم بأموالها، التي هي اموال المودعين اساساً، في اقراض المستثمرين الذين يبنون المصانع ويقيمون المشروعات التي تنتج في النهاية لاولئك الاقل حظاً في ان يعملوا وينتجوا. لكن هذا شيء مختلف. هو شيء مطلوب نعم، لكنه ليس كل ما هو مطلوب. ان اللهاث وراء القادرين مادياً وحدهم سيؤدي دائماً الى تهميش دور البسطاء غير القادرين مادياً في المجتمع. ولذلك فان البنوك القائمة الآن لا تكفي وحدها ما دامت لا تمد خدماتها الى هؤلاء، واعتقد ايضاً ان المؤسسات التي لها اسماء براقة واهداف جذابة مثل البنوك التعاونية، والبنوك الانمائية، بل وحتى البنوك الاسلامية لا تسد هذا الفراغ وسوف نتأكد من ذلك اذا طالبناها بان تقدم لنا كشف حساب عن الذين قدمت لهم القروض او اشركوهم في التنمية. من هم، والى اي فئة في المجتمع ينتمون، وما هي المبالغ التي قدمت اليهم وحجمها، وبأي ضمان، وما هي المبالغ التي ردوها، واي مشاريع تلك التي قاموا بها، وماهي حقاً تلك التنمية التي ينسبها البعض الى اسماء بنوكهم؟

اننا لا نريد بهذا الحديث ان نندد ببنك بعينه، او ننبهر بتجربة مدهشة لبنك في بنغلاديش، او نصب غضبنا على بعض مؤسساتنا المصرفية، كل ما نقوله انه لا بد ان يكون هناك اتساع في افق فلسفة النظام المصرفي في بلداننا العربية، بحيث لا يقوم فقط على خدمة الاغنياء، بل يتسع ايضاً لاشراك غير القادرين مادياً ومنحهم الفرصة في ان تكون لهم مؤسسات خاصة بهم، لا لكي تقرضهم فقط ماداموا قادرين على العمل بل وليتملكوها ايضا، وليديروها، وليكون لهم رأي واسهام ومشاركة في مصيرها ومصائرهم هم انفسهم، وليكون لهم دور في تنمية بلادهم وتقدمها.

وانا لا اود ان اكتفي في هذا المقام بسرد المعلومات عن تجربة اعتقد انها ناجحة ويمكن اقتباس فكرتها في عالمنا العربي، لكني اجد من واجبي ان اتجاوز ذلك للقيام بخطوة ايجابية. ويسعدني ان تطرح وتتبنى معي صحافتنا ووسائل الاعلام فكرة قيام مشروع بنوك عربية مثل بنك «جرامين» في مختلف البلدان العربية، وبالذات في اقل مناطق هذه البلدان حظاً، ومعلنا في هذا المقال ان المجلس العربي للطفولة والتنمية - الذي اتشرف برئاسته وباعتباره معنياً بالتنمية وبمستقبل الاجيال الناشئة - ان يقدم قرضا بلا فوائد يسدد على عشر سنوات، تبلغ قيمته نصف رأس مال البنك المقترح في حدود مائة وخمسين الف دولار كنواة لاي مبادرة لانشاء هذا البنك للنهوض باحوال غير القادرين مادياً في اي بلد عربي ليحولهم الى اعضاء نافعين منتجين في مجتمعاتهم العربية.

وليتنا نبدأ كتجربة رائدة من مصر ليس لكونها بلداً معطاء تحرص مؤسساته على توفير مستقبل افضل للجميع، وهي التي انجبت من قبل رجلا مثل طلعت حرب رائد التجربة المصرفية الوطنية الناجحة، بل وايضاً لكثرة عدد قراها وحجم عدد سكانها ونسبة القادرين منهم على العمل نساء وشباباً في مقتبل العمر ولتنوع بنيتها الاقتصادية وتعدد الطوائف المهنية والحرفية وارباب الصناعات الصغيرة الريفية وغيرها ولقدم رسوخ العمل المصرفي فيها، أملاً عند نجاح التجربة تعميمها في سائر البلاد العربية.

الامير طلال بن عبد العزيز

عن «الاهرام» القاهرية

«بنك التنمية الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا» على المحك الاميركي

سياسي لأغراض إقتصادية أم إقتصادي لأغراض سياسية؟

● ما زال انشاء بنك اقليمي للتنمية في الشرق الاوسط كما تقرر في «مؤتمر عمان الاقتصادي» الذي انعقد في اواخر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٥ موضع جدال ومناقشة في الدوائر السياسية والاقتصادية المعنية. والطرفان الاساسيان الاكثر حماساً لقيام البنك المذكور هما، الولايات المتحدة ومصر، التي سيتخذ البنك من عاصمتها مقراً لها. لكن التحفظات الاوروبية والخليجية على فكرة البنك ذاته، تلقي ظلالاً من الشك على جدواه كمسار للتنمية الاقليمية.

التحفظ الاوروبي

يقوم التحفظ الاوروبي اساساً على التجربة التي خاضتها اوروبا باقامة «البنك الاوروبي للانشاء والتعمير» في لندن بغية مساعدة دول اوروبا الشرقية الخارجة حديثاً من الفلك السوفياتي، على تسريع عملية التنمية الاقتصادية، لكن البنك المذكور منذ انشائه كان عالي الكلفة، بحيث كانت جدواه الاقتصادية اقل من المتوقع.

ومع ان دعاة بنك الشرق الاوسط، وخصوصاً في مصر، يقولون ان هذ البنك سوف يستفيد من اخطاء البنك الاوروبي من حيث اجتناب تلك الأخطاء، وانه سوف يتقيد بالاطار المرسوم في مؤتمر عمان، فإن الدوائر المالية والاقتصادية في اوروبا اوحتى في اميركا ترى ان بنك الشرق الاوسط سوف يكون اكثر عرضة للهدر من البنك الاوروبي ولا سيما ان البيروقراطية في الشرق الاوسط اكثر تجذراً وتصلباً مما هي في مكان اخر في العالم.

والمعروف ان الجهات التي اسست بنك الشرق الاوسط حددت له ثلاثة اهداف رئيسية تتمحور كلها حول القطاع الخاص في الوقت الذي مازال القطاع العام في معظم دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا يسيطر ويهيمن على الحركة الاقتصادية. والاهداف الثلاثة للبنك هي:

- تشجيع نمو القطاع الخاص والمبادرات الفردية.
- دعم مشاريع التنمية الاقليمية والتركيز على مشاركة القطاع الخاص فيها.
- تعزيز الحوار والتنسيق الاقليمي حول السياسة الاقتصادية.

هذه الاهداف الثلاثة، يرى الاوروبيون انها غير سهلة في المناخ الاقتصادي السائد في منطقة الشرق الاوسط.

التحفظ الخليجي

أما الخليجيون وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، فقد تحفظوا على فكرة البنك المذكور لاسباب معلنة واسباب غير معلنة. ومن اهم الاسباب غير المعلنة، ان دول الخليج بسبب اوضاعها المالية الراهنة، ليست قادرة على مساهمة فعالة في تمويل البنك، كما ان الدول الخليجية لن تكون ضمن اولويات الاستفادة من عمليات البنك على اعتبار ان العمليات المتوقعة سوف تتجه اساساً الى البلدان الفقيرة. اما السبب المعلن الذي يقول به الخليجيون، فهو ان المنطقة مزدحمة بصناديق التنمية الاقتصادية المتنوعة، بحيث لم تعد هناك حاجة الى اقامة هيئة اخرى اضافية مثل «بنك التنمية للشرق الاوسط».

ويقولون انه من خلال تجارب هذه الصناديق، مثل «صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية» الكويتي و«صندوق النقد العربي» و«صندوق ابوظبي» و«صندوق اوبيك» وغيرها... من المؤسسات المالية للتنمية، يتبين ان الأوضاع السائدة في المنطقة تضيق فيها الفرص المتاحة للاستثمار، كما يستدل ان الاموال المتيسرة لمشاريع التنمية ما زالت اكبر من تلك الفرص، او من المشاريع المقررة المجدية اقتصادياً.

وفي هذا الرأي الاخير، يشارك بول فولكر، الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الاميركي (البنك المركزي)، الذي يرأس فريق عمل حول مؤسسات التمويل نظمه المجلس الاميركي للعلاقات الخارجية إذ يرى ان هناك مخاطر امام «بنك الشرق الاوسط» من ناحيتين اساسيتين:

اولاهما، انه من المتعذر ادارته ادارة متزمتة ومتقشفة لإبقاء الكلفة متدنية تعزيزاً للجدوى الاقتصادية.

وثانيهما، انه من الصعب اجتناب الازدواجية بوجود هذا البنك مع عمليات المؤسسات القائمة.

والتحفظ على هذه الازدواجية ناشئ، من انه سيكون أصعب بطبيعة الحال على بنك اقامته حكومات عديدة ان يتنافس على قدم المساواة مع المؤسسات الخاصة. بمعنى انه من شأنه ان يعرقل نشاطات المؤسسات الخاصة من حيث انه حسب اهدافه المذكورة آنفاً مطلوب منه ان يعزز دور القطاع الخاص.

ومن أهم تحفظات بول فولكر على «بنك التنمية للشرق الاوسط وشمال افريقيا» ان ادارته سوف تكون ادارة سياسية، وهو يقول في ذلك من خلال التوصيات التي اقترحها فريق العمل الذي يترأسه:

«ان البنك يجب ان يقيم جهازه الاداري الخاص ليكون جهازاً غير سياسي، وان يتولى التمويل حسب المقاييس المهنية والجدارة الاقتصادية، لا حسب الاعتبارات السياسية».

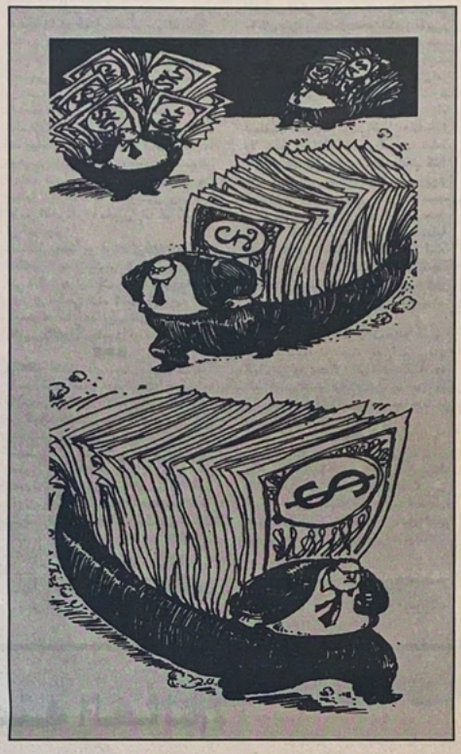

التسيّس الاقتصادي

ومع ان المهتمين «ببنك التنمية للشرق الاوسط وشمال افريقيا» لا يختلفون على ان الاهداف التي اقيم من اجلها مطلوبة ومرغوبة، الا انهم جميعاً تقريباً يشككون بامكانية تحقيق هذه الاهداف قياساً على تجارب معظم المؤسسات الدولية التي تشير الى عكس هذا الاتجاه. ذلك ان تجارب تلك المؤسسات الدولية في المنطقة تشير الى درجة عالية من تسييس الاهداف الاقتصادية على نحو يعيق التعاون والانسجام الاقليمي بدل تعزيزه وزيادة حدة التنافس السياسي حيث المصالح الوطنية لكل دولة تتقدم على المصلحة الاقليمية العامة فضلاً عن المنافسات والتحالفات المحورية التي تقوم عادة في مثل هذه المؤسسات المتعددة الاطراف.

والدليل على ذلك، ان بنك الشرق الاوسط قبل انشائه في قمة عمان شهد تنافساً حامياً لاستضافته بين عدد من الدول الاعضاء، كان ابرزها التنافس المصري – القطري.

لكن فريق العمل برئاسة بول فولكر، يرجح الجدوى السياسية للبنك على الجدوى الاقتصادية، اذ يقول في تقريره:

«إن مبرر قيامه ليس مبرراً اقتصادياً تماماً، وان مثل هذه المؤسسات ليست بالضرورة مهيأة لتقديم اضافة كبيرة على مقادير العرض المتاحة من الاموال العامة والخاصة».

وتبعاً لذلك يخلص فريق فولكر الى القول:

«ان هذا البنك مفيد من حيث اقامة اتصال اوثق بين اعضائه من الاطراف الاقليمية، بحيث يسهل عملها معاً لبحث المشكلات المشتركة بشكل يعزز عملية السلام».

اما التحفظ الاهم فهو يأتي من جهات اسرائيلية تصنف اسرائيل ذاتها مع بقية الدول العربية كدولة مركزية ذات اقتصاد مسيس، كما عبر عن ذلك دانيال دورون، مدير المركز الاسرائيلي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، الذي يتحفظ حتى على هذا الهدف السياسي المشار اليه من فريق بول فولكر. ويقول دانيال دورون في مطالعته، ان في الشرق الاوسط حكومات مركزية بل شديدة المركزية في كل منها قطاع عام ضخم، وفيها كلها سيسيطر حلفاء مفضلون ومحميون سيطرة تامة على اقتصاديات تلك البلدان بما في ذلك اسرائيل وجميع الدول العربية. وامكانية ان يقوم بنك تنشئه حكومات عالية المركزية، تديره نخبها الحاكمة باطلاق او دعم اصلاحات للسوق الاقتصادية لا يبدو حلماً فقط، بل من قبيل الخيال. ففي هذه البلدان جميعا بما في ذلك البلدان النفطية الغنية تعمل سيطرة الدولة القمعية على الاقتصاد كاداة للسيطرة السياسية.

ويبدو ان الحكام لا يدركون، او لا يهتمون لكون ذلك يعيق النمو ويزيد الفوارق في الدخل ويلهب الصراعات الاجتماعية والعرقية.

ويعتقد دانيال دورون ان بنكاً مثل «بنك التنمية للشرق الاوسط وشمال افريقيا» ضرره اكبر من مجرد هدر اموال طائلة على الادارة البيروقراطية المحتوم ان تنشأ في مؤسسات من هذا النوع، لانه يستثير صراعات بيروقراطية داخلية وفيما بين الدول، وهذا من شأنه ان يمنع جهود القطاع الخاص الطبيعية، وليس فقط ان يكررها او يحرفها.

والأسوأ من ذلك على قول دورون انه من حيث تغذية المنافسة السياسية على القروض، من شأن هذا البنك ان يعمل على تأجيج الصراعات السياسية والاستقطاب السياسي ايضاً.

ويتابع دورون في مطالعته، ان الشرق الاوسط بحاجة ماسة الى تسهيل الجهود للاهداف التي قال بها فولكر، ومنها تحديث وتكامل الاقتصاديات المجزأة والمبعثرة الآن، وخصوصاً توسيع نطاق المشاريع الخاصة و الاقتصاد الحر. لكن الطريق لتحقيق هذه الاهداف لا يكون باقامة بيروقراطية اخرى، يعرض عنها القطاع الخاص، او لا يستطيع فهمها. ففي الأوضاع الاقتصادية التي تسيطر عليها الدول، يمكن القول أن رجال الاعمال ايضاً هم من زبائنية الحكومات وينعمون بالريع، وغرفهم التجارية وغيرها من المنظمات هي عادة منظمات مسموحة من قبل الحكومات لتعزيز المصالح المتجذرة والممارسات الاحتكارية.

الحماس المصري

وتبدو مصر اكثر الدول العربية حماساً لقيام بنك التنمية ليس فقط لأنها فازت باستضافته في القاهرة بل لانها تتوقع ان تكون المستفيد الاكبر منه.

ويقول السفير رؤوف سعد، مساعد وزير الخارجية المصري لشؤون التعاون الاقليمي، ان البنك سوف يبدأ العمل في منتصف السنة المقبلة وانه تم تشكيل فريق انتقالي للاشراف على ترتيبات اعداد البنك حيث بدأ هذا الفريق عمله ابتداء من اول نيسان/ ابريل الجاري، ويضم خبراء من مصر والولايات المتحدة وكندا واليابان وهولندا واليونان وروسيا واسرائيل، ويلاحظ ان لائحة الخبراء هذه لا تشمل اي دولة عربية اخرى غير مصر!

ومن مهام هذا الفريق كما يقول المسؤول المصري، اعداد خطة وقائمة بالمشروعات الاقليمية التي سوف تقدم الى البنك عند بدء عمله لتمويلها.

وقال رؤوف سعد، ان مجلس ادارة البنك سوف يكون غير مقيم، وذلك ترشيداً للنفقات في المرحلة الاولى، على حد قوله! اما من حيث تشكيل مجلس الادارة فقد قال المسؤول المصري، انه سوف يتشكل من ١٢ مقعداً بحيث يكون للاطراف الاقليمية جميعها مقعد مستقل، اي مقعد لمصر ومقعد للاردن ومقعد لفلسطين ومقعد لاسرائيل.

وبالنسبة الى المساهمين، اعطاء مقعد لكل من يملك ٤٪ او اكثر من حصة رأس المال، *بالاضافة الى الاطراف الدولية الاربعة وهي:* الولايات المتحدة وروسيا واليابان وايطاليا. وقال ان الدول الباقية سوف تشكل دوائر فيما بينها بحيث يكون لكل مجموعة تزيد مساهماتها الاجمالية على ٤٪ مقعد مستقل.

ويقدر رأس المال المتوقع للبنك بحوالى ٥ مليارات دولار.

مواجهة الاصولية

لكن دوائر مطلعة في واشنطن تقول ان اصرار الولايات المتحدة على انشاء «بنك التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا»، على الرغم من التحفظات الشديدة من بعض حلفائها، يعود الى رغبتها في استخدام هذا البنك كوسيلة لدعم حكومتي مصر والجزائر، بشكل خاص، من حيث خلق وظائف ومجالات للعمل تمتص البطالة في اوساط الشبان اليافعين، الذين تجتذبهم الحركات الاسلامية الاصولية نظراً الى ان غالبيتهم الساحقة من الفقراء والمعدمين اقتصادياً.

وكانت «الميزان» قد اشارت في اعداد سابقة من هذه السنة الى التصورات الاميركية الداخلية للوضع في المنطقة من حيث اعتبارها لمصر والجزائر، دولتين محوريتين او نقطتي ارتكاز في السياسة الخارجية الاميركية، وبالتالي اعطاء اولوية لمعالجة مشكلات الاصولية الاسلامية النشطة في هذين المحورين.

ومن نقاط الضعف الاساسية في مشروع انشاء البنك ان عمله يقتصر على البلدان المتصالحة مع اسرائيل، او الموقعة معها على اتفاقيات ثنائية. وهذا من شأنه استبعاد دول عديدة في المنطقة قوية وفاعلة، اهمها، سوريا ولبنان وايران والعراق وليبيا. وبالتالي فانه سوف يقصر حتماً عن الهدف الاميركي غير المعلن من حيث تخفيف حدة الاصولية الاسلامية والالتفاف عليها، لان حركات عديدة منها تلقى الدعم والتشجيع من واحدة او اكثر من هذه الدول المستثناة.

يضاف الى ذلك كله، ان عودة بيروت كمركز اقليمي حر من شأنها ان تسهل قيام مؤسسات استشارية خاصة ذات توجه اقليمي او عالمي على نحو يمكن ان يغني في المدى الطويل عن مثل هذا البنك الاقليمي، او تكشف عدم جدواه ازاء النشاط الحر للقطاع الخاص.

تقرير «كابيتال انتليجنس»

تصنيفات أولية لأربعة بنوك مغربية بينها واحد تساهم فيه العائلة المالكة

● قامت مؤسسة «كابيتال انتليجنس» للتصنيف المصرفي باجراء تصنيف أولي لأربعة بنوك مغربية جديدة، بعد توسيع عملياتها التصنيفية في مطلع هذه السنة لتشمل المملكة المغربية لأول مرة، بعدما كانت عملياتها تقتصر على منطقة الخليج / المتوسط. والبنوك المغربية المعنية هي : البنك التجاري المغربي، وفا بنك، الشركة المغربية العامة للبنك، والبنك المغربي للتجارة والصناعة.

ويعتبر البنك التجاري المغربي (BCM) ثالث اكبر بنك في البلاد، وهو شركة مشتركة تضم «بنكو سنترال هيسبانو» وشركة الديوان المالية التي تملك جزءاً منها العائلة المالكة في المغرب.

ويقول تقرير «كابيتال انتليجنس» حول البنك المذكور انه من اقوى البنوك في هذا القطاع ويعمل بموجب خطط محددة جيداً باشراف إدارة مقتدرة. وقد حقق البنك عائداً متوسطاً مع ان قاعدته الترسملية قوية ونوعية موجوداته مقبولة.

ولهذا أعطي تصنيفاً بدرجة A-٢ للمدى القصير ودرجة BBB للمدى الطويل انعكاساً للكيته الراسخة ووضعيته المالية.

أما وفا بنك فهو رابع اكبر بنك في المغرب وتملك معظمه عائلة كتاني المغربية، وتملك «مجموعة السويس» فيه حصة نسبتها ٤,١٠٪. غير ان وضعيته ليست بقوة مالكيه، إذ إن كفايته الترسملية في حدودها الدنيا والسيولة لديه منخفضة يضاف الى ذلك انه يتوجب رفع نوعية موجوداته بزيادة الاحتياطي. ولذا اعطي تصنيفاً بدرجة A-٢ للمدى القصير وبدرجة +BB للمدى الطويل.

وخامس اكبر بنك في المغرب هو الشركة المغربية العامة للبنك (SGMB) الذي يملك فيه بنك «سوسيته جنرال» الفرنسي نسبة ٧,٣٥٪ ، والباقي تملكه مصالح محلية خاصة. ويعتبر تأثير الشريك الفرنسي في هذا البنك تأثيراً إيجابياً مما يعزز موثوقيته المحلية. وكانت عوائده في السنوات الأخيرة منخفضة بسبب الملحوظات الاحتياطية العالية، لكن الأرباح التشغيلية ظلت عالية. وفي حين تعتبر نوعية موجوداته متوسطة فان الموقوف لمحفظة القروض على سبيل الاحتياطي جيد. وبسبب سلامة وضعيته المالية العامة وعلاقاته القوية مع شريكه الفرنسي ، اعطته «كابيتال انتليجنس» تصنيفاً بدرجة A-٢ للمدى القصير وبدرجة BBB للمدى الطويل.

أما البنك المغربي للتجارة والصناعة (BMCI) فهو سابع اكبر بنك في المغرب وتسيطر عليه مجموعة BNP الفرنسية، كما تشارك فيه اثنتان من كبريات شركات التأمين. ويتولى الجانب الفرنسي وضع الاستراتيجية العامة للبنك كما يتولى ادارته اليومية لكنه في السنوات الأخيرة مر بصعوبات مالية بسبب التسليفات التي قدمها لقطاعات نال منها الأداء الاقتصادي الضعيف وفي حين تحسنت كفايته الترسملية بضخ مبالغ مالية كبيرة فيه، فإن وضعه في نهاية ١٩٩٤ من حيث نوعية الموجودات ومستويات الاحتياطي بقي غير مرض. ولهذا اعطي تصنيفاً بدرجة A-٣ للمدى القصير وبدرجة BBفقط للمدى الطويل نظراً لضعف عوائده ومشكلات الديون الهالكة التي يعاني منها.

فصل من تقرير أمين عام منظمة «أونكتاد»: سلبيات «العولمة» والانفتاح

السياسات الوطنية تفقد إستقلاليتها وتتعرض لعدم الإستقرار!

تنشر «الميزان» في ما يلي فصلاً من تقرير روبنز ريكوبيرو، الامين العام لمنظمة «مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية» (اونكتاد)، المرفوع الى الدورة التاسعة للمؤتمر الوزاري للمنظمة الذي ينعقد مرة كل اربع سنوات، والذي سوف يلتئم هذه السنة بين ٢٧ نيسان/ ابريل الجاري و١١ ايار/ مايو المقبل، في مدينة «مدراند» في جنوب افريقيا.

ومن المنتظر ان يحضر هذا المؤتمر ٢٥٠٠ مشارك يتقدمهم عدد من الوزراء من جميع بلدان العالم للبحث في سبل تشجيع النمو والتنمية المستمرة في اقتصاد عالمي يتجه الى العولمة والانفتاح. وسوف ينعقد المؤتمر المذكور بحضور المسؤولين عن المؤسسات الدولية، مثل «صندوق النقد الدولي» و«منظمة التجارة العالمية»، بالاضافة الى ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

ويتعلق هذا الفصل الذي اختارته «الميزان»، بما ضمنه الامين العام في تقريره من عوامل سلبية لعملية العولمة والانفتاح على الوضع الاقتصادي العالمي وخصوصاً على الدول النامية.

● ان عمليات العولمة والانفتاح الاقتصادي، تفرز نتائج سلبية عدة ممكنة وتحديات لعملية التنمية، ومن اهم هذه العوامل:

■ فقدان استقلالية السياسة الوطنية في بعض المناطق، وخصوصاً تلك التي تحد من السياسات الانمائية او تغير نطاقها.

■ مخاطر عدم الاستقرار والاضطراب الناشيء من الانفتاح المالي.

■ مخاطر التهميش.

فقدان استقلالية السياسة الوطنية

ان سياسات الانفتاح الاقتصادي الجاري تنفيذها في معظم البلدان النامية والمنضوية في اطر متشددة متعددة الاطراف، كان لها فعل تضييق الادوات المتاحة لتلك البلدان من حيث التحكم بالسياسات الاقتصادية.

وعلى وجه التحديد، تنطوي اتفاقيات «جولة اورغواي»، على عنصر الحد من نطاق الخيارات المتاحة لرسم السياسات الوطنية.

فعلى سبيل المثال، قد لا تستطيع الدول النامية ان تقلد السياسات الصناعية المتبعة سابقاً من قبل البلدان النامية الناجحة في شرق آسيا، وخصوصاً من حيث الاجراءات الهادفة الى زيادة تنافسية الصناعة والصادرات مثل دعم التصدير ومتطلبات الاداء الاستثماري والترخيص الاجباري، (على انه من الانصاف القول ان المنافع النهائية لمثل هذه السياسات كانت دائماً موضع جدل ونقاش).

فالتمايز والمعاملة التفضيلية والاكثر رعاية للبلدان النامية، قد اقتصرت الى حد كبير على منح فترات اطول لتنفيذ الموجبات المطبقة على جميع البلدان وان كان بعض الاتفاقيات يتيح حدوداً انسب للقيام بالتزامات معينة.

لكن فقدان استقلالية السياسات الوطنية لا ينشأ فقط، او حتى بصورة رئيسية، من الموجبات التي تتعهد بها البلدان المختلفة حسب الاتفاقيات الدولية. ذلك ان تزايد الانفتاح المالي وازالة الحواجز امام تدفق الرساميل قد وثق كثيراً من عرى الترابط بين الاسواق المالية والاقتصادات الوطنية مما خفف من قدرة الحكومات الوطنية على استخدام ادوات السياسة الاقتصادية العامة للتأثير في اهداف معينة مثل حجم الانتاج ومستوى العمالة ومعدلات التضخم.

وما هو ثابت الآن بصورة اكيدة انه لم يعد ممكناً فك ارتباط اسعار الفائدة الوطنية عن تلك السائدة في الخارج من غير التعرض لتدفقات كبيرة من الرساميل وتأرجحات حادة في القيمة الخارجية للعملة. كما انه من غير الممكن دائماً انتهاج سياسات اقتصادية توسعية عامة بغير مبالاة لحركة الطلب في الخارج لأن ذلك من شأنه ان يؤدي الى تدهور في موازين المدفوعات. فالمحاولات للحد من تلاشي الطلب وفرص العمل عن طريق خفض العملة من شأنها ان تزيد من استيراد التضخم، بينما التركيز الكبير على استقرار سعر الصرف والاسعار الاخرى قد يجعل من الصعب اكثر فاكثر خلق فرص للعمل في البلاد.

ان مثل هذه المصاعب التي يواجهها بلد بمفرده لبلوغ مستوى عالٍ من العمالة واستقرار الاسعار قد تولّد ضغوطاً بقصد انتهاج سياسات هادفة الى الحماية وتخفيضات للعملة هادفة الى زيادة التنافسية.

مخاطر عدم الاستقرار الناشئة من الانفتاح المالي

في الوقت الذي يندمج فيه العديد من بلدان آسيا وأميركا اللاتينية اكثر فاكثر في الشبكة العالمية للاسواق المالية، فإن تلك البلدان قد شهدت ليس فقط زيادة في الرساميل الدافقة عليها، بل شهدت معها ايضاً حالات من التقلب سببها التحول المفاجيء في امزجة المستثمرين الاجانب، فهذه الرساميل الدافقة الى الداخل قد اصبحت محط اهتمام جديد لدى صانعي السياسة. وفي حين يرحب هؤلاء بالاستثمارات الأجنبية الطويلة الاجل المتجاوبة مع الركائز الاقتصادية الاساسية للبلاد، فانهم باتوا اليوم اكثر وعياً للمشكلات المتعلقة بطفرات كبيرة في الرساميل الدافقة بمحافظ استثمارية كبيرة.

ولا يعود سبب هذه المشكلات فقط الى التقلب في محافظ الاستثمار الخارجية، بل ايضاً الى التحدي الذي تمثله الرساميل الكبيرة الدافقة بصورة غير متوقعة لادارة الاقتصاد الوطني العام. ان الطفرات في الرساميل الدافقة تكون عادة غريبة الأطوار وتواجه السلطات المعنية بمعضلات صعبة. فاذا دفقت على نطاق واسع فانها تنطوي عادة على تقليل تأثير تلك السلطات على اسعار الفائدة المحلية او على الاسعار صرف العملة الوطنية او على الامرين معاً، مما يجعل التقيد باهداف السياسة الاقتصادية العامة اصعب فيزرع ذلك الشكوك في عقول مستثمري القطاع الخاص، حول قدرة السلطات المعنية على ادامة مناخ اقتصادي عام مستقر وقابل للاستشراف.

يضاف الى ذلك، انه عندما يطول دفق الرساميل، فان فعلها من حيث الضغط القوي لرفع سعر الصرف الحقيقي لعملة البلد الوافدة اليه تلك الرساميل، ستكون له نتائج سلبية على تنافسية المصدرين وعلى منافسي المستوردين، مما يضعف بالتالي الحساب الجاري، بحيث ينشأ وضع يعتبر فيه المستثمرون الخصوصيون عند نقطة معينة، وهم عادة على حق في ذلك، ان ما يتدفق الى بلادهم من اموال غير قابل للاستمرار.

وعندما لا يعود ممكناً تحمل العجز الخارجي اما بسبب تباطؤ دفق الرساميل اويسبب هروبها، يحدث تخفيض حاد في العملة الوطنية كأمرحتمي بغية تعديل الوضع الخارجي مما يخلق ضغوطاً تضخمية. وبما انه ليس ممكناً دائماً تحقيق التخفيض اللازم في العجز الخارجي بزيادة في الصادرات وحدها، يصبح لزاماً ايضاً خفض الاستيراد بتقليص الاستيعاب المحلي «النمو الوطني»، ولهذا فإن تغييراً مقصوداً ومدبراً في حركة دفق الرساميل يمكن ان يؤدي الى ضرر بالغ في الاقتصاد الفعلي وفي المكانة المالية للبلد المعني.

ان الاعتراف المتزايد بالاخطار الكامنة في هذا النوع من التقلب قد وجد استجابات في السياسات الاقتصادية.

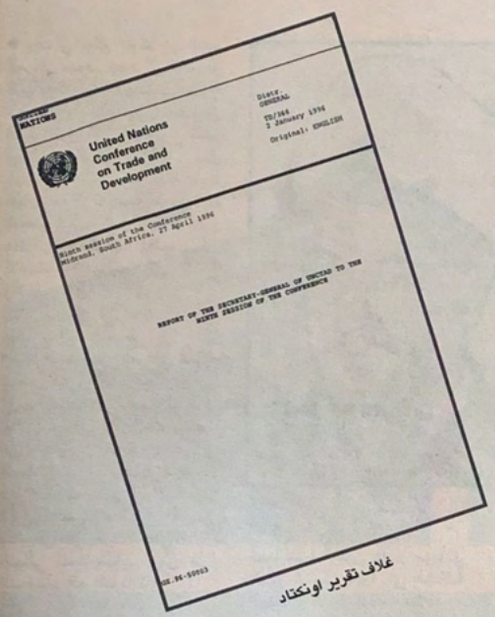

غلاف تقرير اونكتاد

فعلى المستوى الدولي جرى اخيراً اتفاق في اللجنة المؤقتة «لصندوق النقد الدولي» بخصوص الاجراءات حول تقديم معلومات منتظمة وشاملة في الاوقات المناسبة، وذات نوعية عالية الى الصندوق من قبل الاعضاء، لاغراض المراقبة، وحول وضع اجراءات استثنائية (مثل الية التمويل الطارىء) التي تمكن الصندوق من الاستجابة السريعة والحصيفة في حال وقوع ازمة مالية من هذا النوع.

اما على المستوى الوطني فقد لجأت دول عديدة الى تدابير خاصة، هادفة الى التأثير المباشر في حركة دفق الرساميل بحيث تخفف من الطفرات الوافدة او التخفيف من تأثيراتها السلبية.

فعلى سبيل المثال، وضع حد ادنى من الشروط للاصدارات الخارجية من الاسهم والسندات ووضعت حدود على مطلوبات المصارف بالعملات الاجنبية او بموجباتها القصيرة الاجل تجاه غير المقيمين، كما وضعت انظمة للانتظار لتخفيف الاقتراض الخارجي للمؤسسات الخاصة.

وتضمنت الاجراءات لخفض ربحية الاقتراض الخارجي، فرض احتياطي خاص على الرساميل الوافدة، وتخفيضات في تسهيلات المقايضة في «البنك المركزي» وزيادات في كلفتها، وفرض قيود على الموجودات المتدنية المردود نسبياً في الوضعيات التي يمكن للبنوك تمويلها بمطلوبات محررة بالعملات الاجنبية، وفرض «ضريبة طابع» Stamp Tax على التسليفات الاجنبية. اما التدفقات المالية الخارجة أو المهاجرة فقد جرى تشجيعها عن طريق تخفيض القيود على الاستثمار الاجنبي من قبل الافراد والمؤسسات مثل صناديق التقاعد وعلى استرداد الرساميل من قبل الشركات الاجنبية.

يضاف الى ذلك، ان المخاطر على المقرضين الاجانب واصحاب محافظ الاستثمار قد زادت بفعل توسيع النطاقات التي يسمح لاسعار الصرف بالتذبذب داخلها.

كما انه يمكن من ناحية اخرى اتخاذ تدابير مباشرة لوقف او ابطاء نزوح او تدفق الرساميل الى الخارج. وتتوقف فاعلية تلك التدابير لهذه الغاية على الارجح على توقيتها وعلى رسم اهدافها. فإذا توافق فرضها مع تدهور في تصنيف الجدارة الائتمانية للبلد المعني (بسبب ازمة سياسة مثلاً...) فقد يكون لها تأثير عكسي على حركة دفق الرساميل الى الخارج، فتتسارع فعلياً. (إلا في حالة مستبعدة حيث تكون القيود شاملة الى درجة وقف خروج الاموال بتاتاً).

غير ان التدابير المصممة تصميماً صحيحاً يمكنها ان تزيد تكاليف معظم وضعيات المضاربة ضد عملة ما (فتخفف من ريحيتها)، وحتى لو فرضت هذه التدابير بعد نشوب ازمة في القطع الاجنبي، فانها تسعف في تخفيف حركة هروب الرساميل.

وتشمل مثل هذه التدابير الحد من الاستثمار الخارجي للمقيمين، ومن اقراضهم لغير المقيمين، وفرض قيود على حسابات المقيمين بالعملات الاجنبية بما يرفع من تكاليف القطع المسبق وتسهيلات المقايضة في البنك المركزي، وفرض ودائع الزامية لدى البنك المركزي ضد التزايد في درجة التعرض والانكشاف بالقطع الاجنبي وغير ذلك من التدابير التي تحد من مثل هذا الانكشاف. ان التدابير المباشرة للتأثير في حركة تدفق الرساميل، يمكنها ان تعزز قدرة واضعي السياسة على معالجة التقلبات في حساب رأس المال، وهذا لا يعني انه يجوز استخدام هذه التدابير المباشرة، كلما تعرضت اسواق المال في بلد نام الى حركة خارجية في تدفق رأس المال.

ذلك ان أوضاع كل بلد تختلف عن الآخر اختلافاً كبيراً، وبعض هذه البلدان اوربما العديد منها، لا ترى ان تدابير كهذه امر مرغوب فيه. لكن التدابير المباشرة، يجب ان تكون جزءاً من ترسانة التدابير السياسية المعترف بجهوزيتها، عندما وحيثما يتطلب الامر.

وبالنسبة الى البلدان التي تختار استخدام التدابير المباشرة فانه يتوجب ان تكون تلك التدابير مكملة لسياسات مالية ونقدية سليمة، لا ان تكون بديلاً عنها. كما يجب ان تصمم بعناية للتقليل ما امكن من التكاليف من حيث الاختلالات والتشوهات في اسواق المال واسواق القطع الاجنبي. يضاف الى ذلك، وبما ان تلك التكاليف حتى في تنزيلها الى الحد الادنى قد تكون مهمة، فإن الحاجة تقضي بوجود نظرة واضحة لكي تكون كلفتها اقل من التكاليف المرتقبة لمواكبة الطفرات في حركة الرساميل بغياب التدابير المباشرة.

ظاهرة التهميش

لم تستطع بعض الدول النامية، وخصوصاً البلدان الاقل نمواً، او ذات البنية الاقتصادية الضعيفة، مثل البلدان الافريقية، ان تستفيد من عملية العولمة او تشارك فيها مشاركة ذات معنى.

وظاهرة التهميش هذه تنشأ من العوامل التالية، ضمن اشياء اخرى:

١ - معوقات جانب العرض

تتميز الاوضاع الاقتصادية للدول الاقل نمواً بمجموعة متنوعة من القيود على جانب العرض وبضعف بنيوي مما يشكل عائقاً امام توسع كل من المنتوجات الاولية التقليدية والمنتوجات غير التقليدية، وعلى الانتاج الجدي البديل عن الاستيراد.

٢ - الاعتماد على سلعة معينة

يعتمد العديد من البلدان النامية اعتماداً كبيراً على قاعدة من السلع غير المصنعة او شبه المصنعة، سواء في الانتاج او للتصدير. وهذا الاعتماد على سلعة واحدة يمثل قيداً رئيسياً على قدرة كثير من البلدان النامية في الافادة من الفرص التجارية الناشئة من الانفتاح والعولمة. ذلك ان اسعار المواد الاولية او السلع ليست فقط اكثر تقلباً من السلع المصنعة، بل هي اتجهت اتجاهاً متواصلاً الى الهبوط بالاسعار الحقيقية خلال العقود العديدة الماضية.

٣ - صعوبات اجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة

بصرف النظر عن القيود الناشئة في كثير من الحالات من عدم الاستقرار السياسي او فقدان مناخ ملائم ومتناسق لوضع السياسة الاقتصادية، تواجه البلدان الاقل نمواً وغيرها من البلدان ذات الاقتصاد الضعيف، مجموعة من العوائق البنيوية امام اجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة. وتشمل هذه العوائق ما يلي:

أ - مستوى متدن من الدخل ونمو بطيء، بالاضافة الى قلة عدد السكان في بعض البلدان التي لديها اسواق جذابة.

ب - هبوط مستوى المدخرات المحلية مقروناً بقلة عدد الفاعليات الاقتصادية المبتكرة أو أصحاب المبادرات الفردية الشجاعة، مما يخفف من نطاق المشاريع المشتركة، ومن معظم الترتيبات مع المستثمرين الاجانب وغير القائمة على الاسهم.

ج - النقص في كثير من البلدان في المهارات الادارية والتقنية الامر الذي يؤدي الى عدم كفاءة في الانتاج ومستويات متدنية من الانتاجية.

د - نقص في البنية التحتية الجيدة، واهمها الامدادات الكهربائية الموثوقة، والاتصالات الجيدة، ومرافق النقل الوافية، وشبكات المياه المنظمة. وكلها عوامل حيوية لاقامة المشاريع الصناعية العصرية.

٤ - هبوط المساعدة الانمائية الرسمية

بالنظر الى عجز الدول الاقل نمواً وغيرها من الدول ذات البنى الاقتصادية الضعيفة عن اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر، فانها تواصل الاعتماد الكثيف على المساعدات الانمائية الرسمية لتعزيز مواردها المحلية الخاصة لتمويل التنمية. لكن بعد سنة ١٩٩١ هبطت تلك المساعدات الانمائية الرسمية هبوطاً حاداً بالقيمة الحقيقية بحيث بلغت ادنى مستويات لها خلال عدة عقود.

وفي حين ان العرض في المساعدات اخذ في الهبوط فان الطلب على المساعدات مازال كبيراً بل نشأت احتياجات جديدة اضافة الى الاحتياجات الانمائية التقليدية.

٥ - المصاعب المستمرة في الدين الخارجي

مازالت ازمة الديون مستمرة في عدد من البلدان النامية على الرغم من الاصوات المطمئنة بعكس ذلك. لكن طبيعة الازمة تغيرت عما كانت عليه في مطلع الثمانينات فلم تعد تشكل تهديداً متواصلاً للنظام المالي العالمي، بل توثر في فئة مختلفة من البلدان معظمها من البلدان المنخفضة الدخل. والمشكلة الرئيسية الآن هي الدين الرسمي الثنائي منه والمتعدد الاطراف!

... وتبقى المشكلة الرئيسية عدم وجود مصادر كافية للتمويل، وقد وضعت اخيراً بعض المقترحات البناءة المصممة لتقديم مصادر اضافية للتخفيف من الدين المتعدد الاطراف من غير تحويل للاموال من المساعدات الانمائية او زيادة الضغط على الدائنين

14 Issue 7. Vol. 3.April 1996 العدد السابع - المجلد الثالث - نيسان / ابريل ١٩٩٦

الضائقة المالية تعقّد السياسة النفطية في الخليج

التهافت العالمي على النفط العراقي يعدل الإحتواء الأميركي المزدوج

● بات في حكم المؤكد ان النفط العراقي سوف يعود الى الاسواق قريباً، بعد إتمام المحادثات الجارية مع مجلس الامن الدولي، بخصوص تنفيذ القرار ٩٨٦ الصادر في شهر نيسان/ ابريل ١٩٩٥، حول السماح للعراق ببيع نفط بقيمة ملياري دولار كل ستة اشهر قابلة للتجديد كل ١٨٠ يوماً، تكون عائداتها مخصصة للاحتياجات الانسانية الاساسية مثل الادوية والاغذية.

لكن المحللين في الغرب مازالوا ميالين الى التحفظ على مدى استعداد الرئيس العراقي صدام حسين لقبول الاطار المحدد من قبل الامم المتحدة، بعد رفضه له طوال خمس سنوات بدعوى انه ينتقص من السيادة العراقية. فمع ان الحكومة العراقية، قبلت التفاوض مع الامم المتحدة على اساس القرار ٩٨٦، فإن بعض التحفظات العراقية يشير الى شيء من الشك في المسار النهائي للمفاوضات. ومن أبرز التحفظات العراقية ثلاثة:

■ طريق مرور النفط العراقي، لأن ضخ النفط الى ميناء «يمورتلك» التركي على البحر المتوسط، سوف يمر بالضرورة في اراضي يسيطر عليها الاكراد، حيث لا سلطة للحكومة العراقية، وبالتالي، فان العراقيين يفضلون تصدير نفطهم المسموح به من «ميناء البكر» «خور العماية» في الخليج.

■ تحفظ على نص القرار ٩٨٦ بإعطاء عشرين في المائة من المساعدات المتأتية من عائد بيع النفط الى الاكراد، اي ما يعادل ١٤٠ مليون دولار كل ثلاثة اشهر.

■ تحفظ بغداد على اشراف الامم المتحدة على توزيع المواد المشتراة بعائدات هذا النفط، لأن الحكومة العراقية ترى في ذلك انتقاصاً من شرعيتها امام شعبها.

ومن المراقبين من يتصوّر ان الرئيس العراقي صدام حسين يتحكم بهذا الموضوع لتدعيم سلطته، فإذا نجحت المفاوضات مع الامم المتحدة وبدأ العراقيون يشعرون بتحسن احوالهم المعيشية من جراء بيع النفط، سبحوا بحمد صدام، اما اذا فشلت، فسوف يكون اللوم على الامم المتحدة وعلى الدول الغربية الكبرى في مجلس الامن الدولي.

ولذلك، يرجح المراقبون النفطيون ان النفط العراقي قد لا يكون له حظ النزول الى الاسواق خلال هذه السنة.

وأياً كان الامر فإن امكانية نزول النفط العراقي الى الاسواق عاجلاً او آجلاً، تبقى عنصراً ضاغطاً لخفض اسعار النفط بما لا يقل عن دولارين في البرميل اذا رفضت الدول المنتجة الاخرى خفض انتاجها لاستيعاب النفط العراقي، او بمقدار دولار واحد على الاقل في حال التوصل الى صيغة لخفض الكميات الاخرى بمقدار الضخ العراقي.

وما هو شائع في اوساط المحللين النفطيين عموماً، هو ان عودة العراق الى اسواق النفط العالمية، سوف يشكل عنصراً لخلخلة استقرار تلك الاسواق من حيث زيادة الكميات النفطية المتوفرة في الاسواق مما يؤدي الى الاخلال بنمط الاستقرار النسبي الذي ساد فيها منذ حرب الخليج.

وهذا الاثر السلبي قد لا يكون كبيراً او جذرياً في المدى القصير، لكنه قطعاً سوف يكون عاملاً مهماً في المدى الطويل نظراً الى هشاشة الوضع القائم في الخليج الآن، وهو امر سوف يزداد تفاقماً في حال عودة العراق الى الاسواق عودة كاملة.

لكن من النقاط التي يتوقف عندها الباحثون، تقدير الطاقة الانتاجية العراقية في الظروف الراهنة. فالعراق ينتج الآن، في حالة الحظر، ٧٥٠ الف برميل في اليوم، لاستهلاكه الداخلي المقدر بحوالي ٦٥٠ الف برميل في اليوم، وما تبقى يجري تصدير بعضه الى الاردن لشراء المواد الغذائية والطبية وبعضه الآخر يجري تهريبه عبر الحدود الى تركيا والمناطق الكردية على شاكلة منتوجات مثل الديزل ومحروقات زيت الوقود.

فاذا نفذ العراق القرار الدولي ٩٨٦ ببيع ما قيمته مليارين من الدولارات خلال الاشهر الستة، واذا ما بقيت الاسعار على حالها، فإن ذلك يعني ان الانتاج العراقي سوف يتضاعف الى ١,٥ مليون برميل في اليوم. اما اذا ما هبطت الاسعار فان العراق سوف يبيع كمية مضافة للتعويض عن قيمة الهبوط لكن ذلك، على قول المحللين، لن يؤدي الى حلقة مفرغة من هبوط الاسعار ثم زيادة الكميات وهكذا دواليك... لان طاقة الانتاج العراقية في الظروف الراهنة محدودة بعوامل فنية وجيوبوليتيكية غير قليلة.

ومع ان المسؤولين في بغداد يؤكدون ان في وسعهم في الحالة الحاضرة ضخ ما مقداره ٣ ملايين برميل في اليوم، تزداد بحوالي ربع مليون اخرى بعد سنة، إلا ان مصادر صناعة النفط العالمية تقول ان الحد الاقصى الذي يمكن ان يصل اليه الانتاج العراقي في الظروف الراهنة هو مليونان من البراميل فقط يومياً. ولهذا فإن تاثير النفط العراقي على الاسواق لن يكون كبيراً الى درجة خلخلة استقرارها بشكل يثير ازمة مدوية.

فيما يتعلق بالمسالة الفنية، يقدّر الخبراء ان العراق لكي يعود الى وضعه الطبيعي السابق لحرب الخليج سوف يحتاج الى خمس سنوات على الاقل في حال توفر استثمارات خارجية مقدارها ٢٥ مليار دولار حسب تقديرات «اوبيك». اما اذا ترك الامر للامكانيات العراقية الذاتية والتدريجية، فإن عودة العراق الى حالته النفطية الطبيعية سوف تستغرق بين ٥ سنوات و١٥ سنة.

أما من الناحية الجيوبوليتيكية، فإن محدودية تصدير النفط العراقي تكمن في جغرافية خطوطه البرية، وجميعها تمر في اراض دول ليست صديقة للعراق في وضعه الحالي.

فهناك الخط التركي المشار اليه سابقاً، وهو يمر في أراض يسيطر عليها الاكراد الذين لا سلطة لبغداد عليهم.

وهناك الخط الذي يمر عبر السعودية، ويلتقي مع الخط السعودي الى البحر الاحمر وهو خط يتعثر استخدامه في الوقت الحاضر بسبب الاوضاع والعلاقات السياسية الراهنة بين بغداد والرياض.

وهناك ثالثاً، الخط العراقي الى المتوسط، من كركوك في شمال العراق الى بانياس في سوريا وطرابلس في لبنان، وهو خط متوقف منذ سنوات عديدة. ومن غير الممكن تشغيل هذا الخط في الوقت الحاضر حتى ولو سمحت بذلك ظروف سياسية جديدة، وهو امر مستبعد، لانه يحتاج الى تجديد واعمال صيانة ضخمة قبل المباشرة باستخدامه من جديد.

وبالتالي فانه لا يبقى من مجال مأمون تماماً لعمليات التصدير سوى مرافق العراق البحرية على الخليج، وهي مرافق ضيقة ومحدودة واعلى كلفة بسبب طول المسافة التي يتوجب على الناقلات العملاقة ان تقطعها لبلوغ اسواق من الاقرب الوصول اليها من موانىء اخرى.

الانعكاسات الخليجية

ان عودة العراق الى اسواق النفط، سواء، بشكل محدود او بشكل كامل، وعن اي طريق كان، سوف يبقى اثرها الاول على منطقة الخليج، نظراً الى الازمة المالية الراهنة التي تعاني منها حكومات مجلس دول التعاون الخليجي بسبب هبوط اسعار النفط ومعها العائدات المالية لتلك الدول، وبسبب مديونيتها الكبيرة وانفاقها الضخم على تمويل حرب الخليج الاخيرة وعلى المشتريات العسكرية الضخمة. وتقدر المصادر المالية الدولية ان المملكة العربية السعودية وحدها قد انفقت ٦٠ مليار دولار على حرب الخليج، ثم اشترت بعدها معدات عسكرية من الولايات المتحدة وبعض حلفائها تصل الى ما يتراوح بين ١٥ و٢٠ ملياراً من الدولارات وربما اكثر. وقياساً على ذلك يمكن تقدير ما تكبدته دول مجلس التعاون الخليجي من اموال نقدية مباشرة لتمويل عملية «عاصفة الصحراء» ضد العراق، بما بين ١٥٠ الى ٢٠٠ مليار دولار.

ثم ان العنصر المقلق الآخر هو تعذر امكانية زيادة نصيب دول «اوبيك» كلها من السوق العالمي لان الزيادة في الطلب العالمي على النفط تلبيها دول خارج «اوبيك»، مع العلم ان الاكتشافات النفطية خارج «اوبيك» تتزايد، وكذلك انتاجها ولا سيما في بحر الشمال. وهذا يفسر الى حد ما قلق المملكة العربية السعودية تحديداً بصفتها الاكبر انتاجاً، من العودة العراقية الى الاسواق، لأن النصيب الذي سوف يأخذه العراق من السوق بشكل محدود او بشكل موسع سوف يكون في الدرجة الاولى على حساب المملكة العربية السعودية بصفتها انها كانت المستفيد الاكبر من انقطاع النفط العراقي. وفوق ذلك، اي بالاضافة الى الشح المالي الذي تعاني منه الدول الخليجية، فإن هذه الازمة المالية التي تحول دون الاستمرار في المستويات السابقة للانفاق الحكومي على الخدمات والمنافع والمرافق العمومية، اخذت تؤدي في بعض دول الخليج مثل البحرين الى اضطرابات اجتماعية وسياسية عميقة، والى تشديد القبضة الامنية والقمعية في دول اخرى. ومن نافل القول، ان اضطراب حبل الامن في الخليج من شانه ان تكون له انعكاسات اقليمية ودولية خطيرة. ويعبر عن ذلك خوف الولايات المتحدة الاميركية الحليف الاساسي للانظمة القائمة في الخليج من اتساع دائرة العنف والاضطراب في منطقة حساسة وحيوية لمصالحها، بحيث اصبحت منطقة الخليج الآن منطقة عسكرية اميركية في مختلف المجالات البحرية والبرية والجوية والاستخباراتية.

لكن المراقبين يقولون، ان الوجود العسكري الاميركي الكثيف في دول الخليج، من شأنه ان يعطي في النتيجة مردوداً عكسياً من حيث تحوله الى اداة لحماية تلك الانظمة وحكوماتها، فيؤجج بذلك المزيد من الاضطراب الامني والانتفاضات الشعبية في بعض الاقطار مما يحمل خطر نشوب نزاعات وصدامات عسكرية بين الدول الخليجية المتجاورة ، سواء بسبب نزاعات الحدود المزمنة فيما بينها او بسبب التدخل في الشؤون الداخلية، كما هو حاصل الآن بين دولة قطر ودولة البحرين، حيث تقوم قطر بسبب نزاعها الحدودي مع البحرين بدعم وايواء المعارضين البحرينيين.

واخطر ما في الامر، وابعد من النزاعات الحدودية المزمنة، ان تنشأ حالة من التوتر المتزايد المؤدي الى صراع بين الدول النفطية المنضوية في «اوبيك» بغاية ان يأخذ كل منها اكبر نصيب ممكن من السوق، بما يشبه حرب الاسعار التي قامت في الثمانينات على يد وزير النفط السعودي السابق الشيخ احمد زكي اليماني - الذي عزله الملك فهد من منصبه من جرائها- وكانت تهدف الى تحجيم ايران في حربها مع العراق ولكن بدعوى حرمان المنتجين الهامشيين خارج «اوبيك» من حصتهم في السوق بجعل انتاجهم غير اقتصادي حسب الاسعار السائدة. اوكما تكرر الامر في اواخر الثمانينات ومطلع التسعينات على يد وزير النفط الكويتي الشيخ علي الخليفة الصباح المحال الآن الى المحاكمة بتهمة «الفساد»، بهدف اضعاف العراق بعد خروجه من الحرب مع ايران منتصراً او شبه منتصر، وكان ذلك السبب الاساسي للاجتياح العراقي للكويت.

المصالح الدولية والسياسة الاميركية

اما بالنسبة الى الولايات المتحدة الاميركية وهي الطرف الاساسي المعني بالموضوع لضخامة مصالحها هناك، فإنها تواجه ايضاً تعقيدات حساسة بالاضافة الى الحساسيات الناشئة من وجودها العسكري الكثيف داخل الدول الخليجية. فهي تواجه منافسة اوروبية على العراق، وتواجه تحديات صعبة لسياستها الهادفة الى عزل العراق وايران معاً تحت الشعار الذي ابتدعه انطوني لايك، مستشار الامن القومي للرئيس بيل كلينتون، والقائل بـ «الاحتواء المزدوج» للدولتين العسكريتين الكبيرتين اللتين تشكلان خطراً على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وعلى تحالفها المزدوج مع دول الخليج من جهة واسرائيل من جهة ثانية.

فبالنسبة الى العراق، تبدو هذه السياسة الاميركية في منطقة الخليج غير مؤاتية لعودة العراق الى المجتمع الدولي عودة طبيعية وسلسة.

ويتجلى انعدام مرونة السياسة الاميركية في الخليج ازاء هذا الموضوع، في اعتقاد واشنطن بان الوضع الاقليمي الراهن من حيث موازين القوى، هو السبيل الوحيد الى الحفاظ على التدفق النفطي بصورة مستقرة ورخيصة نسبياً الى العالم الصناعي، وخصوصاً الى الولايات المتحدة وحلفائها في اوروبا الغربية والشرق الاقصى. ويتجلى ايضاً في تصورها المعدل للاحتواء المزدوج لكل من العراق وايران. ووجه التعديل فيه انه تجاوز الاحتواء الجيوبوليتيكي المصمم في الاطروحة الاصلية لمستشار الامني القومي، كما نشرتها «الميزان» بحرفيتها في السنة الماضية، الى الاضطرار الى ادامة وجود عسكري كثيف في المنطقة، الامر الذي يحمل تحفظات مقلقة ليس فقط لدى حلفاء الولايات المتحدة في الغرب، وإنما داخل الولايات المتحدة ذاتها، حيث هناك آراء تقول بضرورة التخفيف من الوجود العسكري المباشر في الخليج عن طريق الضغط لإجراء تغييرات جذرية في الانظمة الخليجية ومسلكية حكامها، مما يسحب فتيل الاحتقان والتوتر الداخلي وينعكس ايجاباً على العلاقات الاقليمية.

اما بخصوص التنافس الدولي على العراق فإن الامر يتناقض مع التوجه الاساسي لسياسة الاحتواء الاميركية، وان كان لا يزال ينسجم معها في اطار العقوبات الدولية الراهنة ضد العراق. ذلك ان الدول الصناعية صغيرها وكبرها، وبصرف النظر عن العوامل السياسية ومدى اهتمام كل دولة بها، فإن أياً منها لا يستطيع تجاهل العراق كاحتياط نفطي كبير يضاهي المملكة العربية السعودية او يأتي في الدرجة الثانية بعدها.

ومن هذا القبيل تتزاحم مصالح كبرى من دول عديدة منها الولايات المتحدة ايضاً على الاتصال بالحكومة العراقية، لحجز نصيب لها في العراق قريباً.

ومن الدول التي انشأت شركاتها اتصالات وعلاقات في العراق يأتي في المقام الاول، فرنسا وروسية، ويأتي في المقام الثاني البرازيل وكذا والصين والهند وايطاليا وكوريا الجنوبية، ويأتي في المقام الثالث، بريطانيا واستراليا والولايات المتحدة الاميركية.

وحتى الآن لم تمنح عقود شبه مؤكدة الا لثلاث شركات روسية اعطيت مبدئيا حق تطوير حقول القرنة وشمال الرميلة وهي حقول يقدر لها ان تنتج ما يوازي الانتاج الحالي لدولة الكويت، اي بحدود مليونين من البراميل يومياً. وكذلك الامر بالنسبة الى فرنسا التي اعطيت شركاتها الكبرى ومنها «توتال» و«إلف اكيتان» حق تطوير حقول مجنون ونهر عمر حيث يقدر الانتاج ايضاً بمليونين من البراميل يومياً. والى جانب الاهتمام بالمصالح النفطية والاقتصادية بالعراق الذي يقدر احتياطيه الثابت والمحتمل بحدود ١٥٠ مليار برميل، اي ما يساوي ١١ في المائة من الاحتياطي العالمي الراهن، هناك اهتمامات سياسية حساسة لكل من فرنسا وروسيا حيث للدولتين المذكورتين طموحات قديمة للعب ادوار سياسية مهمة في منطقة الشرق الاوسط والخليج. وقد تجلى هذا الاهتمام في موقفين واحد من الجهة الروسية حيث قام الرئيس الروسي بوريس يلتسين بتعيين مدير مخابراته المستعرب بريماكوف، وزيراً للخارجية، وهو المعروف بعمق علاقاته الشخصية مع الرئيس العراقي صدام حسين وعدد من الشخصيات السياسية العربية، لانه خدم في الشرق الاوسط في الزمن السوفياتي سابقاً ويجيد اللغة العربية كلاماً وكتابة. اما من جهة فرنسا فانها اغضبت حليفتها الكبرى الولايات المتحدة الاميركية عندما قررت في مطلع ١٩٩٥ الماضي افتتاح قسم لرعاية مصالحها في بغداد مما فسر على انه تمهيد لاعادة العلاقات الديبلوماسية الى سابق عهدها في اول فرصة.

على أن ذلك كله يبقى مرهوناً بما يدور في عقل الرئيس العراقي صدام حسين لانه مازال يتمتع باوراق مستورة ليست قليلة.

رفسنجاني

بيل كلينتون

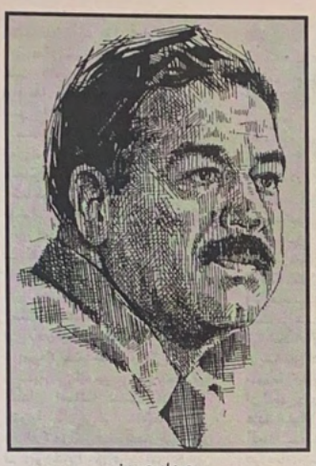

صدام حسين

١٥ Issue 7. Vol. 3.April 1996 العدد السابع - المجلد الثالث - نيسان / ابريل ١٩٩٦

متحف لسيارات غرائبية في صحراء ابوظبي

الشيخ «قوس قزح»!

● هو الشيخ حمد بن حمدان ال نهيان، اغنى جامع سيارات في العالم، وبسبب هذه الهواية المكلفة اطلق على حمد بن حمدان، «شيخ قوس قزح».

ففي رمال الصحراء العربية تبدو سيارات الشيخ حمد معجزة هندسية تستعصي على الفهم. فمنها ما هو ضخم الى درجة تبدو الاشخاص او حتى السيارات العادية حيالها كالاقزام او لعب الاطفال!

وينتمي الشيخ حمد الى العائلة الحاكمة في إمارة ابوظبي. لكن هوايته هي ان يكون «فردجي» (ميكانيكي على الطبيعة)، بمعنى ان رغبته في تصميم ما يحلو له من «سيارات غرائبية».

وقد اطلق عليه لقب «قوس قزح» لامتلاكه اسطولاً من سيارات مرسيدس SEL ٥٠٠كل منها مدهون بلون خاص من الوان قوس قزح. فلا شيء في تلك السيارات لم يصبه لون الدهان المنتقى بما في ذلك الفرش الداخلي كله، طبعاً باستثناء اجهزة الهاتف النقالة التي توجد منها ثلاثة في كل سيارة.

وهذه السيارات مع مجموعة الشيخ الغرائبي الباقية التي تضم ثمانين سيارة، مودعة في مرآب مبني من الرخام والحجر، قد يكون اكبر مرآب من نوعه في العالم. بل، ان غرائبية الشيخ حمد دفعته الى وضع ثلاثة رشاشات حربية في كل سيارة من سيارات المرسيدس، وكل رشاش منها مصبوغ بلون السيارة الموضوعة فيها. وعلى كل سيارة مرسيدس الى جانب علامة ماركة السيارة وضع الشيخ شارة إضافية تحدد اليوم الذي ينوي الشيخ استعمال تلك السيارة فيه كل اسبوع.

ويبدو ان الشيخ حمد بن حمدان ال ثاني، قد عاد الى رشده الآن، فترك سيارات المرسيدس المزركشة بالوان قوس قزح عاطلة في المرآب، لانه يقول انه اقتناها اثناء فورة الشباب وهو في العشرينات من عمره، عندما اوصى الشيخ ايضاً على سيارة مرسيدس من الذهب وكل الإضافات الإختيارية فيها مذهبة، من مساحات الزجاج الى إطار مبرد الماء، بالاضافة الى قابض تغيير السرعات المصنوع على شكل صقر ذهبي.

واللون الذهبي في هذه السيارة ليس تقليداً للذهب، بل هو ذهب اصلي في الدهان كما يؤكد الشيخ حمد.

ويقول الذين شاهدوا تلك المجموعة النادرة، انه ليس هناك اي منطق في جمعها سوى ان الشيخ يحب ان يجمع ما يشاء.

لكن يبدو ان عهد الولدنة قد ولى، لأن الشيخ حمد أوصى على السيارات المرسيدس اثناء إحتفالات زواجه قبل عشر سنوات، عندما اراد ان يكون لاحتفالات زواجه شيء مميز. اما الآ فقد اصبح اكثر نضوجاً، انتقل الى ترشيد هوايته في الهندسة الميكانيكية، مع انه غير متخرج من اي كلية للهندسة.

واهم ما في مجموعة الشيخ حمد، انموذج صنعه لطراز شاحنة «دودج باور واغن» Dodge Power Wagon يعادل على الاقل اربعة اضعاف السيارة الاصلية.

ويقول الشيخ انه توخى من تضخيم سيارة «دودج» ان تكون بمثابة نصب لذكرى الايام الخوالي التي اكتشف النفط فيها في إمارة ال نهيان، حيث كان المستكشفون في الاربعينات والخمسينات من هذا القرن يستعملون الطراز نفسه وهم يبحثون عن النفط.

وهذا الحجم الضخم للنصب المذكور لطراز «دودج» الذي اقامه الشيخ حمد، حكمته احجام العجلات. فلو انه وجد عجلات اكبر لكان اقام السيارة بارتفاع بناية لا بارتفاع شقة كما هي الآن.

فهي تبدو الآن وكأنها شقة فخمة حيث مكان المحرك وحده يتسع لغرفة نوم كاملة، وداخل مقصورة الركاب جناح من غرفة نوم وحمامات ومطبخ ويتسع الجزء الخلفي من الشاحنة لعدة ردهات وغرف نوم.

ويبدو ان الشيخ حمد بالاضافة الى انه أراد ان يقيم من هذا الأنموذج نصباً تذكارياً، فقد رغب ان يجعله سيارة شغالة ايضاً بمحرك، جبار هو محرك جرافات «كاتربيللر» Caterpellar التي لديها قوة دفع رهيبة تتجاوز ٣٠٠ حصان ناري، وأنوارها الامامية التي يبلغ قطر الواحد منها اربعة اقدام تضاء بقوة كهربائية مقدارها ٥٠٠٠ واط.

واخر ما ابتكره الشيخ، انه صنع من سيارة «سيتروان» الفرنسية زورقاً بحرياً!

ويغبط الشيخ حمد نفسه على هذا الزورق المبتكر، نظراً الى ان سيارة «سيتروان» فخمة ومريحة واذا كان أن يشتري زورقاً او يختاً بفخامتها فانه يحتاج الى مال كثير. وكل ما صنعه الشيخ في هذا المضمار، هو انه نزع عجلات «السيتروان» وركبها على زورق عادي ووصل مقود السيارة بموجه الزورق فاصبح بامكانه ان يقوده في البحر وهو جالس في «سيتروان».

اما الذي تسنى لهم زيارة متحف السيارات الغرائبي هذا، فقد تفاوت تعليق هم بين معجب بهذه الابتكارات وبين قائل الجنون فنون!

التحقيق والصور من «بروكسيما - ريكس»

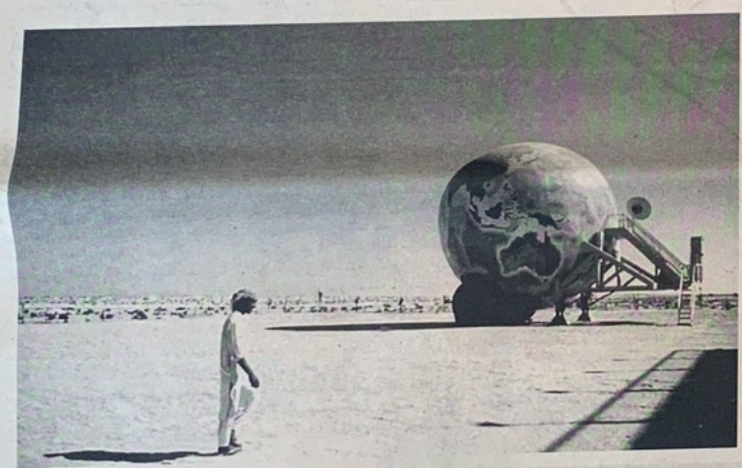

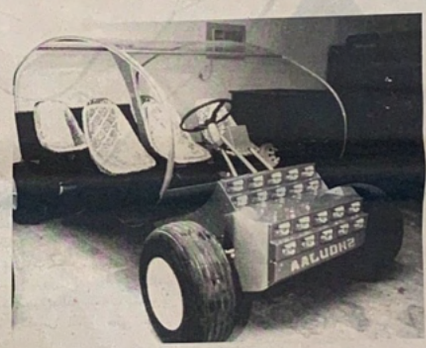

فوق: سيارة صممها الشيخ حمد «ايام الولدنة»

والى الشمال: قاطرة على شاكلة كرة ارضية ضمن مجموعته الغرائبية

هيل مسابق لا يقهر...

واصل السائق البريطاني ديمون هيل هيمنته الكاملة على سباقات بطولة العالم في فورمولا واحد محققاً في العاصمة الارجنتينية «بونيس ايريس» فوزه الرابع على التوالي في السباق الذي جرى هناك يوم الاحد ١٩٩٦/٤/٧وكان ظاهراً ان الفوز في السباق كان معقوداً لسائق روثمان وليامس رينو، الذي تقدم زميله في الفريق جاك فيلنوف والفرنسي جان اليسي، عند خط الانتهاء في السباق المؤلف من ٧٢ لفة.

وحل البرازيلي روبنز باريتشللو في المرتبة الرابعة ليعطي فريق جوردان بيجو اول نقاطه في الموسم. وحل إدي إيرفن بسيارة فيراري خامساً. وحل الهولندي جوس فرستابن سادساً.

وكان واضحاً ان هيل متوجه للحصول على فوز مريح بعد تقدمه على بطل العالم مايكل شوماكر على شبكة الاصطفاف، لكن تقدمه المريح هذا انتقص منه نزول «سيارة السلامة» على الحلبة سبع لفات كاملة بعد حادث وقع للسائق لوقا بادارو الذي استطاع ان ينسل من سيارته فورتي فورد المنقلبة بعد تصادم مع سيارة «تيريل» يقودها اوكيو كاتاياما.

وقد اصطفت السيارات جميعها خلف «سيارة السلامة»، لكن عندما اخذت تستعد للانسحاب من الحلبة، إنفجرت سيارة ليجييه التي يقودها بييرو دنيز محدثة كتلة من اللهب، لكن السائق البرازيلي كان محظوظاً لانه قفز من السيارة من غير ان يصاب بأي اذى.

على ان تدخل «سيارة السلامة» لم يحدث اي فرق في مجرى انطلاقة هيل الواثقة وهو يسارع الى تحقيق فوزه الثالث على التوالي في هذا الموسم.

وقال هيل بعد فوزه بالسباق وهو فوزه السادس عشر في سباقات غران بري:

«لا استطيع ان أنال افضل من هذا. لقد كان سباقاً جيداً بنتيجة جيدة للفريق، كما ان السيارة سارت بانتظام تام، مع ان جهاز الراديو فيها تعطل ولم يكن في وسعي الاتصال بالفريق. وكان مايكل شوماكر مسابقاً عنيداً كعادته، وكنت واثقاً من انني ارجح منه في السباق، ثم جاءت «سيارة السلامة»، وكان علي أن أبدأ من جديد. وقد سرني انني قطعت السباق من دون اي منغصات صحية، لعدم تناولي اي طعام لمدة يومين لانني كنت أخرج بسرعة اي شيء اتناوله».

وعند استئناف السباق ظل هيل يتقدم على منافسه شوماكر الذي ما لبث ان تقهقر الى المرتبة الثامنة بعد توقفه الثاني في مرآب الخدمة والصيانة، فانتقل اليسي سائقاً سيارة «بنيتون» الى المرتبة الثانية، لكن وسرعان ما عرج بدوره على مركز الخدمة والصيانة للمرة الثانية، ثم اخذ شوماكر يتباطأ الى ان انسحب من السباق بسبب أعطال في المحرك فتقدم غيرهارد بيرغر الى المرتبة الثانية سائقاً سيارة بنيتون بمحرك رينو لكنه سرعان ما عرج على مركز الخدمة لظنه بوجود ثقب في عجلته الخلفية، لكن العجلة كانت سليمة، فعاد السائق النمساوي الى الحلبة ليضطر الى الخروج منها من جديد منسحباً من السباق عند الزاوية الاولى بسبب مشكلات في مؤخرة سيارته. اما فيلنوف الذي انطلق انطلاقة سيئة من الصف الثاني على الشبكة، إذ كان تاسعاً عند انتهاء اللفة الاولى، فقد شق طريقه في ميدان السباق لينتزع المرتبة الثانية واضعاً حداً للتحدي المتأخر من اليسي مع انه يخوض سباقه الثالث فقط في مضمار غران بري.

وقال السائق الكندي الشاب (٢٤ سنة)، مبتهجاً:

«من حسن الحظ ان «سيارة السلامة» قد جاءت، لان ذلك ليس بالشيء الجديد على سائق مثلي أت من سباقات «اندي كار»، وربما كان ذلك الشيء الوحيد الذي ليس جديداً علي في فورمولا واحد. في البداية لم اكن ارخي القابض الفاصل كثيراً لانه ظل ينزلق فترة طويلة قبل ان يعود الى انقباضه، ثم وجدت نفسي وسط زحام المتسابقين لاختراق الزاوية الاولى، ففقدت الكثير من المراتب، لكنه كان شيئاً ممتعاً، ان اعارك وأسبقهم. وبهذا السباق يكون ديمون هيل قد فاز بالسباقات الثلاثة الاولى في بطولة العالم متقدماً زميله فيلنوف بعدد كبير من النقاط يبلغ ١٨ نقطة على سلم البطولة، كذلك يتقدم فريق روثمان وليامس رينو على سلم بطولة العالم للصانعين اذا انه يتفوق على بنيتون بمقدار ٢٩ نقطة وبثلاث نقاط فوقها على فريق فيراري.

الميزان Al-Mizan

16 Issue 7. Vol. 3.April 1996

١٦ العدد السابع - المجلد الثالث - نيسان / ابريل ١٩٩٦

بروفيل

المنتصر!...

● على نهج اختيار اسماء الخلفاء في العصر العباسي في بغداد وسامراء (وربما في تكريت) اخترنا لصدام حسين اسم «المنتصر»، مع العلم ان صدام في عراق اليوم حاكم فعلي، بينما القاب الخلفاء العباسيين، وخصوصاً في العصر العباسي المتأخر، يصح فيها قول الشاعر «القاب مملكة في غير موضعها».

هذا، مع العلم ان مسألة ما اذا كان صدام منتصراً او مهزوماً هي مسألة تشغل الدارسين والمراقبين وسوف تشغلهم الى امد طويل حتى بعد غياب الرئيس العراقي عن المسرح السياسي وعن مسرح الحياة. وما يستدل من اقوال صدام حسين منذ بروزه قبل ربع قرن، ومن مسلكيته، انه يأخذ بجد ماذا سيقول عنه التاريخ بعد خمسمائة سنة من الآن، كما الح مرة

وأياً كان رأي الآخرين فيه، وخصوصاً في السنوات والايام الاخيرة، من غزوة الكويت الى طريقة ابادة اولاد عمومته بصرف النظر عن الاسباب والحيثيات، فهو ينظر الى نفسه على انه منتصر فعلاً، وانه مستحق لهذا النصر. وبالتالي فان اي نظرة خارجية اليه مرهونة حكماً بمقاييس مختلفة. وغني عن القول ان القياس في العالم العربي بشكل خاص يقوم على أطلاقات مبعثها الهوى.

والمعروف في منطقتنا العربية ان فكرة المجهود الوطني العام تتلاشى دائماً امام فكرة «القائد الملهم» او «البطل المنقذ» او «الزعيم الاوحد»، وما الى ذلك من تمجيد للحاكم الفرد على الرغم من ثبوت الكوارث والمآسي والهزائم المروعة التي تنطوي عليها هذه الفكرة. وقد عبر بعضهم في بيروت عن ذلك في عام ١٩٦٧ بعد هزيمة حزيران/ يونيو بقيادة جمال بعد الناصر بالشعار القائل: «الأمة المهزومة والقائد المنتصر».

وعلى الرغم من الاسباب التخفيفية التي يعطيها بعضهم لعبد الناصر باعتباره «ساحر الجماهير»، والاسباب التثقيلية التي تعطى لصدام على انه «قاهر الجماهير» (وخصوصاً جماهير حزبه)، فان المسألة واحدة في جوهرها، وهي مسألة، بل معضلة، البحث عن اقصر الطرق للوثوب من بؤرة التخلف الى مستقبل افضل عبر السلطة التي تتحول امام العقبات الى سلطة مطلقة. وبذلك تقع اشكالية سببية خطيرة بحيث تتحول هذه السلطة الهادفة الى التقدم والارتقاء نظرياً، او حسب النوايا المعلنة، من سبب للتقدم (وبالتالي النصر على الذات وعلى الواقع اولاً) الى سبب للتخلف (وبالتالي الهزيمة امام الاعداء الحقيقيين والوهميين).

والشكليات، كالشكليات الاستفتائية والانتخابية التي لجأ اليها صدام اخيراً لتلميع صورته، لا تحل هذه الاشكالية حتى بالشكل الظاهري. ومن هذا القبيل تروى نكتة معبرة بعد حصول الرئيس العراقي على ٩٩.٩٩ في المائة من اصوات العراقيين في الاستفتاء الذي اجراه على رئاسته في اواخر السنة الماضية، مع العلم ان النكات الشعبية على هذا النوع من الاستفتاءات لم تنقطع في جميع انحاء العالم العربي. وتقول هذه الرواية بطبعتها العراقية ان مدير مخابرات صدام جاءه بعد الاستفتاء وقال له: سيدي، لم يصوت ضدك من اهل العراق سوى ثلاثمائة شخص. فماذا تريد بعد؟ فقال له الرئيس: اريد اسماءهم!

ومن البداية كانت السلطة هدف صدام، ليس فقط بمعنى الوصول اليها اياً كانت الوسيلة، بل البقاء فيها الى النهاية مهما كلف الامر. وبالتالي، فان هذا الهدف وحده دون غيره هو مقياس النصر والهزيمة. ويقول قائل ان ذلك ينطبق على جميع الحكام العرب، وهذا صحيح الى حد بعيد. لكن مسألة تدمير العراق وتمزيقه اضافت الى ذلك بعداً جعل من العراق حالة فريدة تستعصي على الوصف الا بتعابير توراتية على قول ارميا النبي:

«هكذا قال رب الجنود ان اسوار بابل العريضة تدمر تدميراً وابوابها الشامخة تحرق بالنار فتتعب الشعوب للباطل والقبائل للنار حتى تعيا» (٥١:٥٨).

او قوله في المراثي: «كيف جلست وحدها المدينة الكثيرة الشعب. كيف صارت كأرملة العظيمة في الامم. السيدة في البلدان صارت تحت الجزية. ليس لها معزٌ من كل محبيها. كل اصحابها غدروا بها. صاروا لها اعداء. كل شعبها يتنهدون يطلبون خبزاً».

ومن الانكليز من يقول ان صدام هو الضاحك اخيراً على قول مثلهم الدارج «يضحك كثيراً من يضحك اخيراً». ومن العراقيين معارضي صدام من يقول ان صدام باق ليس بقوته، بل لان في العالم قوة كبرى تريده ان يبقى. وصدام باق كما يظن لانه أحرق او اباد جميع البدائل الممكنة، فلا بديل عن صدام سوى صدام. كما فعل يوماً هيرودوس عندما بلغه نبأ ميلاد المسيح فأمر بقتل جميع الأطفال الذكور في اليهودية من ابن يوم الى ابن ثلاث سنوات، ومع ذلك يذكر في التاريخ اليهودي باسم «هيرودوس الكبير»!

طبعاً، ليس اي شخص كان يستطيع ان يصبح بديلاً أو فيه المواصفات المطلوبة للبديل. وصدام يعرف المواصفات جيداً ويتعقبها، ولا لبس في ذلك عنده. فقد قال مرة باعتزاز: لماذا أنا وليس غيري!

وبهذا، فهو لا يسأل او يتساءل شأن معارضيه الكثيري العدد القليلي المواصفات (حسب المطلوب)، بل يؤكد ويجزم بانه «قدر العراق» بل خير من حكم العراق.

والواقع ان صدام وهو في حالته المهلهلة المزرية حالياً، لا يحكم العراق فقط، بل يحكم العرب وخيارات عديدة بعيداً عن العالم العربي. فعندما انبرى، او دفع، لمقارعة وتدمير ايران الخمينية وثورتها الاسلامية، افرغوا عليه خزائنهم واطلقوا في مدحه والاشادة بقادسيته السنتهم وأقلامهم. وعندما خرج من تلك الحرب منتصراً وارادوا تحجيمه او حرمانه ثمار ذلك النصر، دفعهم ومازال يدفعهم الى افراغ خزائنهم على جيوش العالم كله واطلقوا في شتمه وتقريعه وإلباسه ثوباً وحشياً كل الالسنة، وجلسوا بلا حراك ومازالوا جالسين ينتظرون مصيره بفارغ الصبر فطال انتظارهم وعيل صبرهم.

وها هو صدام مليونين من الدولارات من خزانة شبه خاوية لاستضافة بطولة الشطرنج العالمية في بغداد، وكأنه بهذه «الصرعة الإعلامية» يقول لمنتظري زواله انه لاعب في لعبة الشطرنج الدولية وليس مجرد بيدق على رقعتها!

حتى رئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارغريت ثاتشر التي استحثت قيام التحالف الدولي الكبير ضد صدام (على الرغم من ان حكومتها كنا تبين أخيراً كانت وراء تسليحه ومساعدته على صنع مدفعه الجبار) تساءلت بعد سقوطها وسقوط جورج بوش وغيرهما من زعماء التحالف: ترى من هو المنتصر في حرب الخليج؟

من هو المنتصر؟ ومن هذا المنتظر؟ او يكون المهزوم منتصراً؟

ربما!... فالهزائم الكبرى التي لا تصدق قد يكون لها احياناً فعل النصر الذي لا يصدق.

الضيف

لأن الاسلاف تجار وصيارفة محتالون

مصطفى الزين يدحض الفينيقية وينفض... العروبة!

● عندما كان مصطفى الزين سفيراً للبنان في تركيا تعلم اشياء كثيرة عن التاريخ الذي جعل من هذا الشرق شرقاً، فكتب كتاباً جيداً عن باني تركيا الحديثة مصطفى كمال اتاتورك الذي قالت عنه خالدة اديبة كلمتها المأثورة «كانت تركيا اول دولة في الشرق فجعلها اتاتورك آخر دولة في الغرب». وقد ضم ذلك الكتاب بين دفتيه ملاحظات ذكية تخفى على اصحاب الافكار والآراء المسبقة او المتداولة خلافاً للحقيقة، حتى ان رئيس تحرير «الميزان» كتب عنه مقالاً في مجلة «الصياد» البيروتية عام 1983، تاريخ صدور الكتاب، عنوانه «مصطفى الزين ومصطفى اتاتورك»!

واليوم، وبعد تركه العمل الدبلوماسي، أطل مصطفى الزين بمقال في جريدة «السفير» البيروتية، يتناول فيه بالنقد اللاذع استاذه الشاعر الكبير سعيد عقل، استاذ الافكار المسبقة والمتداولة خلافاً للحقيقة، بسبب استمراره في اشاعة تلك الافكار الوهمية والخرافية والتغني بماض ليس له اساس من الصحة، وذلك تعليقاً على الندوة الشعرية التي اقيمت على مسرح «الايفوار» اللبناني.

وفي دحضه لاسطورة امجاد لبنان الفينيقية التي يتغنى بها سعيد عقل، عرج مصطفى الزين على اكذوبة مماثلة في الواقع الحاضر حول «عروبة لبنان» حتى ليخال اللبناني نفسه كذباً انه من احفاد قحطان وعدنان وغضفان ومضر وكندة وجرهم وسواها من قبائل اليمن والجزيرة العربية!

ويسأل مصطفى الزين استاذه سعيد عقل بقوله: «فاذا كنت لا تزال مصراً على ان لبنان اليوم هو امتداد للبنان فينيقيا، وان اللبنانيين الحاليين العائشين او «المتعايشين» فوق ارضه هم احفاد «قدموس» و«زينون الرواقي»، فانني اسألك: كيف يكون هذا الشعب فينيقي الحسب والنسب بينما هو في الواقع مجموعة اخلاط من بقايا التتر والعرب والبيزنطيين

سعيد عقل

والفرنجة والاكراد والارمن والشركس والسريان والكلدان والاقباط والاتراك والماليك»؟

وحتى اولئك الفينيقيون، يقول الزين، هم مزيج من شعوب سامية (كنعانية وأرامية واشورية وبابلية)، ولم يشتهروا بشيء سوى بالملاحة والتجارة والصفقات على الطريقة السائدة في هذه المنطقة الى اليوم. وفي هذا السياق روى الزين الرواية التاريخية القائلة بان الفينيقيين استخرجوا الزيت من غابات الزيتون الممتدة على الساحل السوري وباعوه الى سكان الشاطىء الافريقي المقابل على انه «ماء الذهب» الذي يحول المعادن الى «إبريز» واستولوا على اموالهم وحلاهم... «تجار وصيارفة محتالون».

أما اذا شاء الاستاذ الزين ان نقدم له اسماء الفينيقيين الجدد الذين يبيعون «الزيت» على انه «ماء الذهب» من اصحاب الشهرة والمشاريع والاستثمارات المزعومة ومنها مشاريع الاعمار واعادة الاعمار، فان صفحات هذه المطبوعة لا تتسع لتلك الاسماء اللامعة في اوروبا وحدها، ناهيك بالاميركتين وغيرهما من ديار الهجرة والاغتراب.

ووصف مصطفى الزين حب سعيد عقل (وغيره) للبنان بأنه «حب ميثولوجي» ودعاه الى تطليق الاساطير والاوهام والنزول الى ارض الواقع اذا كان يريد ان يبني لبناناً جديداً حقاً. فما هو واقع لبنان اليوم الذي يدعو مصطفى الزين استاذه سعيد عقل الى رؤيته والذي هو تماماً عكس ما يدعي في شعره:

«الثقافة في الدرك الاسفل من الضحالة والتفاهة. الوطنية اصبحت من سقط المتاع وشعاراتها مطروحة في المزادات العلنية. الاخلاق العامة والخاصة باتت كاخلاق الكتبة والفريسيين. السياسة اصبحت سوق نخاسة. الادب والشعر والغناء والموسيقى والفنون بصورة عامة يكاد سوقها يوازي سوق علكة «الشيكلس» وسندويشات «الشاورما».

ويسأل الزين بعد الاشادة بشعر سعيد عقل، وبمقدرته الفائقة على التفنن في استخدام اللغة العربية ومفرداتها واشتقاقاتها ومخارج حروفها وهو أمر «لا يجاريك فيه احد في العالم العربي باستثناء صديقك العلايلي»:

«لماذا كل هذا التعظيم والاشادة بشعب منقرض ولا تربطنا به اية رابطة والتجاهل والاعراض عن الاشادة بشعب حي من لحم ودم انت منه، وقد نبغ منه الكثيرون في شتى الميادين من جبران خليل جبران الى ميخائيل نعيمة الى ابراهيم اليازجي الى جواد بولس الى الدكتور ديغي الى سليمان البستاني الذي ترجم الياذة هوميروس من الشعر اليوناني الى الشعر العربي، وكان ممثل لبنان في مجلس المبعوثان ايام الامبراطورية العثمانية ثم اصبح وزيراً مركزياً للزراعة في كل ارجاء الامبراطورية، الى خوليو سيزار طربيه الذي اصبح رئيساً لجمهورية كولومبيا، الى شارل قرم والياس ابو شبكة وداود عمون وجورج شحادة وحسن كامل الصباح وسواهم... وسواهم...».

اجل... لماذا؟

AL-MIZAN ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER

المكاتب:
CONGRESS HOUSE
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع النوخيين
رأس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في أنحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road,Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738